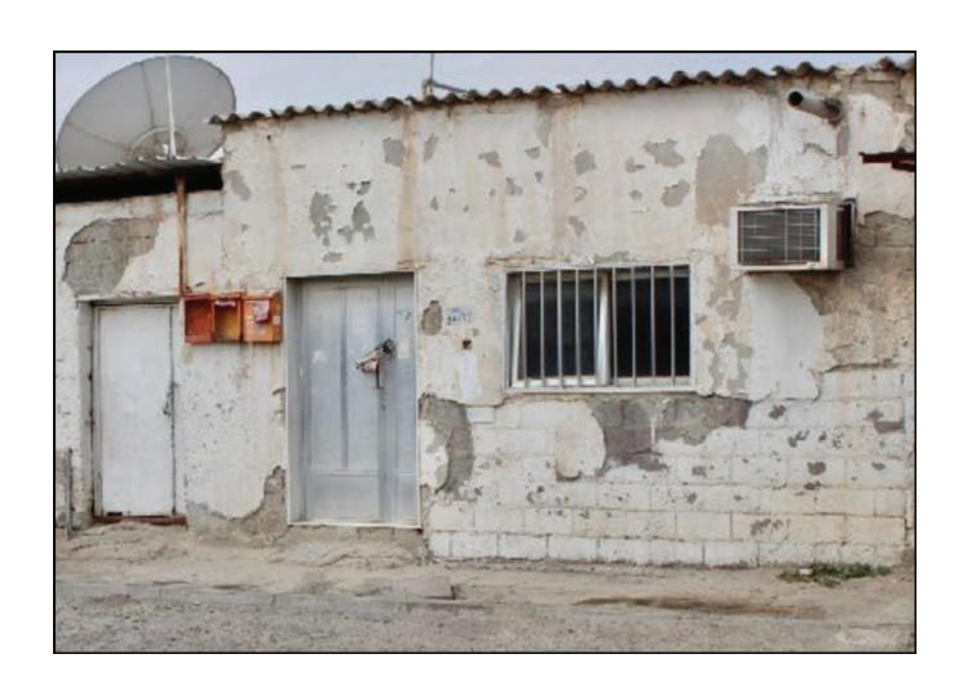
8
مختارات د. حمد العيسى
دراسات نادرة

د. فرح النقيب وآخرون

إشكالية الحضر والبدو في الكويت..

وأسباب استمرار الانقسام الحضري-البدوي حتى الآن!!

تحرير وترجمة وتعليق: د. حمد العيسى



إصدار إلكتروني (PDF) خاص


www.alraimedia.com

Friday 9 March 2012 ● Issue No AD-11939

قدّم رسميا باسم كتلة العدالة اقتراحا بتعديل المادة 79 بغية ... أسلمة الدستور

محمد هايف لـ«الراي»:
الكويت دولة إسلامية... لا مدنية

«... ويخشى بعض الليبراليين من أن الإسلامويين «سيحولون بيئة الكويت المعتدلة لتكون مثل بيئة السعودية المتزمتة». فعلى سبيل المثال، أعلن النائب محمد هايف بعد انتخابه: أن «الأرضية أصبحت مهيأة الآن لتعديل المادة الثانية من الدستور لجعل الشريعة «المصدر الوحيد» للتشريع في الكويت...».

البروفيسورة غوين أوكرليك

الفصل الثالث: سياسات الهُوية في انتخابات فبراير 2012 الكويتية

* * *

يضيف الدكتور حمد العيسى، بجهده الدؤوب في الترجمة، معرفة حقيقية جادة إلى ملايين القراء العرب. لا يترجم الدكتور حمد العيسى عشوائيا ولا على سبيل الهواية؛ فهو، بالإضافة إلى بكالوريوس الهندسة المدنية، قد حصل على درجة الدكتوراه في «الترجمة» من جامعة لندن. وهو يختار بعناية أعمالا أدبية ودراسات علمية ليترجمها بلغة جميلة جزلة ومنضبطة في آن.

علاء الأسواني

إشكالية الحضر والبدو في الكويت..

وأسباب استمرار الانقسام الحضري-البدوي حتى الآن!!

مختارات د. حمد العيسى
دراسات نادرة
8

د. فرح النقيب وآخرون

إشكالية الحضر والبدو في الكويت..

وأسباب استمرار الانقسام الحضري-البدوي حتى الآن!!

تحرير وترجمة وتعليق

د. حمد العيسى

المؤلفة: د. فرح النقيب وآخرون

إشكالية الحضر والبدو في الكويت..

وأسباب استمرار الانقسام الحضري-البدوي حتى الآن!!

تحرير وترجمة وتعليق: د. حمد العيسى

صدر هذا الكتاب عام 2020 بشكل إلكتروني (PDF) مؤقتاً
نظراً لتوقف النشر الورقي حالياً (عام 2020) بسبب جائحة كورونا

hamad.aleisa@gmail.com

«لا توجد معرفة ضارة.. ولا جهل نافع»

عبد الله القصيمي

«أحياناً.. حسن الظن غفلة، وسوء الظن فطنة!!»

د. حمد العيسى

إهداء المحرر والمترجم

إلى:

أخي وصديقي

الإعلامي وناقد الكتب البارز في السعودية

الأستاذ أحمد بن عبد المحسن العساف

د. حمد العيسى

المحتويات

تنويه مهم وتبرئة ذمة!

«من لزوم ما لا يلزم» إلا في بلاد العرب، ونخص بلاد العرب نظراً إلى تجارب شخصية كشفت لنا عن سوء فهم فظيع لدور المترجم عند البعض؛ نعم، إن «من لزوم ما لا يلزم» هو أن نشير إلى أمر «بدهي» وهو أن ترجمة هذه المواد وغيرها «لا تعني بالضرورة» الاتفاق مع جميع محتوياتها، من مصطلحات وأوصاف وتحليلات واستنتاجات وآراء ومقترحات، سواء كانت واضحة ومباشرة أو بين السطور. **كما أن المترجم «لا» يصادق على أيّ نوع من «الاتهامات» الصريحة أو الضمنية التي قد ترد في فصول وملاحق الكتاب، و«لا» يتفق أيضا معها؛ بل حرص على ترجمة الفصول وإعداد الملاحق بدقة، كما كتبها مؤلفوها بدون أيّ تدخل قد يخل بالمعنى.** وباختصار، فإن دور المترجم هنا هو فقط نقل كلام المؤلف/المؤلفة من اللغة الإنكليزية إلى العربية بدقة وأمانة، وتنحصر مسؤوليته في «اختيار» المادة ونقلها إلى العربية، ويجتهد المترجم في «اختيار» المادة، متمنياً إن أصاب أن يكون له أجران، وإن أخطأ أجر؛ والله من وراء القصد.

د. حمد العيسى

تنويهات عامة

1. الكلمات التي بين معقوفتين، كذا [...]، هي للمترجم؛

2. **كُتبت مواد هذا الكتاب (الفصول والملاحق) في تواريخ سابقة معينة، ومن ثمّ ينبغي قراءتها في سياق تاريخ نشرها المشار إليه في مطلع كل مادة؛**

3. جميع الصور التي في الكتاب هي من إعداد د. حمد العيسى باستثناء الصور المرقمة (كذا: شكل-1، شكل-2، الخ) فهي للمؤلفين أو المؤلفات.

4. فكرة الغلاف: د. حمد العيسى؛

5. استخدمنا مصطلح «بدو» في الكتاب لأنه مشهور ولا يوجد مصطلح بديل بسيط ومتعارف رغم «تحفظنا» عليه لكونه في نظرنا وصف «غير لائق وانتهى زمنه» منذ عقود، ولم يعد يصلح للوقت الحاضر لوصف هؤلاء «المواطنين» الذين استقروا في المدينة وتركوا حياة الترحال، التي كانت سبب وصفهم بالبدو. كما مروا بعملية التحديث (MODERNIZATION) وارتفع مستوى الوعي والتعليم لديهم ولدى أبنائهم وبناتهم، وأصبحوا يشكلون الآن 60-65% من سكان الكويت. ومن المفترض، على أية حال، أن عملية التحديث قد حولتهم وطوّرتهم وصهرتهم مع بقية السكان على الأقل من حيث فكرة المواطنة؛

6. تستخدم علامات «التنصيص» عادة لغرضين: التأكيد أو التشكيك، وينبغي للقارئ استيعاب السياق لمعرفة المقصود؛

7. ينبغي للقارئ ملاحظة أن المؤلفين يكتبون غالبا للجمهور الغربي الناطق بالإنكليزية، ولذلك قد يشرحون أمورا نجدها بدهية أو لا تحتاج إلى شرح.

8. للأسف، لم يسعفنا الوقت لتعريب بعض الخرائط والصور والأشكال الموجودة في بعض البحوث الأصلية والتي، لحسن الحظ، لا تؤثر على فهم القارئ لتلك البحوث لأنها تشرح أموراً بدهية مثل مواقع كل من: الطرق الدائرية، ومدينة الكويت القديمة، والسور، إلخ.

9. ترجمنا، في هذا الكتاب، مصطلح «الإسلام السياسي» **(Islamism)** ليصبح «إسلاموية»، واشتققنا منه مصطلح «إسلامويّ»؛ بحسب الترجمة العلمية التي نراها دقيقةً للمصطلح المستعمل في الغرب الآن «الإسلام السياسي» **(Islamism)**.

ويعكس مصطلح إسلاموية **(ISLAMISM)** الإنكليزي مقاربة شائعة لإضافة لاحقة **(ISM)** إلى كلمة لتحويل «اسم» (أو فكرة أصلية) إلى «أيديولوجية» أي فكر بشري. فعلى سبيل المثال، عندما تضاف لاحقة **(ISM)** لاسم ماركس **(MARX)** يتحول هذا الاسم إلى أيديولوجية (ماركسية، **MARXISM**) وهو ما يعكس تحول أفكار هذا الفيلسوف، المتجسدة في اسمه، إلى أيديولوجية. وبالمثل تتحول كلمة «**رأس مال**» (CAPITAL) إلى «**رأسمالية**» (CAPITALISM). وعلى نفس المنوال تتحول كلمة «إسلام» **(ISLAM)** إلى «إسلاميّة» **(ISLAMISM)** ولكن عندما ابتكر المصطلح لأول مرة، تمت إضافة «**واو**» لتصبح «إسلاموية» نظراً لأن كل من مصطلح «**إسلامية**» **(Islamism)** ومصلح «**إسلاميّ**» **(Islamist)** المشتق منه ينطوي على خلفية «إقصائية» خطيرة لخصوم هذا التيار ولكل من لا ينتمون إليه، إذ يؤدّي «تلقائياً» إلى وصفهم بأنهم «غير إسلاميين» مثلاً وقد تتحول إلى «غير مسلمين» عند اشتداد الخصومة**!!** والصحيح هو أنهم «غير إسلامويين»؛ أي لا ينتمون إلى «أيديولوجية» الإسلام السياسي .**فالإسلاموية** (الإسلام السياسي) هي عملية يتم فيها تسييس الدين لابتكار أفكار سياسية «بشرية» ربما لم ترد في الشريعة الإسلامية، وقد يؤدي ذلك إلى تحقيق أهداف غير دينية .**ولذلك نقول إن الإسلاموية (ISLAMISM) ليست هي الإسلام (ISLAM). فالإسلام دين سماوي بينما الإسلاموية هي أيديولوجية أي تفسير سياسي «بشري» لهذا الدين.**

ويمكن القول بشكل تقريبي علمياً وتاريخياً -على الأقل في الغرب- إن مصلح «إسلاموية» **(Islamism)** قد حلّ محل مصطلح «أصولية» **(Fundamentalism)** المشهور سابقاً، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تقريباً.

مقدمة المحرر والمترجم
قصة هذا الكتاب

يسعدني أن يكون الكتاب الثامن(*) في مشروع «**مختارات د. حمد العيسى – دراسات نادرة**» هو هذا الكتاب النوعي النادر والفريد عن «**إشكالية الحضر والبدو في الكويت**».

عندما بدأت في الاهتمام بالدراسات التي تُناقش السياسة الكويتية المعاصرة في الفصليات (الحوليات) الغربيّة المتخصّصة في الحقل الذي يسمّى بـ «دراسات الشرق الأوسط» (MIDDLE EAST STUDIES)، ومن ثم أصدرت أول كتابين ترجمتهما عن الكويت في عام 2015 وهما: «**هكذا تأخون السلفيون: مصر والكويت أنموذجين!!**»، وتلاه كتاب: «**ربيع الكويت: مقدمات الحكومة المنتخبة؟!**»، لاحظت تركيز الباحثَين الشديد على قضية الانقسام بين الحضر والبدو في المجتمع الكويتي، وتأثير ذلك في السياسة الكويتية كما يتجلّى في تشكيل مجلس الأمة، وخصوصاً بعد تحوّل معظم نواب القبائل من الموالاة إلى المعارضة. لقد لاحظت ورود بحث مرجعي شهير للبروفيسور النرويجية (من أصل فيتنامي) آن نغا لونغفا كمرجع في كلا الكتابين؛ وهو بحث ترجمته ثم نقّحت عنوانه ليصبح: «**تأملات في قضية الحضر والبدو في الكويت**»(**) (نشر بالإنكليزية في مايو 2006). ثم واصلت البحث عن دراسات حديثة أخرى عن المشهد السياسي الكويتي المعاصر وترجمت أكثر من 10 دراسات حديثة جداً في كتابين لاحقين. ولاحظت أن الباحثين في هذه الدراسات الجديدة تخلّوا عن بحث لونغفا المذكور آنفاً حول **قضية الحضر والبدو في الكويت** وبدأوا يستعملون بحثاً نوعياً رائعاً وقوياً

(*) انظر ص-287. (العيسى)

(**) العنوان الأصلي: «**الوطنية في زي ما قبل الحداثة: الخطاب حول الحضر والبدو في الكويت**». (العيسى)

حول نفس القضية للباحثة الكويتية النابهة د. فرح النقيب، (أستاذ مساعد للتاريخ في الجامعة الأمريكية في الكويت سابقاً وتعمل حاليا في نفس التخصص في جامعة ولاية كاليفورنيا للفنون التطبيقية في سان لويس أوبيسبو) وهو بعنوان «**قراءة جديدة لإشكالية الحضر والبدو بالكويت: المواطنة والإسكان وتأسيس الانقسام الثنائي**» (نشر بالإنكليزية في فبراير 2014)، وهو بحث أصبح مرجعاً أساسياً في الدراسات الحديثة عن السياسة الكويتية، بل يتفوّق كثيراً - من وجهة نظري طبعاً - من الناحية التحليلية على بحث البروفيسور لونغفا الشهير المذكور آنفاً ويستدرك على بعض ما ورد فيه من تحليلات كما يسدّ بعض الثغرات التاريخية الواردة فيه.

ثم فكرت في أنني لو ترجمت دراستي لونغفا والنقيب فسوف تشكّلان أساساً جيداً لكتاب عربي سيكون نادراً وفريداً عن «**إشكالية الحضر والبدو بالكويت**». وبالفعل تشجّعت وقمت بترجمتهما وأتبعت ذلك بترجمة دراسات ومقالات نوعية أخرى من مصادر مختلفة، حتى اكتمل هذا الكتاب النادر عن «**إشكالية الحضر والبدو بالكويت**».

ينتمي هذا الكتاب إلى فئة «**المختارات ذات الوحدة الموضوعية**». فقد اقتبسنا هذه المختارات من مصادر مختلفة، مثل: دراسة أو مقالة طويلة (ESSAY) من مجلة فصلية أكاديمية، أو مقالة صحافية من جريدة يومية، أو مادة من مجلة أسبوعية، أو ورقة من خزان تفكير مثل «**مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط**»(*).

وهكذا صنعتُ هذا الكتاب باللغة العربية «**من العدم**»، أي بدون أن يكون له أصل بأي لغة أخرى؛ لأن فصوله عبارة عن مواد بحثية مختارة جمعناها من مصادر إنكليزية مختلفة كما أسلفنا. ولو لم أستعمل أسلوب «المختارات» لصنع هذا الكتاب لما وجدتَ، عزيزي القارئ/ القارئة، هذا الكتاب بين يديك. ولعل السلبية الحتمية لأسلوب المختارات، كما ذكرت في

(*) **THE PROJECT ON MIDDLE EAST DEMOCRACY (POMED)**

كتبي السابقة، هي وجود قدر من «التكرار» في فصول الكتاب؛ وهو ما قد يُزعج بعض القراء ولكنّه تكرار لا مفر منه في كتب المختارات بسبب قيام مؤلفين مختلفين ببحث نفس الموضوع.

ويعد هذا الكتاب، بدون فخر زائد ولا تواضع زائف، الأول من نوعه الذي يفحص إشكالية الحضر والبدو في الكويت «في الزمن المعاصر» أي «مطلع القرن الحادي والعشرين» عبر دراسات ومقالات نشرت بالإنكليزية في فصليّات أكاديمية غربية رصينة خلال العشريتين الأولى (2001–2010) والثانية (2011–2020) من القرن الـ21.

أرجو أن تجد، عزيزي القارئ/ القارئة، قدراً من المتعة وبعض الفائدة في هذا الجهد المتواضع.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وأسأله سبحانه أن يجنّبنا العثرات والزلل، وأن يوفّقنا إلى صالح القول والعمل.

د. حمد بن عبد العزيز العيسى
الدار البيضاء – المملكة المغربية
8 أغسطس 2019

الفصل الأول

تأملات في قضية الحضر والبدو في الكويت(*)

(مايو 2006)



البروفيسور آن نغا لونغفا

(*) ورقة نوعية نادرة من تأليف البروفيسور النرويجية (من أصل فيتنامي) آن نغا لونغفا. ولدت لونغفا عام 1949 في سايغون. وهي متخصصة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وتشغل حالياً منصب أستاذ (بروفيسور) في قسم الأنثروبولوجيا، جامعة بيرغن، مملكة النرويج. ونشرت الورقة في المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، مجلد-28، عدد 2، مايو 2006، ص ص 171-187.

تأملات في قضية الحضر والبدو في الكويت

تعدُّ ثنائية الترحال/الاستقرار - في مسألة البدو/الحضر العربية - سمةً كلاسيكيةً من سمات التاريخ الاجتماعي للشرق الأوسط. وترتبط بهذه الثنائية فكرة القبيلة وأيديولوجيتها الثقافية: «القبليّة». وهذه كلها مفاهيم مألوفة لدارسي المنطقة، على الرغم من أنها أصبحت تعدّ على نحو متزايد سمةً باليةً وعتيقةً، بسبب التحضّر السريع وغيره من أشكال التغيير الاجتماعي-الاقتصادي؛ ولكن لا يزال ذلك الانقسام الثنائيّ قائماً على نطاق واسع في شبه الجزيرة العربية. وفي حين أُجريتْ بحوثٌ مهمة على مرّ السنين حول العلاقة بين القبليّة والوطنية في الشرق الأوسط، فإن استمرار هذا الانقسام الخاص في الخليج لم يحظ إلا بقدر قليل من الاهتمام التحليلي[1]. تتحدث العديد من الدراسات المنجزة حول المنطقة عن «البدو» كمجموعات أو دوائر انتخابية أو جهات فاعلة اجتماعياً وسياسياً، من دون توضيح ما يكمن في المصطلح ومن دون أن تسأل عن المعايير التي تحدّد هذه الفئة أو كيف تختلف عن الفئات الأخرى غير البدوية. **إن رابطة البداوة/القبليّة مع فكرة أن شبه الجزيرة العربية هي «موطن جميع القبائل العربية» منغرسة عميقاً في مخيّلة كل من السكان والغرباء، إلى درجة أن الحديث عن بدو الجزيرة العربية في أواخر التسعينيات إلى أوائل الألفية الثالثة كان لا يكاد يُثير أيّ انتباه.** ويجب على المرء أن يعترف، عند التدقيق في الكلمات، بعدم وجود تناغم بين المعنى المعجمي الأصليّ لمصطلح البدو (الأعراب الرحل) وبين معناه المشتقّ (ريف مقابل مدينة أو بدائي مقابل متحضر) والفئة التي يُزعم أنه ينطبق عليها. إن كلا المعنيين يثير السؤال الآتي: لماذا يستحوذُ الانقسامُ الثنائيُّ حضر-بدو على مكانة مركزية في الخطاب الشعبيّ الكويتيّ، مع كون الكويت تعدّ مدينة بشكل دولة (city-state)، ولا يكاد يوجد فيها ريف، وحيث «المناطق الريفية» تعبر عن الضواحي مترامية الأطراف حول العاصمة. وفي الوقت نفسه يخبرنا التاريخ الرسمي بأن الكويت تأسّست من قبل بدو فرّوا من جفاف ومجاعة في وسط الجزيرة العربية في النصف الأول من القرن الثامن عشر[2]. وفي ظل تلك الظروف، ما هي المعايير التي تُعَرِّف البدو أو الحضر

في المجتمع الكويتي الحالي؟ وهناك شيء آخر، بعيداً عن الانزلاق إلى غياهب النسيان نتيجة للتحضّر، عادت مسألة انقسام الحضر-البدو عودة ملحوظة في الخطاب الشعبي على مدى العقديْن الماضيين. وتسعى هذه الدراسة إلى شرح سبب الاهتمام الشعبي الحالي في الكويت بانقسام تم كثيراً التشكيك في صحته التحليلية، وحتى صحته التاريخية[3]. وتستكشف الدراسة الأسباب التي تؤدّي إلى بروز حواجز رمزية مهمة بين الحضر والبدو والتي تسهم في تحويلهما إلى هويات إقصائية ومتنافرة. وعلى مر التاريخ، كان الحضر والبدو دائماً فئات مسامية والتمييز لم يكن واضحاً مطلقاً، بغضّ النظر عمّا قد يدّعيه الخطاب السائد. وحتى اليوم، فإن نسبة شخص إلى الهوية البدوية أو الحضرية تحتاج إلى قرينة وليست أمراً فوضوياً، كما يصاحب عملية التعريف نزاع في كثير من الأحيان. والمهمة الأولى أمامنا هي توضيح معنى مصطلحي الحضر والبدو في الكويت واستخدامهما في مطلع الألفية الثالثة. وهكذا، تبدأ الدراسة بتحديد المجموعات الاجتماعية التي تغطيها هاتان الفئتان، وكذلك تقديم وصف موجز للقوالب النمطية لكل فئة عن الفئة الأخرى. ومن خلال وصف الممارسات الاجتماعية الكويتية في ما يتعلّق بالزواج واستخدام اسم العائلة، واستكشاف الدور المتعارف عليه للدولة، أتمنّى أن أثبت أن الواقع الاجتماعيّ في الكويت هو أكثر تعقيداً بكثير مما يوحي به خطاب الاستقطاب. وأخيراً، ثمة من يُجادل بأنه لشرح تجدّد وإحياء الانقسام الثنائي، يجب علينا أن نفهم انتقادات الحضر الحالية للبدو كتعبير عن مشاعر مناهضة للهجرة من النوع الذي يُسمع عادة في المجتمعات التي تعهدت فيها الدولة بتقديم الرَفَاهِية والرعاية الكاملة لمواطنيها من المهد إلى اللحد. كذلك نقدّم وصفاً لخطاب مماثل مناهض للهجرة في دول الرفاهية في أوروبا الغربية، كحجة ضد تفسير تاريخي-ثقافي إقصائي للظاهرة قيد الدراسة.

وقد جمعتُ الملاحظات التي تستند إليها هذه الدراسة على مدى سبع سنوات، خلال الفترة من عام 1987 إلى عام 2004؛ ولكن المقابلات والمسوحات أجريت في الفترة بين عامي 1999 و2002.

الحضر والبدو:
من هما؟ وكيف ينظر كل منهما إلى الآخر؟

يرمز مصطلح الحضر، في الخطاب الشعبي المعاصر، إلى الكويتيين الذين عاش أجدادهم في الكويت قبل بداية عصر النفط (1946) وعملوا تجاراً وبحّارة وصيادين وغواصين لاستخراج اللؤلؤ ثم المتاجرة به. في المقابل، فإن مصطلح بدو يعني مجموعة محدّدة من القادمين الجدد. إنهم مهاجرون ومعظمهم من المملكة العربية السعودية، وكانوا يعملون في رعي وتجارة الماشية. لقد انتقلوا إلى الكويت بين عامي 1960 و1980، بعد أن أصبحت الكويت دولة مستقلة ومصدّرة للنفط، ومُنحوا الجنسية الكويتية على مر السنين منذ ذلك الحين[4]. **برز استياء الحضر من هجرة البدو منذ الستينيات وأصبح موضوعاً نقاشياً ساخناً ومتكرّراً في الكويت[5]، إلا أنه أصبح أكثر وضوحاً منذ أواخر الثمانينيات وصاعداً مع زيادة عدد نواب القبائل في مجلس الأمة. وقد بلغ خطاب مناهضة البدو ذروته بعد غزو الكويت عام 1990 من قبل العراق، عندما شكك بعض الحضر علناً في ولاء البدو للكويت**[6].

يزعم الحضر أن البدو غرباء عن المجتمع الكويتي، ووصلوا جماعياً من الصحراء في الستينيات والسبعينيات، ويروّج الحضر فكرة أن البدو لديهم هدف واحد فقط؛ وهو الاستيلاء[*] على سلع وخدمات الرفاهية التي تقدمها الكويت[7]، ويُزعم أنه بدلاً من محاولة الاندماج والتكيف مع الثقافة الكويتية، يلتزم البدو بـ «عناد» بممارساتهم القبلية: فالنساء محجبات ولا يغادرن المنزل، ويعانين من الجهل، كما أن أطفال البدو يتسكعون وهم حفاة الأقدام في الشوارع، حتى وقت متأخر من الليل من دون أي رقابة أبوية. وبعدما فهم رجال القبائل مزايا نظام الإعانات الأسرية، أصبحوا يمارسون تعدد الزوجات وينجبون عشرات الأطفال كوسيلة لزيادة دخلهم الشهري.

(*) تقول المؤلفة في الهامش رقم (7): للحديث عن وجود البدو «الكبير» واستغلالهم نظام الرعاية الاجتماعية، يستخدم بعض الحضر مجازاً كلاسيكياً في المنطقة، وهو «جيش الجراد» (Army of Locusts). (العيسى نقلاً عن هامش المؤلفة رقم 7).

وبدون تعليم ومهارات مهنية، ينظر الحضر إلى البدو وأسرهم الكبيرة كعبء ثقيل على الدولة؛ ما يعني أن الحضر عليهم دفع تكاليف رعاية البدو، وقد قال لي رجل حضريّ شاكياً: «لقد عمل أجدادنا (الحضر) ثلاثمائة عام لبناء هذا المجتمع... ثمّ فجأة جاء هؤلاء البدو لـ«يشفطوا» [كذا!!] ثروتنا ويتمتّعوا بثمار عمل أجدادنا الحضر!».. وهناك من يزعم أن هؤلاء البدو لا «يشفطون» ثروة البلد فحسب؛ ولكنهم متهمون أيضاً بالولاء لقبائلهم وزعماء تلك القبائل فقط، فالكويت - كدولة قُطرية - لا تعني شيئاً لهم، كما يزعم الحضر. وكذلك يدّعي الحضر أنّ معظم البدو يملكون جوازيْ سفر (كويتي وسعودي)، ويعيشون في المملكة العربية السعودية طوال العام، ويأتون إلى هنا (الكويت) لاستلام مخصصاتهم الشهرية فقط وفي وقت الانتخابات للتصويت لمرشحي قبائلهم. ومن ثمّ، فإن هؤلاء البدو يتحمّلون المسؤولية الرئيسة عن تصاعد البيئة الاجتماعية المحافظة (CONSERVATIVE) في المجتمع والسياسة الكويتيين. كما أن الحضر مقتنعون بأن البدو لا يعملون لتحقيق مصالح الكويت، بل مصالح قبائلهم فقط. وبالنسبة إلى العديد من الحضر، فإن هذا القلق من الروابط والعلاقات القبليّة يعدّ مشكلة رئيسة، إذ يشكون من أن المهاجرين الجدد يجلبون معهم ثقافة «الواسطة والمحسوبية» على أساس الهُويات القبلية. وقالت لي امرأة حضرية: «**في أوائل الستينيات، كنا جميعاً كويتيين. ولا يسألك أحد عن اسم قبيلتك، فضلاً عن التباهي بالأصل القبلي. وكنا نكتفي ونفتخر بأننا من الكويت فقط؛ ولكن، اليوم، يحمل البدو أسماء قبائلهم للتعريف بأنفسهم.. وبناء على ذلك، يساعد بعضهم بعضاً في جميع مجالات الحياة**».

عندما كان الحضر «يعارضون» السلطة.. والبدو «يقبّلون الأيادي بخنوع»!!

إلى جانب الإقصاء القبلي الذي يمارسه البدو، هناك طاعة عمياء مزعومة تجاه أصحاب السلطة، أي الأسرة الحاكمة. وكان تاريخ الكويت في مرحلة ما قبل النفط يتكوّن إلى حد كبير من تاريخ مجتمع بقيادة مزدوجة: شيوخ آل صباح والتجار[8]. ونتيجة لذلك، فإن الحضر بشكل عام والتجار

السنة بشكل خاص يحملون شعوراً قوياً من الاستحقاق السياسي. **وكان الموقف النقديّ تجاه الحكومة يعدّ سمة مهمة في تعريف هوية الحضر [سابقاً]،** وعلى النقيض من ذلك، يقول الحضر باستهجان إن البدو يمجّدون السلطة الحكومية ويصفون موقفهم من الأسرة الحاكمة بأنه يتمثل في «**تقبيل الأيادي بخنوع**»، ويضيفون أن البدو جُلبوا لخدمة أهداف الحكومة، ونتيجة لذلك، أصبح المجتمع الكويتي مثقلاً بعدد متزايد من المواطنين المجنّسين الذين يسلبون الموارد الوطنية من دون أن يقدموا أية مساهمات في المقابل!!

لا يشكك معظم البدو في شرعية
انتماء وأسبقية الحضر في الكويت..
بل يعترفون بأنهم - حقاً - «مؤسسو المجتمع الكويتي»

إن تصور البدو للحضر هو، حسب خبرتي، أقل وضوحاً وتميزاً بشكل كبير - فهم لا يضيعون الكثير من الوقت في الحديث عن الحضر -، وبشكل عام يثنون على الحضر وينظرون إليهم بشكل إيجابي، **ولا يشكك معظم البدو في شرعية انتماء وأسبقية الحضر في الكويت؛ بل يعترفون بأنهم - حقاً - «مؤسسو المجتمع الكويتي»**، وبعكس ذلك، يقرّ البدو بأن بعضهم ربما تجنسوا مؤخراً؛ ولكن بصفتهم من القبائل الشمالية الشرقية الحقيقية، فإن «ديرتهم» أو «مراعيهم القبلية» كانت تشمل هذا الجزء من شبه الجزيرة العربية، وبالتالي لا يمكن وصفهم بـ«غرباء» على الكويت، **ومن المثير للاهتمام أن معظم البدو يتفقون مع العديد من القوالب النمطية الثقافية التي وضعها الحضر عنهم، باستثناء بعضها؛ ولكن الفرق هو أن ما ينظر إليه الحضر كتخلف يعدّه البدو خصائص وممارسات قيمة ونفيسة. فعلى سبيل المثال، تعترف مصادري القبلية بصراحة بأن العلاقات والروابط القبلية موجودة وحقيقية بالفعل؛ ولكنهم يعتبرونها نوعاً من «التضامن» وليس «المحسوبية»، ويجادلون بأن «التضامن القبلي» هو ما يجعل المجتمع القبلي أكثر رعاية لأبنائه، وبالتالي أفضل من أي مجتمع آخر، أما موقفهم تجاه الكويت، فهم لا يرون أيّ تناقض بين الإخلاص للقبيلة وبين حب الكويت، ويزعمون أن الحضر لديهم أيضاً**

ولاءات متعددة للكويت ولأيديولوجيات سياسية مثل البعث والقومية العربية والشيوعية والخمينية، إلخ، ويشيرون إلى أن هذه الولاءات الأيديولوجية جميعها مستوردة من الخارج، وجعلت المعارضة الحضرية في زمن ما تُهاجم النظام الكويتي وقادته بالكلمات وكذلك أحياناً بالأعمال (مثل القنابل في الستينيات، واختطاف الطائرات في الثمانينيات). أكثر من ذلك، إذا كان بعض البدو يحمل جوازيْن - يقول البدو - فإن بعض الحضر يحملون «الغرين كارد» الأمريكي الذي يسمح لهم بالإقامة في الولايات المتحدة فيما لو ساءت الأحوال في الكويت، ويدافع البدو أيضاً بفخر عما يسمّونه وضع المرأة «المصان»، التي يصفها الحضر بالخاضعة، كما أن البدو يفخرون بتقاليدهم المحافظة ويعتبرون الأسر البدوية الكبيرة كدليل على الفحولة البدنية والقوة الاجتماعية، وليس كنوع من التخلف، ويضيفون بأن الأسرة الكبيرة تعدّ أيضاً مصدراً للقوة السياسية؛ لأنه بفضل هذه الفحولة البدنية، أصبح البدو الآن يشكلون 60% من سكان الكويت (باستثناء العمال الأجانب المقيمين). إن عدد البدو يمنحهم صوتاً لا يمكن للحضر تجاهله. **ويستهجن البدو الاتهامات بإساءة استخدام سلع وخدمات دولة الرفاه، ويقولون إنهم - ببساطة - يستفيدون من حقوقهم كمواطنين، كما يفعل الحضر، والحقيقة - يقول البدو - هي أن الحضر يخشون المنافسة الديناميكية من البدو. أكثر من ذلك، على الرغم من اعتراف البدو بأنهم ربما لم يبلغوا مستوى تمدّن الحضر، فإن جميع البدو الذين التقيتُهم يدحضون دحضاً قاطعاً وصف الحضر للبدو كجهلة وغير مهرة وغير متعلمين،** ويشيرون إلى أن معظم أقسام جامعة الكويت يوجد فيها كثير من الطلاب والأساتذة من خلفية بدوية، كما أنهم فخورون بشكل خاص بأن كثيراً من الدكاترة هم من البدو الذين كان آباؤهم أميين.

الفجوة بين البدو والحضر تضيق بسرعة

يعلن كثير من بدو الجيل الثاني أنهم يشعرون بأنهم أصبحوا كالكويتيين الحضر؛ بل ويزعم بعضهم أنهم أصبحوا ينتمون إلى فئة الحضر، فقد أخبرني شاب بدوي في منتصف العشرينيات من عمره: «**لقد ولدتُ ونشأتُ في**

الكويت، وتعلمتُ في المدارس الكويتية، وعملتُ في الدولة الكويتية.. وهذا يجعلني كويتياً بالكامل 100%، أي من أهل هذه المدينة الحضرية»، ويصر البدو على أنّ نمط حياتهم مماثل لأيّ حضريّ، وإذا لم يعترف الحضر بهذا، فذلك يعود في نهاية المطاف إلى أنهم غير راغبين في التخلي عن مركزهم المهيمن في المجتمع. كما أن الحضر غير راغبين في أن يشاركهم البدو امتيازاتهم الاجتماعية والاقتصادية، ويحرصون جداً على الحفاظ على انقسام «الحضر-البدو» ليبقى البدو معزولين. ويقال إن الحضر غير راغبين بشكل خاص في السماح للبدو بالدخول إلى القطاع الخاص، حيث يمكن تحقيق ثروات كبيرة، ويسعون إلى تقييد فرص عملهم لتصبح في القطاع العام، حيث يحصلون على راتب ثابت تدفعه الدولة، ويدحض معظم الحضر هذه المزاعم، ويشيرون إلى أسماء بدو يعملون في الأعمال التجارية الخاصة لإثبات وجهة نظرهم. **ولا يوجد هناك بالطبع آراء حضرية أو بدوية موحدة في جميع هذه المسائل كما أن وجهات النظر الفردية ليست دائماً متسقة. يحرص بعض البدو على التأكيد على مواقف الحضر العنصرية؛ ولكنهم يعترفون في الوقت نفسه بأن «هذا هو مجتمعهم، على أية حال»، ويتفق كثيرون على أن الفجوة الثقافية بين الفئتين كبيرة، وبعضهم يفسرها بمصطلحات تطورية: «الحضر اليوم في المكان الذي سنكون فيه خلال 10-20 عاماً». وعلى العموم، البدو واثقون من أن الفجوة تضييق بسرعة، وعلى الرغم من أن ثمة حضراً يرفضون الانقسام الحضريّ-البدويّ** تماماً ويصرون على «أننا جميعاً شعب واحد»، فإن غالبية الذين التقيت بهم مقتنعون بأن الأمر سيستغرق أجيالاً عديدة لإغلاق الفجوة بين الحضر والبدو.

سياسات التصنيف الحكومية «تُعزز» الانقسام الثنائي بين الحضر والبدو من دون استخدام هذين المصطلحين بالتحديد!!

في حين أن مصطلحي الحضر والبدو يستخدمان في الخطاب الشعبي فقط، فإن هناك ما يعادلهما في النصوص القانونية والإحصاءات الحكومية.

وهكذا، فإن قانون الجنسية لعام 1959 يفرّق بين الكويتيين بالأصل وبين الكويتيين بالتجنيس. ومن بين الكويتيين «الأصليين» هناك أفراد الأسرة الحاكمة، وكذلك الناس الذين كان أجدادهم مقيمين بصفة دائمة في الكويت قبل عام 1920. ومن بين الكويتيين المجنسين هناك جميع الذين استقروا في الكويت بعد عام 1920، ومنحوا الجنسية في مرحلة لاحقة، وتشمل فئة «الكويتيين المجنسين» الشيعة (غالباً من إيران، وكذلك من جنوب العراق والأحساء)، وعدداً قليلاً من العرب السنة من إيران (الهولة) ومن دول شرق أوسطية أخرى، وقليلاً من العرب المسيحيين من جنوب العراق وفلسطين. جاء هؤلاء المواطنون الكويتيون المتجنّسون إلى الكويت قبل أن تتخلى البلد عن وضعها كمحمية بريطانية، وتصبح دولة مستقلة في عام 1961، وعلى الرغم من أنه لا يمكن لهم جميعاً أن يثبتوا وجودهم في الكويت حتى عام 1920، فإنهم يعتبرون جزءاً لا يتجزّأ من مجتمع الحضر؛ لأنهم كتجار وعمال وصيادين وبحارة أو كمعلمين وأطباء (في حالة الفلسطينيين) أسهموا جميعاً في تطوير اقتصاد وتنمية البلد قبل الاستقلال. تتألف الغالبية العظمى من الكويتيين المجنسين من البدو، **وتُميّز سمات شكلية عدّة بين البدو والحضر المتجنسين، إذ تقريباً ينحدر جميع البدو من مناطق كان من المعروف دولياً أنها تتبع للمملكة العربية السعودية منذ عام 1932، وبعبارة أخرى كانوا مواطنين سعوديين قبل أن يقرروا أن يتحولوا إلى مواطنين كويتيين، وكان جميعهم - عمليّاً - من المسلمين السنة. ولذلك، فإن البدو المتجنسين هم أكثر تماثلاً وتناغماً من الناحية الثقافية من الحضر المتجنسين. أكثر من ذلك، إن هجرتهم التي جرت أساساً في الستينيات والسبعينيات، أي بعد استقلال الكويت، لم تكن فردية ولا تلقائية؛ بل جماعية وشجعتها السلطات الكويتية**[9]، ولا يمكن مناقشة الأساس المنطقي لهذه السياسة إلا بإيجاز هنا. بدون شك، إن الاهتمام بالزيادة السكانية كان يهدف إلى تعزيز قوة الكويت على مواجهة تهديدات العراق بضمها[10]؛ ولكن رغبت الحكومة أيضاً في بناء قاعدة دعم محلية مؤيدة لآل صباح لمواجهة معارضة التجار الخطرة

وضمان استمرارية الحكم، خاصة بعد اعتماد الحكم الدستوري والديمقراطية البرلمانية المحدودة في عام 1962[11]، وبالفعل، صوّتت دوائر البدو الانتخابية بثبات واتساق في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات لصالح المرشحين المؤيدين للحكومة[12] مقارنة بالنتائج الأكثر تشويشاً في الدوائر الانتخابية الحضرية[13].

ومثل النصوص القانونية، دعّمت الإحصاءات الرسمية التي نشرتها وزارة التخطيط التمييز الشعبي بين الحضر والبدو، من دون استخدام هذين المصطلحين بالتحديد، إذ توصف أحياناً محافظتا الجهراء والأحمدي بـ «المناطق الخارجية»؛ في حين أن المحافظات المركزية تعرف باسم «المناطق الداخلية» أو «المناطق المركزية». وبالمثل، تُصنّف المساكن في الكويت على نوعين: النوع العادي الذي لا يوجد له اسم محدّد، و«البيوت الشرقية»، حرفياً «المنازل الشرقية»؛ ولكنها تسمّى رسمياً باسم «المنازل التقليدية»، وتتركز هذه المنازل في ما يسمّى بالمناطق الخارجية. الصورة التي تبرز هي لمجتمع ينقسم إلى نواة حضرية مركزية ومنطقة ريفية نائية تسكنهما فئتان متميزتان اجتماعياً، إن لم يكن عرقياً، وهما: الحضر والبدو، ويعتبر الخط الفاصل الصلب بين هذين العالمين الاجتماعيين عموماً هو الطريق الدائري السادس. وتكمن بين الدائري الأول والدائري الخامس الأحياء الحضرية بشكل لا نزاع ولا جدال فيه، وتعد المنطقة الواقعة بين الدائري الخامس والدائري السادس منطقة انتقال يسكنها أناس مختلطون من الحضر والبدو والمهاجرين الأجانب. وقد كانت المنطقة الواقعة جنوب الطريق الدائري السادس، حتى وقت قريب، «منطقة بدوية»[14]، وقبل بضع سنوات فقط، لم يكن أيّ حضري يحلم بشراء أرض أو الاستيطان في هذه المنطقة؛ لكن أسراً حضرية (كثير منها شيعية) حصلت، منذ أواخر التسعينيات، على سكن حكوميّ في منطقة «**القرين**» السكنية الجديدة، حيث يعيشون جنباً إلى جنب مع عائلات بدوية[15]، وبسبب نقص المساحة، لم يعد بمقدور كثير من الشباب الكويتيين الحضر العثور على مساكن في الأحياء الحضرية التقليدية

في وسط مدينة الكويت، ومن ثمّ، يضطر هؤلاء الشباب الكويتيون الحضر للإقامة وراء نطاق الدائري السادس؛ ولكن قلة منهم سيقبلون فكرة الإقامة جنوب الدائري السابع، وفي عام 2005 كانت ضواحي الأحمدي والفحيحيل لا تزال تعد مناطق بدوية بلا نزاع ولا جدال.

عبر تسمية مناطق البدو رسمياً بمصطلح يذكر بوضعهم الأصلي كـ «قادمين من الخارج»، تسهم الدولة في «استمرار» الانقسام الحضري-البدوي!!

ينبغي أن أشير إلى أن مصطلح حضر أو سكان المدينة هو جزء من المفردات البدوية التقليدية؛ فالكويتيون الحضر لا يستخدمونه لوصف أنفسهم، إذ عندما يحتاجون إلى توضيح هُويتهم الجماعية مقابل البدو فإنهم يتكلمون ببساطة عن «الكويتيين» أو «أهل السور»، في إشارة إلى جدار الطين الذي كان يحيط بالبلدة القديمة ويحميها من الغارات الصحراوية. وعلى الرغم من هدم السور في خمسينيات القرن العشرين، فإنه لا يزال يمثّل مجازاً قوياً في البناء الخطابي للهوية الحضرية، مثلما يشير بوضوح تقسيم الكويت «الرسمي» إلى مناطق داخلية ومناطق خارجية: فالداخل والخارج هما مفهومان موجودان فقط في ما يتعلق بخط أو حائط فاصل. **وعبر تسمية مناطق البدو رسمياً بمصطلح يذكر بوضعهم الأصلي كـ «قادمين من الخارج»، تسهم الدولة في استمرار «الانقسام» الحضري البدوي.**

إن دور السلطات في هذه المسألة غامض؛ فالطوائف والقبائل في الكويت شكلان لمجتمعين يتحدّيان بقوة وحدة الدولة القطرية، ولكنهما لا يبرزان بوضوح في الخطاب العام الرسميّ. فعلى سبيل المثال، من النادر أن يُذكر الانتماء القبلي أو الطائفي لشخص ما في وسائل الإعلام[(16)]، والحالة الوحيدة لذكر القبائل والطوائف في الصحف تأتي في وقت الانتخابات. وفي هذه الحالة يتم ذلك في الغالب عبر مصطلحات جماعية (على سبيل المثال: «العوازم يشكّلون أغلبية الناخبين في السالمية»). ولأن هذه السياسة تسود على

نحو واضح في الكويت، ولأن الجميع يبدو أنهم يتبعون خط الخطاب الرسمي (الخطاب الخاص يعد أمراً آخر)، فمن الصعب الادعاء بأن الدولة تشجّع بإخلاص ظهور تفكير قبلي خاص[17]. ومن ثمَّ، فإن حقيقة رأي الدولة حقاً حول القبائل والقبليّة تحيط به تخمينات لا نهاية لها وعدد ليس قليلاً من الخلافات؛ فالبعض (معظمهم حضر) يتهمون الدولة ببذل قصارى جهدها لبدونة المجتمع بأسره (أي فرض الطابع القبلي البدوي)، ويعتقد آخرون (معظمهم من القبائل الأصيلة) أن الدولة تحاول بشكل منهجي التخلّص من الهوية والثقافة القبلية. وقبل الشروع في هذه المناقشة، دعونا نلقي نظرةً على تسمية أخرى ذات طابع مختلف نوعاً ما.

لعبة الأسماء: كان الانتقال من فئة البدو إلى فئة الحضر هو الحدث والعنصر الحاسم الذي أدى لـ «تأسيس الكويت»!!

في قمة مجتمع الحضر، نجد الأسر التجارية السنية التي أسست الكويت في أوائل القرن الثامن عشر. تنحدر هذه الأسر من القبائل العربية الشمالية نفسها التي تنتمي إليها الغالبية الساحقة من المهاجرين البدو: عنزة، مطير، عجمان، عتيبة، شمر، إلخ. وعليه، فهذا دليل حي على أن الفئتين (الحضر والبدو) مساميتان، أي يمكن الانتقال بينهما. أكثر من ذلك، **الانتقال من فئة البدو إلى فئة الحضر ليس ممكناً فحسب؛ ولكنه أيضاً الحدث الحاسم الذي نتج منه تأسيس الكويت.** بعبارة أخرى، كان الانتقال من فئة البدو إلى فئة الحضر هو العنصر الأساس في تاريخ هذا البلد، أي الظرف الدقيق الذي أدّى إلى وجوده. ويدرك الكويتيون ذلك الأمر تمام الإدراك؛ ولكن كثيراً من الحضر مقتنعون بأن المهاجرين الجدد من المملكة العربية السعودية غير قادرين على اتباع مسار أجدادهم التكاملي (الاندماجي) الذي سلكوه بنجاح. في هذا القسم، نفحص العملية الانتقالية نفسها، ونسأل ما الذي حفزها في الأيام الخوالي؟ وهل الآلية نفسها لا تزال تعمل اليوم؟

عندما كنتُ أستفسر عن هذا الموضوع، أجابتني مصادري الكويتية، من الحضر والبدو، بأنه لا توجد أحداث معينة أو طقوس محددة تُصاحب التحوّل من فئة البدو إلى فئة الحضر. وكلما اقترحت تغيير الأسماء كإمكانية، كانوا بشكل عام يُفاجأون ويشككون؛ ولكن تغيير الاسم لفت أيضاً انتباه باحثين آخرين [18]، وقيل لي إنه من المتعارف عليه أن اسم البدوي كان، قبل الستينيات والسبعينيات، يتكوّن من ثلاث خانات: اسمه الأول، واسم والده، واسم عائلته والذي كان مقتبساً في العادة من «فخذ» من سلالته، وقد تغيّر هذا العرف الآن؛ فأصبح البدويّ يُعرف باسمه الأول، ثم اسم والده، ثم اسم عائلته الذي أصبح في معظم الحالات نفس اسم قبيلته[19]. أدّت هذه الممارسة المبتكرة إلى بزوغ مجموعات كبيرة وكثيرة من الكويتيين تحمل أسماء أسرية، مثل المطيري والعجمي والعنزي والعتيبي والظفيري والشمري. وفي الكويت، كما في أماكن أخرى في المنطقة، تستخدم الأسماء لتعريف الأشخاص وتصنيفهم على أساس خطوط عرقية وقبلية وطائفية، ويبدو أن البدو، في عهد ما قبل النفط وخلال عملية استقرارهم واستيطانهم في البلدة أو المدينة، توقفوا عن تعريف أنفسهم من خلال صلاتهم القبلية وأصبحوا يُعرّفون أنفسهم بأسماء جديدة ذات سمات أكثر تفرداً وشخصانية. تقدّم عائلة آل صباح مثالاً جيداً على ذلك؛ فعلى الرغم من أن هذه العائلة انبثقت من قبيلة عنزة العريقة، فإنها لم تستخدم اسم القبيلة كاسم للعائلة بل اختارت أحد أسلافها الذي كان من ضمن أوائل من وصلوا إلى الكويت. يمكن أيضاً تعريف الشخص نسبة إلى وظيفته (على سبيل المثال، القلاف، يعني صانع السفينة) أو منشأه (على سبيل المثال الحساوي من منطقة الأحساء)، وفي بعض الأحيان، يكون الاسم مقتبساً من اسم جماعة أو عشيرة، وفي بعض الحالات، يُمنح الشخص لقباً على أساس بعض السمات المادية النموذجية، وتبقى ببساطة عالقة به وعائلته المباشرة. هذا النمط من التسمية بين الحضر واضح بما فيه الكفاية ليسمح لنا بأن نستنتج أن ممارسة تغيير الاسم كانت شائعة وعامّة في الماضي، إلى درجة أنها كانت أمراً مفروغاً منه. ولم يحدث

تغيير الاسم بعد الاستيطان بين أفراد القبائل الصغيرة فقط؛ ولكن أيضاً بين العائلات النجدية التي أتت جميعها من قبائل «**أصيلة**»، **كما تشير حالة الصباح**[20](*)، **ولكن العديد من زملائهم الحضر لا يكادون يذكرون الانتماءات القبلية لتلك الأسر، على الرغم من إدراكهم أصلهم النجدي**[21]. اليوم، ربما نجد قلة من العائلات الحضرية التي احتفظت باسم سلالتها؛ ولكن من الناحية العملية لا يُعرف أي حضري باسم قبيلته/ قبيلتها الأصلية[22]، أي بشكل معاكس تماماً للبدو المجنسين.

ترى: كيف يمكننا تفسير المعنى الرمزي لتغيير الاسم في إطار عملية الاستيطان والاستقرار؟ وإلى جانب دوافعه العملية (مثل كون أسماء الحضر تدلّ على مهن جديدة للناس)، هل ينبغي أن نرى التغيير كوسيلة لمجموعة عائلات للإعلان صراحة عن نيتهم التخلي عن طريقة حياتهم السابقة ووضعهم، أي كنوع من إعلان عام للجمهور أنهم يعتزمون أن يصبحوا حضرا؟ لا يبدو أن هذا هو الحال، ولو كان الأمر كذلك يمكن للمرء أن يتوقع أن تكون لهذه الخطوة أهمية خاصة في الوعي الاجتماعي للناس، بل وحتى توقّع أن يُعامل كنوع من طقوس التحول، ولم أجد أي مؤشرات تقودني إلى هذا الاستنتاج، وفي الواقع، لقد واجهت صعوبة كبيرة في معرفة تفاصيل هذه العملية، فضلاً عن الأسباب الكامنة وراءها، من مصادري الكويتية التي ساعدتني. إن معظم الكويتيين، وخاصة الحضر، لديهم موقف متناقض في مسألة الأسماء؛ فالأسماء لها أهمية كبرى بالنسبة إليهم، ولكن معرفتهم بالآليات التي أسفرت عن تسمية الناس كما هي اليوم محدودة، قلة فقط من مصادري الحضرية عرفوا لماذا ومتى وتحت أيّ ظروف أسقط أسلافهم أسماء أسرهم أو أسماء قبائلهم واقتبسوا اسماً حضرياً جديداً. **سبّبت استفساراتي بشأن هذا الموضوع في أحيان كثيرة حيرة لهم، وبعضهم اعترفوا بأنهم لم يفكروا أبداً في الأمر؛ ولكن أصدقائي قالوا لي إنني أقرأ**

(*) بالإضافة إلى الصباح، يمكن للمرء أن يذكر عائلات: الخرافي (عتيبة)، الساير (مطير)، الغانم (عنزة)، وغيرها كثير. (العيسى نقلاً عن هامش المؤلفة رقم 20).

وأركز كثيراً في «مسألة الأسماء»، وهذا ما أجده غريباً، **لأن معظم الحضر أنفسهم أيضاً يفعلون الشيء نفسه عندما يفسرون استخدام البدو أسماءهم القبلية كدليل على عدم رغبتهم في الاندماج في المجتمع الكويتي، ويقصدون بذلك طبعاً «المجتمع الحضري» تحديداً!!!** بعبارة أخرى، في حين يعدّ الحضر رفض الوافدين الجدد التخلي عن أسمائهم القبليّة تعبيراً عن سوء نيتهم، فإنّ قرار بدو الماضي تغيير أسمائهم يُنظر إليه كمسألة أمر واقع، أي كحدث من دون أيّ أهمية خاصة. **عندما تشكو مصادري الحضرية من أن هذا المجتمع أصبح - تدريجياً - أكثر قبليّة، فإنها تذكر تجدّد أهمية الأسماء القبليّة كمؤشر؛ ولكن هؤلاء الأشخاص الحضر أنفسهم لا يعطون أيّ أهمية لقيام أجدادهم بتغيير أسمائهم القبلية منذ عقود أو قرون. وعندما ضغطتُ عليهم للحصول على تفاصيل، كانوا يردّون: «لقد حدث هذا، منذ فترة طويلة»!!** ولا يبدو أن تغيير الاسم يعدّ حدثاً يخبر الكبار أطفالهم عنه. وبالتالي، لا يبدو أنه يحتل أيّ مكان معيّن في الذاكرة الجماعية لمجموعة القربى العائلية، ولا يبدو أنّ الناس - حضراً وبدواً - فكّروا كثيراً في سبب (أسباب) تغيّر موقف المهاجرين البدو في العقود الماضية ليستخدموا أسماء قبائلهم بدلاً من النسب العائلي.

لا يوجد ما يشير إلى أنّ تغيير الاسم السابق كان إلزامياً، فقد كان الناس أحراراً في اختيار الأسماء التي يرغبون في أن يُعرفوا بها في وجودهم الحضري. واليوم، تغيّر هذا الوضع. **وهناك من يؤكد أن اعتماد الأسماء القبلية هو سياسة متعمّدة من الدولة لجعل الناس يصوّتون وفقاً للانتماءات القبلية**[23]، ولم أجد دليلاً صلباً على ذلك؛ ولكن ليس هناك شك في أن الأسماء القبليّة تملك قوة وحيوية تمكنها من تعبئة وتحريك أبنائها والتأثير في المجتمع الكويتي اليوم، ويمكن اعتبارها سمة أساسية في صعود السياسيات البدوية-العرقية. قدّمت الأسماء القبليّة فوائد مناسبة لحشد الناس للعمل الجماعي في مجموعات مصالح، وخاصة في وقت الانتخابات، وقد لفتت سياسة الأسماء انتباه البدو إلى أهمية الهُوية في سياق جديد جذرياً، وإلى الشروط المرجعية

الكامنة وراء سياسات الانتماء، كما أنها تُسهم إسهاماً مهمّاً في زيادة تصوّر المسافة المتبادلة والاختلاف بين الحضر والبدو، وتُعطيها إلحاحاً متجدّداً يتجاوز بكثير الثنائيات الثقافية الموجودة من قبل. نتيجة لذلك، فإن كلا الفئتين تبرز في مخيلة كل شخص كمجموعات موحّدة ومتجانسة مع ثقافتها الخاصة ومناطقها ومجتمعاتها الخاصة بها. وفي حالة البدو، فإنهم يملكون ثقافتهم «القبليّة» أو البدوية والمناطق الخارجية حيث يعيشون. وبالمثل، ينظر الحضر إلى القطاع العام والجيش، حيث يعمل معظم البدو، كمناطق وقطاعات «احتلها واحتكرها» البدو تماماً مثل نظرة البدو إلى «هيمنة» الحضر على التجارة والمناطق المركزية. وعند تعريف الحدود بين الفئتين، فإن تعريفهما عملياً بشكل صلب كـ «مجموعات عرقية مختلفة» يجعل التحول من فئة البدو إلى فئة الحضر أكثر صعوبة بكثير من الماضي. ولذلك تعد سياسة الأسماء شهادة على نجاح السياسات العرقية في الكويت اليوم.

بدونة الكويت أم تكويت القبائل؟!!

ترى:

هل تعمل القبائل للهيمنة على ما كان يُعرف بمجتمع الحضر في الكويت؟!

أم أن القبائل والثقافة القبليّة تستسلم لعمليات التحضّر وبناء الدولة؟!

وهل تؤثر القبائل على الدولة الكويتية أم العكس هو الصحيح؟

لكي نتعامل مع هذه الأسئلة، دعونا ننظر إلى تطور يشار إليه في كثير من الأحيان باعتباره دليلاً لا جدال فيه على بدونة المجتمع؛ وهو الاهتمام المتزايد بالأصل (asl) بين الكويتيين.

بالمعنى الدقيق للكلمة، كلمة (asl) تعني «أصل»؛ ولكن بالنسبة إلى الكويتيين، سواء كانوا بدواً أو حضراً، فإن لهذا المصطلح دلالة إيجابية بشكل خاص. فقط الأفراد الذين لديهم أصل خالص (نقي) يعرفون من أين

انحدروا، أما الأصول المختلطة فتُعدّ كما هو متعارف عليه صعبة أو مستحيلة التتبع. ولذلك، يمكن ترجمة (asl) بأنه يعني - ببساطة - «نقاء المنشأ» بدلاً من «أصل» فقط. كانت صفة «أصلي» (asli)، حتى وقت قريب، نقيضاً لـ «بيسري» (baisari)، وفي حين أن «أصلي» كلمة عربية، فإن «بيسري» مشتقة من الفارسية ويقال إنها تعني «من دون رأس» أو «من دون أصل». كان ذلك يعني ضمنياً أن جميع الشيعة الفارسيين هم من أصل أدنى مقارنة مع العرب، وخاصة أولئك المنحدرين من القبائل الأصيلة التي تأتي في قمة تسلسل النسب العربي الهرمي التقليدي. **ووفقاً لمصادر بدوية، لم يكن البدوي «في الأيام الخوالي» يفكر مجرد تفكير في الزواج من حضرية؛ لأن البدوي يعد أسلوب حياة الحضر «ملوّثاً» بمزيج من الممارسات الثقافية التي تميّز حياة المدينة، وكان التلوث يصبح في أسوأ حالاته عندما يتزوج الحضر من خارج جماعات الأقارب ومن البيسرين!!**

تأثير الثقافة البدوية في المجتمع:
بدأ معظم الحضر يفطنون إلى أهمية «الأصل»
وأصبحوا يؤمنون بأن «الزواج من كويتية هو الخيار السليم»!!

كانت قاعدة التزاوج «الداخلي» (أي بين الأقارب، Endogamy) لدى القبائل الشمالية الشرقية، لا تزال مطبقة تطبيقاً صارماً في السبعينيات[24]، وكان تعريف الزواج الداخلي هو أن يتم الزواج داخل الأسرة أو النسب الممتد. وفيما وراء القرابة، تحدّث الناس عن «الزواج من غرباء»، على الرغم من أن الزوج والزوجة ينتميان إلى القبيلة نفسها؛ **ولكن الوضع يتغيّر، فكثير من الرجال البدو بدؤوا يتزوّجون ليس فقط خارج أسرهم ونسبهم، بل خارج قبائلهم أيضاً، وأصبح عدد متزايد من الرجال البدو يتزوّجون من نساء الحضر**[25]. **وفي معظم الحالات، يتضح أن الزوجة الحضرية هي من فرع مستقر ومستوطن من قبيلة الزوج. وفي الزواج الذي يقع بين قبيلتين، أصبح هناك تقليد راسخ لما يسمى بـ «تحالف المصاهرة» (الزواج المتبادل بين قبائل**

معنية)، بحيث إنه على مر السنين وعند مستوى معين، يمكن القول بحدوث اندماج في «وحدة نسب واحدة»[26]، ولذلك، فالتغيير ليس جذرياً؛ ولكن هناك تغييراً بالتأكيد. وفي نظر بعض البدو، تعدّ هذه الممارسة بداية نهاية «أيديولوجية الأصل». ولكن هذا هو رأي الأقلية. وعلى العموم، فإن الكويتيين يعتقدون عكس ذلك، أي أن الاهتمام بالأصل هو أيضاً ظاهرة تتصاعد بين الحضر. وقد قال لي مصدر بدوي:

«في سبعينيات القرن الماضي، كان من المشرف أن يعود شاب حضري من دراسته في الخارج بدرجة دكتوراه أمريكية. ويصبح الإنجاز أكبر إذا عاد ومعه أيضاً زوجة أمريكية أو أوروبية شقراء الشعر وزرقاء العينين؛ ولكن الأمر في الوقت الحاضر لم يعد كذلك، فحتى الحضر الآن غير حرصاء على الزواج من أجنبيات. فقد أصبحت هناك، بالتأكيد، رغبة أكثر في النساء الكويتيات!!».

يعتقد محدّثي البدوي أن هذا التغيير يعدّ أحد الآثار الإيجابية لتأثير الثقافة البدوية في المجتمع؛ فالبدو يُذَكِّرُون الحضر بأهمية «الأصل النقي». ويتفق كثيرون في الكويت، الآن، على أن «الزواج من كويتية هو الخيار السليم»، كما أنهم يميّزون بين أنواع مختلفة من الكويتيين: يسود الزواج «الداخلي» الفئوي والطائفي بين السنة والشيعة، فضلاً عن الطبقة التجارية الكلاسيكية القديمة، وهناك قاعدة رئيسة يجب اتباعها وهي أن الكويتيين لا ينبغي أن يتزوّجوا من مجموعة المقيمين غير الكويتيين الذين يقدر عددهم بـ1,5 مليون نسمة الذين يعملون ويعيشون في البلد. وربما كان لوجود البدو الفضل في بروز وجهة نظر عميقة الجذور يشترك فيها عموماً جميع الكويتيين.

هناك اهتمام متجدد بنقاء «الأصل» في الكويت
ولكن هذا الأصل أصبح الآن «وطنياً» وليس «قبلياً»

سيكون من الأنسب والأدقّ أن ننسب أصل قاعدة «الزواج الكويتي» إلى حقيقة أن صفة «كويتي/كويتية» هي سلعة نادرة في مجتمعٍ الكويتيُّون فيه أقليةٌ متميزةٌ وتتمتع بسلطة اجتماعية واسعة على عدد من العمّال المهاجرين ذوي

الحقوق المحدودة. فبدلاً من نظام القيم القبليّة القديم، فإن الثروة والطبقية العرقية هما اللتان تُعزّزان سياسات الإقصاء بين الكويتيين المعاصرين[27]. **وبدون شك، فإن هناك اهتماماً متجدّداً بنقاء الأصل في الكويت على مدى العقود الماضية؛ ولكن هذا الأصل أصبح، الآن، «وطنياً» وليس «قبلياً». إن العوامل الرئيسة وراء هذا التطور ليست القبائل ولا البدو؛ بل الازدهار الاقتصادي والدولة الكويتية. ولتشجيع الرجال الكويتيين على الزواج من النساء الكويتيات، تمنح الدولة العريس 4,000 دينار كويتي [13,200 دولار] (2000 دينار كويتي هدية، و2000 دينار كويتي قرضاً) لمساعدته على دفع تكاليف الزواج، بشرط أن تكون العروس هي الزوجة الأولى ومواطنة كويتية[28]، ولتشجيع المرأة الكويتية على الزواج من رجل كويتي، تلجأ الدولة إلى قانون الجنسية الذي ينصّ على أن الجنسية تنتقل عن طريق الأب، ولذلك يُحرم أطفال الأم الكويتية من أبّ غير كويتيّ تلقائياً من الجنسية الكويتية. وعند تطبيق هاتين الممارستين معاً، فإن هذين القانونين يضمنان أن معظم الكويتيين سيميلون إلى اتباع مبدأ «الزواج الداخلي الوطني». وحتى بدون وجود البدو، يُتوقع أن يبرز الاهتمام بالهُوية ونقاء الأصل في مجتمع إثنوقراطي، أي مجتمع تحكمه أقلية إثنية (عرقية)، مثل الكويت[29]، ويعطي وجود البدو الفاعلين والمراقبين انطباعاً مضلّلاً بأننا نشهد بحثا مستوحى من القبليّة عن الأصل والعودة إلى نوع أقدم من الهوية الجماعية؛ في حين أننا نشهد في الواقع عملية بناء الدولة القطرية من قبل دولة لديها موارد مالية ضخمة تحت تصرفها. ولتحقيق أهدافها، تستعمل الدولة على الأقل قيمتين ثقافيتين تعرف أنهما ستجدان صدى جيداً مع الناس: الكرم (من خلال توزيع سلع وخدمات الرفاه بين المواطنين) والأصل الحصري. ومن خلال تضخيم هاتين القيمتين، اللتين تتجذران بعمق في الثقافة القبليّة، لأقصى حد، فإن الدولة لا تغرس القبليّة، كما يُزعم في كثير من الأحيان؛ بل تسعى إلى عدم إعادة تمكين القبائل والاستفادة من الرمزية القبليّة للحصول على الولاء والإخلاص للدولة القطرية وقيادتها. وبهذا المعنى، فإن العملية الجارية في الكويت هي «تكويت القبيلة وليس بدونة الكويت»!!**

تعزيز الوطنية من خلال الرفاه الاجتماعي

تعدّ الكويت دولةً قوية، ولا تكمن قوتها في استخدام القوة؛ بل في استخدام الكرم عند التعامل مع مواطنيها، ويعني هذا الوضع أن الدولة تمنح السكن المجاني والرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني لمواطنيها، بالإضافة إلى مجموعة من المزايا الاقتصادية الأخرى والفوائد العامة؛ مثل دعم الدولة للمواد الغذائية الأساسية وكذلك المياه والكهرباء والبنزين، وجميعها سلع وخدمات رخيصة بفضل ذلك الدعم[30].

صعود ميزة «التعليم العالي» كقيمة اجتماعية ثمينة تنافس ميزة «الأصل» عند اختيار الناس شركاء الزواج المحتملين

تعدّ دولة الرفاه الكويتية بحق مؤسسة رائعة، ولا يمكن أن نشرح ونؤكد بشكل كافٍ دورها المركزي المهم في بناء الأمة. والأهم من ذلك هو توفير الخدمات الصحية والإسكان والتعليم بدون تفرقة بين المواطنين. ولا تؤخذ في الاعتبار عند توزيع الأراضي والمساكن الحكومية خلفية المستفيدين مثل نوع الجنسية، ما يؤدي بالتالي إلى خفض تدريجي لعوائق الاندماج الاجتماعي في المناطق السكنية الجديدة (بين الدائري الرابع والدائري السادس). **وبعد عدة عقود من التعليم المجاني الداخلي والخارجي، بزغ «التعليم العالي» ليصبح الآن ميزة اجتماعية ثمينة. أكثر من ذلك، بدأ «التعليم العالي» ينافس ميزة «الأصل» عند اختيار الناس شركاء الزواج المحتملين، إذ بدأ الأفراد والأسر ينظرون نظرة «أكثر إيجابية» إلى مرشح محتمل للزواج من «أصل اجتماعي متواضع»؛ ولكن مع درجة جامعية مرموقة ومستقبل مشرق.** وإن الكويت بشكل عام مجتمع محافظ ثقافياً، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأسرة والمسائل الجندرية، وهذا ينطبق على السكان البدو والحضر[31](*).

(*) تقول المؤلفة في الهامش رقم 31: من أوضح الأمثلة على النزعة المحافظة العامة حرمان النساء الكويتيات من حقوقهن السياسية الكاملة الذي استمرّ حتى مايو 2005. ويُعرض هذا الحرمان =

ويزداد الفكر المحافظ تشدداً بسبب **الطبيعة الإثنوقراطية (Ethnocratic)** للمجتمع، كما أن التصورات المتعلقة بالتهديدات الاجتماعية والثقافية الناشئة عن السكان الأجانب المقيمين تؤدّي إلى تشريعات وممارسات دفاعية وانجذاب الكويتيين إلى التقاليد في محاولاتهم الإبقاء على الإحساس بالهُوية الشخصية والجماعية. ويعد الزواج والأسرة ومجموعة الأقارب والعلاقات الجندرية مجالات حساسة لسياسات الهُوية تلك وتفي تشريعات وممارسات الدولة في هذا الصدد بالمتطلبات البطركية (الأبوية) للثقافة القبلية.

قد يتساءل المرء: لماذا تحاول الدولة كسر الحواجز الاجتماعية، من خلال سياسة الرعاية الاجتماعية الشاملة لجميع السكان، إذا كانت تهدف إلى إنشاء مجتمع قبلي في نهاية المطاف؟ **والجواب - بالطبع - هو أن الدولة لا تسعى إلى بناء مجتمع قبلي تقليدي؛ بل «مجتمع وطني تقليدي»، حيث الدولة، وليس القبيلة، هي موضع الولاء الجماعي. واليوم، تولت الدولة مهمة القبائل (تزويد هوية جماعية لمجموعات) ومهمة الأنساب (تزويد الأفراد والأسر بالأمن والقانون والنظام)[32]. ونتيجة لذلك، فقدت القبائل وتقسيماتها الفرعية سبب وجودها البراغماتي؛ ولكن ليس الرمزي أو وفقاً للباحث فريدريك بارث[33]، فقد أصبحت عبارة عن سفن فارغة، وإن كانت تحمل رمزية مهمة،**

= عادة في وسائل الإعلام الغربية باعتباره بسبب قوى إسلاموية وقبلية معادية لحقوق المرأة؛ وهو أمر غير صحيح. فالافتراض الضمني هو أن معظم السكان «غير القبليين»، والذي يعني في السياق الكويتي «الحضر» يؤيدون هذه الحقوق. يتجاهل هذا التفسير حقيقة أنه لم يتم إصدار أي قوانين على الإطلاق لتمرير حقوق المرأة السياسية في الستينيات والسبعينيات عندما كان النواب الحضر الليبراليون يشكلون الأغلبية المطلقة في مجلس الأمة، كما أن المسألة لم تعالج من قبل على أنها مسألة ذات أولوية بالنسبة لهم. إن تهميش المرأة الكويتية سياسياً لم يكن بسبب التقاليد البدوية المحافظة بقدر ما كان بسبب مزيج من المحافظة الثقافية لدى كل من البدو والحضر والقيود المفروضة على الطبقية العرقية. انظر آن نغا لونغفا، «النساء الكويتيات في مفترق الطرق». وفي ما يتعلق بالإسلامويين، علينا أن نضع في اعتبارنا أن الإسلاموية في الكويت بوصفها حركة سياسية هي في جوهرها ظاهرة حضرية، وكان يتم تجنيد الكوادر القيادية الإسلاموية دائماً من بين الحضر. الرجال البدو محافظون، حقاً، في المسائل المتعلقة بالجندر؛ ولكن هذا هو نفس حال غالبية الرجال الحضر. ويجب إعادة تقييم القوالب النمطية الثقافية التي ترسم خطاً دقيقاً بين «حضري ليبرالي» وبين «بدوي محافظ» في المسائل الجندرية.

إذ يعتمد المحتوى الثقافي على السياق الاجتماعي. وفي حين أن الدولة تقوّض بشكل فعال هيكل القبيلة، من بين أمور أخرى تفعلها، عبر سياسات الإسكان والتعليم، إلا أن الدولة حريصة على الاستفادة من العلامة الخارجية المميزة للهوية القبليّة (مثل أسماء القبائل) والعواطف التي تثيرها. وفي الوقت نفسه، يدرك البدو تماماً أن مصدر رفاههم المادي في الوقت الحاضر هو الدولة وليس القبيلة. ولذلك، يتّجه ولاؤهم، على نحو متزايد، إلى الدولة، على الرغم من أن القبيلة توفر بشكل ملائم لغة وصوراً يمكنهم من خلالها التعبير عن هذا الولاء وتجربته. إننا نشهد تحوّلاً في الهُوية والولاء من القبيلة إلى الدولة تنظمه وتديره بلباقة الدولة التي تلتمس القيم العالمية والخاصة لتحقيق هدفها. وبينما يتجلّى الخطاب الاستقطابي حول عدم التوافق الثقافي والتاريخي بين الحضر والبدو في خطاب الحياة اليومية، فإن الجهل بالقبائل والأمور القبلية ينمو بسرعة أيضاً بين البدو: فالكويتيون الذين تقلّ أعمارهم عن أربعين عاماً، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية، لا يملكون سوى معرفة محدودة جداً بالقبائل والتاريخ القبلي والتنظيم القبلي. وفي الوقت نفسه، أصبحت الأسرة (العائلة) تكتسب أهمية أكبر لمعظم البدو، وهو تطور يقربهم من حالة الحضر. وعلى الرغم من أن الوعي بالانتماء القبلي ربما لا يزال حيوياً بين البدو، فإنها هُوية تستمد أهميتها الاجتماعية من داخل السياق الوطني فقط. إن الدولة القطرية، من خلال احتكارها توزيع سلع وخدمات الرفاه، هي التي تقود التكاثر الاجتماعي للخيال القبلي والهوية القبليّة، وليس العكس. ولا تزال القبائل والخطابات القبلية تُستخدم بين البدو للتحدّث عن العلاقات بين الذات والمجتمع؛ ولكن الإطار المرجعي الشامل لم يعد القبيلة، بل الدولة الكويتية.

مشاعر مناهضة للهجرة:
نتيجة غير مقصودة لدولة الرفاه

نَقلتُ، آنفاً، عن مصدر حضري قوله بشيء من الحنين: «في الستينيات والسبعينيات، كنا جميعاً كويتيين، ولم يكن أحد يهتم بالقبيلة التي ينتمي إليها

الآخر». ليس مهماً إن كان هذا الوصف وصفاً صحيحاً لطبيعة الأمور في تلك الأيام أم لا؛ بل المهم هو أن هذا التصور شائعٌ جداً، الآن، على نطاق واسع بين الحضر. ترى: ما الذي أدّى إلى انبعاث انقسام الحضر-البدو في الخطاب الشعبي الكويتي في الثمانينيات والتسعينيات؟

لماذا انبعث انقسام الحضر-البدو في الخطاب الشعبي الكويتي في الثمانينيات والتسعينيات؟!

لقد اندهشت، طوال الفترة التي استغرقها بحثي، من السهولة التي يُقبل بها هذا الخطاب على أساس أنه «طبيعي» من قبل المراقبين الكويتيين والخارجيين. وأعتقد أن هذا يعود إلى الألفة مع شكل ومحتوى الخطاب. وباختصار مفيد، يمكن تفسير ألفة الشكل عبر مركزية انقسام الحضر-البدو في علم الاجتماع العربي، والتي رسخها علماء كلاسيكيون مثل ابن خلدون منذ فترة طويلة[34]. أما ألفة المحتوى، من ناحية أخرى، فهي تنبع من حقيقة أن «المزاعم» و«المزاعم المضادة» تكرّر صدى لخطاب واسع الانتشار في أماكن أخرى من العالم في هذه الأيام، على الأقل في أوروبا الغربية. وبالنظر إلى الحجج التي يستخدمها السكان الحضر وردود أفعال المهاجرين المتجنسين عليها، فإن المرء سيشعر لا محالة بحالة «وهم سبق الرؤية» (ديجا فو، Déjà vu.) إنها تقريباً المواجهات نفسها، ولكن وفقاً لتصنيفات مختلفة، تجرى في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا والدول الإسكندنافية بين السكان الأصليين والمهاجرين. ونسمع في كل من الكويت وأوروبا الغربية أن السكان الأصليين يتهمون الوافدين الجدد بمنافستهم في الاستفادة من نظام الرفاه الاجتماعي، وأنهم لا يستحقونه نظراً لعدم مساهمتهم في بنائه!! كما يطالبون أيضاً بأن يتخلّى المهاجرون عن عاداتهم وأساليب حياتهم السابقة التي يُنظر إليها عادة بأنها «متخلفة»، ويؤكدون أنه ينبغي عليهم اقتباس أعراف المجتمع المحلي والعمل بها ليكون دليلاً على حسن نواياهم وولائهم!! ردّاً على

ذلك، نسمع أن المهاجرين يحاولون تبرير وجودهم، ويطالبون بزيادة الاعتراف بهم وبحق المشاركة على أساس مبدأ عالمية الحقوق. من المعروف أن دولة الكويت (ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى) وأوروبا الغربية توجد بها أنظمة هائلة للرفاهية تقتصر فوائدها على المواطنين فقط، وتعد هذه الفوائد، في كل مكان، نعمة يُحسدون عليها. ولأن الهجرة والتجنس هما السبيل الذي يسمح بالوصول إليها، أصبحت الهجرة مصدر قلق وتحفظ من قبل السكان الأصليين. إن زيادة حجم الدولة، الذي يُفهم بعدد سكان المجتمع، عبر التجنيس يعني - على الأقل في خيال بعض الناس - تقليص أو حتى نهاية لدولة الرفاه. في ظل هذه الظروف، فإن وصول المهاجرين يحرّك حتماً عمليات تحول عرقي، إذ يتم التشديد بشكل منهجي على «الاختلافات» بين السكان الأصليين والقادمين الجدد؛ بل قد «تُخترع» الاختلافات عند الحاجة، على حساب وجود أي تماثل أو عناصر مشتركة بين الفئتين (السكان الأصليين والمهاجرين). وكلما اتسع نطاق نظام الرفاه، أصبحت إمكانية الحصول على العضوية الوطنية (الجنسية) أكثر تقييداً. وفي كل من الكويت وأوروبا الغربية، تنشغل الأحزاب المتنافسة في عمليات استيعاب الذات وإقصاء الآخر، والتي تنطوي على التلاعب بالهُويات وأساطير المنشأ والأخلاق والتاريخ.

قد لا تنطوي المواطنة في الكويت على كثير من الحقوق السياسية؛ ولكنها تؤدي، بالتأكيد، إلى حقوق اجتماعية واسعة النطاق[35]. يركز جزء كبير من نقد الحضر على دور البدو المزعوم في السياسة، إذ يقال إنهم يبيعون أصواتهم لمن يدفع أكثر، وهو في هذه الحالة «الحكومة». ولكن الحقيقة هي أنه، حتى إصلاح قانون الانتخاب في عام 1995، لم يكن معظم المهاجرين المتجنسين يتمتعون بحق التصويت، ولا يزالون غير قادرين على الترشح، ويقتصر حق التصويت والترشح على أبنائهم المولودين بعد تجنس الأب. على الرغم من أن الأمر استغرق 20-30 سنة ليكتسب المواطنون المتجنسون حق التصويت، فإنهم مُنحوا خدمات مجانية كالتعليم والرعاية

الصحية والإسكان على الفور. لذلك، فإن ما يقلق كثيراً من الحضر ليس ممارسة البدو حقوقهم السياسية؛ ولكن ممارستهم حقوقهم الاجتماعية. كما أن الحقوق الاجتماعية هي أيضاً في صميم المشكلة في أوروبا الغربية، حيث لا توجد معارضة لوجود أفارقة وأتراك وباكستانيين وغيرهم طالما كانوا مجرد عمال مهاجرين عابرين بدون أي استحقاقات اجتماعية واسعة النطاق؛ ولكنهم أصبحوا مشكلة في السبعينيات عندما اتضح أنهم سيبقون في البلدان المضيفة كمواطنين، أو على الأقل مقيمين مع مطالبات بالحقوق الاجتماعية. وفي الكويت، يشكو المواطنون الكويتيون بشكل روتيني من وجود العمال المهاجرين الأجانب؛ ولكن ليس هناك كثير من الجهد المبذول لترحيلهم، لأن هؤلاء المغتربين في نهاية المطاف الذين لا يحصلون على تعليم مجاني وسكن مجاني لا «يتنافسون» عملياً مع المواطنين بأي معنى حقيقي لكلمة «تنافس»، **وهناك تشابه بنيوي واضح بين المغتربين في الخليج اليوم والعمال المهاجرين في أوروبا الغربية في عقود ما قبل السبعينيات. وعلى النقيض من ذلك، فإن القلق الموجود في كثيرٍ من دوائر الحضر حول ضرورة وضع حد للنمو السكاني للبدو يعدّ انعكاساً صادقاً للقلق الحالي في أوروبا الغربية حول ضرورة إغلاق الحدود أمام المزيد من الهجرة.**

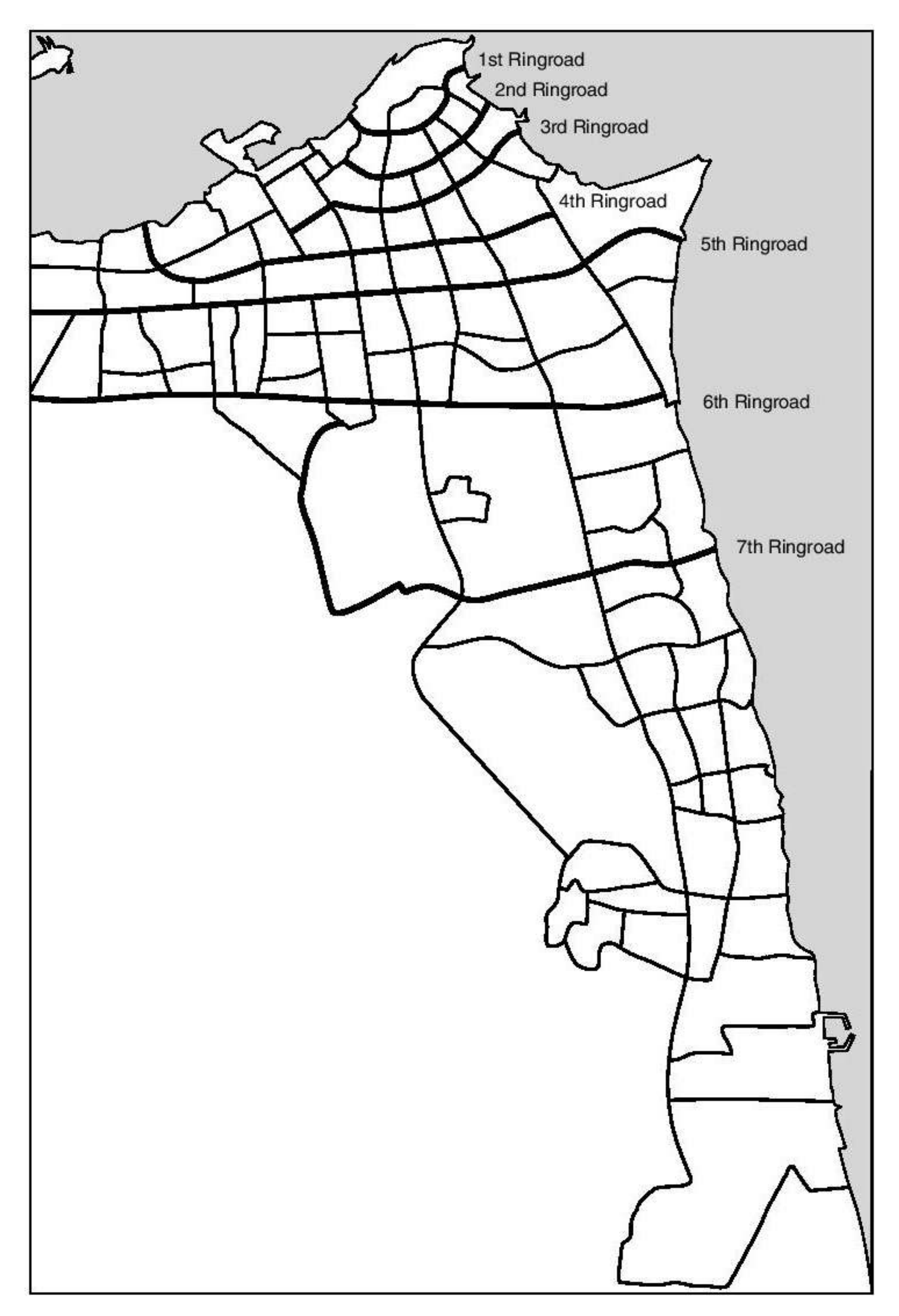
لقد كان التحول من فئة البدو إلى فئة الحضر أسهل في الماضي؛ لأنه كان يوفر لمجتمع الحضر، وخاصة التجار، مجموعة أكبر من العمالة الرخيصة. في تلك الأيام، لم يقلق أحد كثيراً ما إذا كانت «عقلية» أو «ثقافة» البدو ستمنعهم من المرور بهذا التحول بنجاح؛ ولكن في الوقت الحاضر، عندما يتحوّل البدوي إلى حضريّ فإنه لا يصبح عاملاً محتملاً ولكنه مستخدم فعلي للسلع الاجتماعية الواسعة التي تقدمها الدولة لمواطنيها. وفجأة، - ويا للعجب - تُصبح قدرة البدوي على التكيف مع أسلوب حياة الحضر موضع شك!! ومع زيادة عدد المواطنين وسلع وخدمات الرفاه، تغيّرت الرهانات بشكل كبير؛ وهو ما أدّى إلى صعود النزعة «الوطنية».

من المغري أن نحلّل إشكالية الحضر-البدو من منظور تاريخيّ خالص، حيث يجتمع الخطاب التقليديّ مع الذاكرة الجماعية لإضفاء الصدقية على هذا المنظور؛ ولكن هذا النهج له قيمة تفسيرية محدودة، فقد يخبرنا بقصة مثيرة للاهتمام حول كيفية بروز التمييز بين الحضر والبدو وكيف تم التعامل معه في عصر ما قبل الوطنية، ولكنه لا يفسر كيفية إحيائه واستمراره في ظل الظروف الراهنة.

إن مثل هذا التفسير يحصل إذا قارنّا ما يجري في الكويت بما يجري في بقية العالم. من المعروف أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بازدهار اقتصادي وسط إقليم غارق في الفقر، وليس من المستغرب أنها أصبحت نقطة محورية للهجرة الدولية من آسيا وغيرها من بلدان الشرق الأوسط. كما أن جهودها لحماية امتيازات الرفاه التي تقدمها تلك الدول لمواطنيها من أن تمتدّ إلى غير المواطنين موثقة بشكل جيد. وكثيراً ما يُتغاضى عن أنه في داخل دول مجلس التعاون الخليجي نفسها ثمة أيضاً اختلافات بين معدلات الدخل الوطني للفرد، وتجرى تحركات سكانية عبر الحدود الوطنية، وإن كان ذلك تحت ظروف مختلفة وعلى نطاق مختلف، وتنشأ ظاهرة البدو في الكويت من مثل هذه الهجرات.

لا ينبغي التغاضي عن الاختلافات الثقافية بين السكان الحضر المضيفين والمهاجرين البدو؛ ولكنها لا تعد في حد ذاتها سبب التوتر الاجتماعيّ المستمر. ومن المفيد أن يفسّر هذا التوتر باللجوء إلى نماذج تحليلية تركز على الوطنية ودور دولة الرفاه؛ فقد كان هناك دائماً ميل إلى التعامل مع مجتمعات الخليج كقضايا اجتماعية استثنائية. ويعود ذلك أساساً إلى اعتمادها الفريد على النفط، وأنظمتها السياسية، وتكوينها الديموغرافي؛ ولكن عندما يتعلّق الأمر بالديناميات الاجتماعية بين المجموعات السكانية وتأثير الهجرة على الوطنية، فإن الكويت تشبه إلى حد كبير المجتمعات الأخرى التي تُعَرَّف

فيها المواطنة إلى حد كبير بسهولة الوصول إلى مزايا الدولة الاجتماعية. ويجادل البعض بأن نظم الرعاية الاجتماعية التي تمنح حقوقاً اجتماعية واسعة النطاق هي أكثر نجاحاً في المجتمعات المتجانسة نسبياً[36]. **وكما أشرت في هذه الورقة، فإن مثل هذه النظم في دولة رفاه تخلق عمليات تحوّل إثنية عرقية، كما ينتج عنها ما يمكن أن يسمى «سياسية إثنية»**. هذه التطورات تحفّزها تطورات جديدة ومستمرة تتعلق بالازدهار الاقتصادي والهجرة والوطنية وسياسات دولة الرفاه، وليست مجرد إعادة للسيناريوهات القديمة، ومن ثمّ، فإنّ المنظور التحليلي، الذي يستند إلى نظريات بناء الهوية الوطنية والاقتصاد السياسي والأخلاقي لدولة الرفاه، سيؤدي إلى فهم أفضل للخطاب الشعبي حول الحضر والبدو في الكويت المعاصرة أكثر من التفسيرات المستندة إلى التاريخ والثقافة.



الشكل–1: خريطة لمنطقة الكويت الحضرية توضح الطرق الدائرية السبعة.

هوامش المؤلفة:

ملاحظة: أنا مدينة لزملائي في جامعة الكويت، وخاصة الدكتور عبد الله العنزي، الذي أجريتُ معه كثيراً من المناقشات التي أفادتني على مرّ السنين حول الموضوعات التي تمّت معالجتها هنا؛ ولكنني أنا وحدي المسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الورقة. كذلك أشكر «**مجلس البحوث النرويجي**» و«**كلية العلوم الاجتماعية في جامعة بيرغن**» لتمويل بحثي في الكويت بين عامي 1994 و2002 بكل سخاء.

(1) من بين الاستثناءات، انظر ديل إيكلمان، فصل بعنوان «أن تكون بدوياً: البدو والقبائل في الخيال الاجتماعي العربي»، في كتاب **أعراب متغيرون في عالم متغيّر**، تحرير: جوزيف جينات وأناتولي خازانوف، برايتون، ساسكس أكاديميك بريس للنشر، 1998، ص ص 38-49؛ وانظر: أوغو فابيتي، «السيطرة والاغتراب عن الأراضي بين بدو المملكة العربية السعودية»، مجلة الشعوب البدوية، رقم 20، مارس 1986، ص ص 33-40.

(2) جون غوردن لوريمر، **المعجم الجغرافي للخليج الفارسي وعمان ووسط الجزيرة العربية**. القسم التاريخي الجزء 1 ب، فارنبورو، غريغ إنترناشينال للنشر، 1970.

(3) انظر، على سبيل المثال، مضاوي الرشيد، **السياسة في واحة عربية: إمارة آل الرشيد**، لندن، نيويورك، آي بي توريس للنشر، 1991؛ وانظر فابيتي، «السيطرة والاغتراب».

(4) «بدو» هي الكلمة العربية التي يستخدمها الكويتيون عندما يتحدّثون عن الانقسام بين الحضر والبدو. وسوف أستعملها في هذه الورقة، مع مصطلح «بدوي»، فقط عند الكتابة عن الرعاة الرحل بشكل عام، وخاصة في عصر ما قبل النفط.

(5) أجرتِ الكويت، في عام 1967، انتخاباتها الثانية لمجلس الأمة. وكانت النتيجة هزيمة ساحقة للمعارضة القومية بقيادة أحمد الخطيب. ومن المعروف أن الخطيب وأتباعه ينتمون إلى فئة الحضر. اتهمت المعارضة الحكومة بالغش الانتخابي، والتلاعب بصناديق الاقتراع، والتزوير. وكان المهاجرون الوافدون هم الأداة التي استخدمتها الحكومة لتحقيق أهدافها. ومنذ ذلك التاريخ، ظلّ هؤلاء المهاجرون الوافدون، في نظر المعارضة الليبرالية الكويتية، رمزاً للتلاعب الحكومي غير الديمقراطي بالانتخابات.

(6) بعد تحرير الكويت مباشرة، انتشرت مقولة إن غالبية الكويتيين الذين بقوا في البلاد تحت الاحتلال العراقي كانوا يعيشون في المناطق المركزية في مدينة الكويت، وهذه كلها مناطق حضرية. ومن ناحية أخرى، قيل إن سكان المناطق الخارجية أي البدو تركوا مناطقهم وفرّوا من الكويت بالفعل في الأيام الأولى للغزو. وقيل إن فرار البدو من الكويت نظّمه زعماء القبائل، وقيل إن البدو لم يشاركوا - عملياً - في المقاومة المحلية ضد الاحتلال. ردّ البدو على هذه الاتهامات بأنهم - ببساطة - كانوا يتبعون مسار الأمير الذي خرج من الكويت إلى المنفى في السعودية، وأن تركهم الكويت كانت تعبيراً عن ولائهم تجاه رمز الدولة المعترف به. انظر **آن نغا لونغفا**، فصل بعنوان «المواطنة في دول الخليج: التصور والممارسة»، في كتاب **المواطنة والدولة في الشرق الأوسط: المناهج والتطبيقات**، تحرير: نيلز أ. بوتنشون وأوري دافيس ومانويل هاساسيان، سيراكيوز، نيويورك، قسم النشر بجامعة سيراكيوز، عام 2000، ص ص 179-197.

(7) للحديث عن وجود البدو «الكبير» واستغلالهم نظام الرعاية الاجتماعية، يستخدم بعض الحضر مجازاً كلاسيكياً في المنطقة، وهو «جيش الجراد» (**Army of Locusts**).

(8) جيل كريستال، **النفط والسياسة في الخليج**: **الحكام والتجار في الكويت وقطر**. كامبريدج، قسم

النشر بجامعة كامبريدج، عام 1990؛ وانظر: روزماري زحلان، **تأسيس دول الخليج**، لندن، إيثاكا للنشر، عام 1988.

(9) قبل عام 1961، وخاصة في الخمسينيات، انتقل كثيرٌ من بدو شمال شرق السعودية إلى الكويت للبحث عن عمل في صناعة النفط الكويتية الوليدة، وكانت هجرتهم فردية وتلقائية. وعلى الرغم من أصلهم، لم يتم عادة إدراج هؤلاء المهاجرين المبكرين ضمن البدو. انظر: محمد الحداد، **تأثير نزع القبلية والاستقرار على الهيكل الاجتماعي-الاقتصادي لقبائل شبه الجزيرة العربية: قبيلة العجمان أنموذجاً**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كانساس، عام 1981.

(10) بعد ستة أيام من إعلان الكويت استقلالها في 19 يونيو 1961، احتشدت قوات عراقية على حدودها وهددت بغزو الدولة الجديدة على أساس أن الكويت كانت تتبع لمحافظة البصرة خلال الحكم العثماني. وقد جرى إنهاء هذا التهديد المبكر بفضل التدخل العسكري البريطاني وتدخل جامعة الدول العربية.

(11) كانت الديمقراطية البرلمانية محدودة؛ لأن حق الترشح والتصويت كان، حتى عام 1995، يقتصر على الذكور الكويتيين فقط من فئة «الكويتيين الأصليين». ومنذ عام 1995، أصبح يمكن لجميع الكويتيين الذكور التصويت، ولكن أبناء المواطنين المجنسين فقط هم الذين يستطيعون الترشح، وليس آباءهم المجنسين. ولم تحصل المرأة الكويتية من جميع الفئات على حق الترشح والتصويت إلا في مايو 2005.

(12) نيكولاس غافريليدس، فصل بعنوان «الديمقراطية القبلية: تشريح الانتخابات البرلمانية في الكويت»، في كتاب **الانتخابات في الشرق الأوسط: الآثار المترتبة على الاتجاهات الحديثة**، تحرير: ليندا إل. لاين، بولدر، كولورادو، ويستفيو للنشر، عام 1986.

(13) في التسعينيات، بدأت هذه الصورة تتغيّر مع زيادة دعم البدو للإسلاموية، حيث ساند بعض البدو بقوة مرشحي المعارضة الإسلاموية.

(14) كما نجد، هنا، عدداً كبيراً من العمال المهاجرين من شبه القارة الهندية وشرق آسيا.

(15) لقد كان إسكان المهاجرين البدو دائماً مشكلة حادة، إذ إن جهود السلطات لم تكن أبداً قادرة على مواكبة الطلب. جرى بناء أول مجمع سكني يضم 4000 وحدة، مع مدارس وعيادات ومراكز شرطة ومساجد وأسواق، في عام 1965 باسم صباح السالم نسبة إلى صاحب المبادرة؛ وهو أمير الكويت. ويقع هذا الحي، بالضبط، جنوب الدائري السادس؛ ولكن كان، في وقت تشييده، على مسافة **معتبرة** من العاصمة التي تقف حدودها عند الدائري الثاني. انظر: روبرت جرمان، **سيرة سياسة لأمير الكويت صباح السالم الصباح: 1965-1977**، لندن، مركز لندن للدراسات العربية، 2002. وجرت في الآونة الأخيرة فقط تلبية الحاجة الماسة إلى السكن بطريقة حاسمة. فابتداءً من أواخر التسعينيات، طوّرت الحكومة بشكل منهجي المنطقة الصحراوية جنوب شرق الدائري السادس وبنت صفوفاً وعشرات الصفوف من المنازل التي تهدف أساساً إلى إسكان جيل الشباب من فئة المواطنين المهاجرين. كذلك أُنشئت محافظة جديدة كلياً، وهي **محافظة مبارك الكبير**، والتي تشمل المنطقة الساحلية بين الدائريين السادس والسابع (انظر الشكل-1، ص-49).

(16) يمكن المجادلة بأن هذا ليس ضرورياً، لأن أسماء الناس تعد مؤشرات كافية إلى خلفياتهم؛ ولكن أقترح أن هذا يرجع أيضاً إلى حقيقة أن الخطاب الرسمي بشأن الهوية في الكويت اليوم يعطي تأكيداً شديداً على الدولة القطرية وليس على القبائل والطوائف. فالخطاب العالمي ليس - بالطبع - ضماناً لسياسات غير تمييزية.

(17) يدعم هذا الادعاء حقيقة أن القبائل والهويات القبلية تعد مواضيع حساسة بشكل خاص في

الكويت. وأحد أسباب ذلك هو الطريقة التي اتبعتها الأسرة الحاكمة في الاستخدام السياسي لما يسمى بالقبائل «الصغيرة»، التي كانت تعمل في خدمتها في مرحلة ما قبل النفط. لقد كانت هذه القبائل مستقرة واعتبرت صغيرة بالنسبة إلى القبائل «الأصيلة» التي كانت تمارس الترحال حقاً. وكانت القبائل «الصغيرة» تابعة لقبائل «أصيلة» محددة، ولم يكن هناك تحالف مصاهرة بين الفئتين. وقد شهد التسلسل الهرمي القبلي التقليدي تغيراً هائلاً على مدى السنوات الخمسين الماضية. ولكن في ما يخص هذه الورقة يكفي القول إنه جرت، منذ اكتشاف النفط والاستقلال، مكافأة أعضاء القبائل «الصغيرة» الذين تميزوا بموالاة قوية لأسرة آل صُباح دائماً بمناصب مؤثرة في الحكومة. وكجزء من مؤسسة الحكم بعد الاستقلال، كانوا - بالطبع - يلتزمون بخطاب حديث تماماً للمساواة المدنية والجدارة الفردية ولا يشجعون نشر وترويج العرف القبلي القديم القائم على تفضيل التسلسل القبلي والتمييز القبلي على الجدارة والكفاءة.

(18) انظر على سبيل المثال: الحداد، «تأثير نزع القبلية»؛ وانظر: جيل كريستال، **الكويت**: **تحول دولة نفطية**، بولدر، كولورادو، ويستفيو للنشر، عام 1992.

(19) بين القبائل الشمالية الشرقية والشرقية في شبه الجزيرة العربية، يتم تقسيم القبائل تقريباً إلى الأجزاء الآتية: قبيلة، بطن، فخذ، وأسرة. الوحدات التي ذكرت غالباً من قبل مصادري هي الفخذ، وعادة ما يعود النسب إليه، والأسرة. وكان الفخذ حاسماً للحياة في الصحراء، أكثر من القبيلة بكثير التي، بسبب حجمها، كانت مثل مجتمع متخيل. ويتكون الفخذ من خمسة أجيال فقط، وهو وحدة مؤسسية تتمتع بحقوق جماعية كامتلاك الآبار، ويعد الفخذ أهم شكل للملكية الجماعية في الصحراء. إن استخدام الآبار من قبل غير أبناء الفخذ الذي يملكها يتطلّب طلبات وأذونات صارمة. وينشأ كثير من النزاعات بين البدو حول ملكية أو استخدام الآبار. ويعمل الفخذ أولاً وقبل كل شيء كوحدة للدفاع والانتقام، ويمكن لأي رجل الاعتماد على فخذه ليحارب إلى جانبه عندما يتعرض للظلم أو الهجوم. وكان أبناء الفخذ يتقاسمون نفس مسؤولية الدماء: فإذا قتل أحدهم شخصاً من الخارج، أصبحوا جميعاً مسؤولين، ويمكن قتل أي ذكر من الفخذ على سبيل الانتقام. وإذا قبلت عائلة الضحية أموال الدية بدلاً من ذلك، كان على جميع أعضاء الفخذ أن يساهموا في دفع المال بالتساوي. وبعبارة أخرى، الفخذ هو المستوى الذي يتم عبره ضمان الأمن وتحقيق العدالة، وفي المقابل، كانت القبيلة كياناً أكثر تجريداً بكثير. انظر: دونالد بي. كول، **أعراب الأعراب**: **بدو آل مرة في الربع الخالي**، شيكاغو، ألدين للنشر، عام 1975؛ وانظر: فابيتي، «السيطرة والاغتراب».

(20) بالإضافة إلى الصباح، يمكن للمرء أن يذكر عائلات: الخرافي (عتيبة)، الساير (مطير)، الغانم (عنزة)، وغيرها كثير.

(21) قالت لي امرأة في الثلاثينيات من عمرها من عائلة حضرية قديمة إنها فوجئت عندما علمت، مؤخراً، أن لقب عائلتها الأصلي كان «الحربي». وهذا يدل على أن العائلة منحدرة من قبيلة حرب. وقالت بدهشة حقيقية: «لم يكن لديّ أدنى فكرة**!**». وعندما سألتها عن السبب الذي جعل البدو يتخلّون عن أسماء قبائلهم عندما استقروا في الكويت، أجابت: «ربما لأنهم كانوا محرجين». وبالنسبة إلى هذه المرأة الحضرية ذات الجذور القبلية الواضحة، فإن الانتماء إلى البدو يعدّ وصمة عار؛ لأنه ينطوي على الجهل والتخلف.

(22) أحد الاستثناءات المشهورة هي عائلة الشخصية الأسطورية **هلال المطيري**، وهو بدوي فقير حالفه الحظ في الغوص لاستخراج اللؤلؤ وأصبح أغنى تاجر في الكويت.

(23) كريستال، **الكويت**.

(24) ويليام لانكستر، **بدو الرولة اليوم**، كامبريدج، قسم النشر بجامعة كامبريدج، عام 1981.

(25) لم تقابلني حالة رجال حضر متزوجين من نساء بدويات.

(26) لعل أفضل مثال رائد في الكويت على تحالف المصاهرة بين قبيلتين هو الذي يربط بين العوازم والرشايدة، وهما قبيلتان محليتان؛ أي قبائل غير مهاجرة. لقد تبادلتا المصاهرة منذ فترة طويلة إلى درجة أن كثيراً من الكويتيين يعتبرونهما قبيلة واحدة. وهناك قبيلتا عنزة وشمر أيضاً.

(27) آن نغا لونغفا، «المرأة الكويتية في مفترق طرق: التنمية المتميزة وقيود التقسيم العرقي»، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، مجلد-25، عام 1993، ص ص 443-456.

(28) في ما يتعلق بالرجال، لا ينطبق ذلك إلا على الزواج الأول. ولا توجد مساعدة من الدولة في حالة وجود زوجات إضافيات. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل الرجال الراغبين في التعدد يتزوجون في الغالب من أجنبيات (عربيات غير كويتيات) كزوجات ثانية وثالثة ورابعة. **والسبب الرئيس الآخر هو أن معظم النساء الكويتيات يفضلن عدم الزواج بدلاً من الزواج من رجل له زوجة أخرى، وهو ما يؤكد أن المرأة الكويتية يمكنها أن تقرر وتختار بسبب وضعها المتميز.**

(29) آن نغا لونغفا، فصل بعنوان «لا استبداد ولا ديمقراطية ولكن إثنوقراطية: المواطنون والمغتربون والنظام الاجتماعي السياسي في الكويت»، في كتاب **الروابط والهويات في الخليج العربي**، تحرير: جيمس بيسكاتوري وبول دريش ومضاوي الرشيد، لندن، آي بي توريس، عام 2006، ص ص 114-135.

(30) آن نغا لونغفا، **جدران بنيت على رمال: الهجرة والإقصاء والمجتمع في الكويت**، بولدر، كولورادو، ويستفيو للنشر، 1997.

(31) من أوضح الأمثلة على النزعة المحافظة العامة حرمان النساء الكويتيات من حقوقهن السياسية الكاملة الذي استمرّ حتى مايو 2005. ويُعرض هذا الحرمان عادة في وسائل الإعلام الغربية باعتباره بسبب قوى إسلاموية وقبلية معادية لحقوق المرأة؛ **وهو أمر غير صحيح. فالافتراض الضمني هو أن معظم السكان «غير القبليين»، والذي يعني في السياق الكويتي «الحضر» يؤيدون هذه الحقوق. ولكن يتجاهل هذا التفسير حقيقة أنه لم يتم إصدار أي قوانين على الإطلاق لتمرير حقوق المرأة السياسية في الستينيات والسبعينيات عندما كان النواب الحضر الليبراليون يشكلون الأغلبية المطلقة في مجلس الأمة، كما أن المسألة لم تعالج من قبل على أنها مسألة ذات أولوية بالنسبة لهم. إن تهميش المرأة الكويتية سياسياً لم يكن بسبب التقاليد البدوية المحافظة بقدر ما كان بسبب مزيج من المحافظة الثقافية لدى كل من البدو والحضر والقيود المفروضة على الطبقية العرقية.** انظر آن نغا لونغفا، «النساء الكويتيات في مفترق الطرق». **وفي ما يتعلق بالإسلامويين، علينا أن نضع في اعتبارنا أن الإسلاموية في الكويت بوصفها حركة سياسية هي في جوهرها ظاهرة حضرية، وكان يتم تجنيد الكوادر القيادية الإسلاموية دائماً من بين الحضر. الرجال البدو محافظون، حقاً، في المسائل المتعلقة بالجندر؛ ولكن هذا هو نفس حال غالبية الرجال الحضر.** ويجب إعادة تقييم القوالب النمطية الثقافية التي ترسم خطاً دقيقاً بين «حضري ليبرالي» وبين «بدوي محافظ» في المسائل الجندرية.

(32) انظر الهامش رقم 19.

(33) فريدريك بارث، «المقدمة»، في كتاب **المجموعات الإثنية وحدودها**، أوسلو، مطبعة الجامعة للنشر، عام 1969، ص ص 9-38.

(34) ابن خلدون، **المقدمة: مدخل إلى التاريخ**، ترجمة: فرانز روزنتال، تحرير: ن. ج. داود، لندن، روتليدج وكيغان بول للنشر، عام 1967.

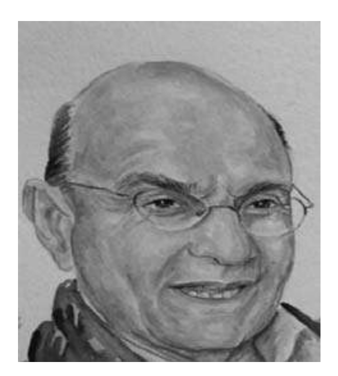
(35) آن نغا لونغفا، **جدران بنيت على الرمال**، عام 1997.

(36) انظر، من جملة أمور أخرى، جون دي. ستيفنس، **التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية**، لندن، ماكميلان للنشر، عام 1979؛ وانظر: غوستا إسبينغ-أندرسن، **العوالم الثلاثة لرأسمالية الرفاه**، برينستون، نيو جيرسي، قسم النشر بجامعة برينستون، عام 1990.

الفصل الثاني

الكويت وديناميات التغيير الاجتماعي - الاقتصادي(*)

(صيف 1997)



البروفيسور شفيق ناظم الغبرا

(*) ورقة نوعية بقلم البروفيسور شفيق ناظم شفيق الغبرا. البروفيسور الغبرا أكاديمي ومحلّل سياسي كويتي، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت. وهو مؤلف كتاب «**الكويت: دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع**»، 214 صفحة، عام 2011، صدر عن آفاق للنشر في الكويت. وصدر له مؤخراً كتاب «**النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت**»، 342 صفحة، عام 2018، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. وآخر كتبه بعنوان: «**الثورات العربية وأعداؤها**»، 397 صفحة، بيروت، دار رياض الريس، عام 2018. ونشرت هذه الورقة في حولية الشرق الأوسط (ميدل إيست جورنال) في صيف 1997. (العيسى)

الكويت وديناميات التغيير الاجتماعي - الاقتصادي

بزغت طبقات اجتماعية جديدة في الكويت ذات مطالب وتطلّعات جديدة بسبب التنمية الاقتصادية السريعة في الكويت خلال العقود الأربعة الماضية. فقد أدى كل من: التعليم، وتوسع فرص العمل، ومساندة الحكومة للمواطنين، والسفر، والهجرة، والتلفزيون، إلى تحولات في المجتمع وزيادة في الحراك الاجتماعي. وأدت هذه التحولات، بدورها، إلى استقطاب في المجتمع الكويتي حول انقسامات تقليدية معينة مثل: المدينة مقابل الصحراء، والشيعة مقابل السنة، والتجارة القديمة مقابل التجارة (الأعمال) الجديدة، والرجال مقابل النساء. تتناول هذه الورقة التفاعلات الدينامية بين مختلف القطاعات في المجتمع الكويتي والتطورات الناتجة منها، بما في ذلك الطلاب والتجار والشيعة والبدو والنساء والكويتيون المتجنسون. وانبثقت هذه المجموعات منذ الخمسينيات، لتصبح فئات «اجتماعية-اقتصادية» ذات مصالح واضحة في التكوين السياسي للحكومة الكويتية وسياساتها.

في المجتمعات الانتقالية مثل الكويت، حيث تكون التغييرات «الاجتماعية-الاقتصادية» سريعة، تعدّ الفئات «الاجتماعية-الاقتصادية» مهمة جداً، فطبيعة التنافر والتعايش، والقوة والضعف، تدور حول هويات هذه الفئات «الاجتماعية-الاقتصادية». وفي حين أن الفئات تختلف في نواحٍ معيّنة، فإن بعض خصائصها تتداخل مع خصائص فئات أخرى، ما يجعل بعض الأفراد ينتمون لأكثر من فئة واحدة. فالطلاب والتجار والشيعة والبدو والنساء والكويتيون المتجنسون هي أمثلة لهذا التداخل الذي بزغ منذ الخمسينيات وأدّى دوراً في تشكيل سياسات الحكومة الكويتية.

هذه الفئات المجتمعية المختلفة تؤثر في العملية السياسية لأن الكتل والأحزاب السياسية في الكويت أسست قواعد قوتها تقليدياً على الهُويات

الدينية والعرقية والقبلية والمركز الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تحاول الكتل الإسلاموية في الكويت اليوم استغلال القيم والسلوكيات المحافظة للبدو فضلاً عن استغلال مشاعرهم بالتهميش مقابل بقية القطاعات الأكثر رسوخاً في المجتمع الحضري من أجل استمالتهم وضمهم إلى كتلهم السياسية. والوضع مماثل بالنسبة إلى المواطنين الشيعة، الذين تجعلهم منزلتهم كأقلية هدفاً للجماعات الإسلاموية الشيعية المنظمة.

وفي المجتمعات الانتقالية، على وجه الخصوص، تكون العلاقات بين الدولة والمجتمع معقدة. فمن ناحية، تسعى الدولة لأن تكون مستقلّة عن القوى الاجتماعية الداخلية، ومن ناحية أخرى، تتنافس هذه القوى، التي تشمل القبيلة والعائلة والطائفة والمنطقة والطبقة، على السيطرة على موارد الدولة والسلطة. ويصبح هذا التنافس في بعض الأحيان عنيفاً، ويؤثر في البيروقراطية الحكومية والمجتمع ككل. وهناك كذلك إمكانية أن تقع الحكومة تحت سيطرة فئة محددة، قد لا تعكس أهدافها احتياجات المجتمع الذي يتغير بسرعة كبيرة. وإذا حدث ذلك، فإن سياسات الدولة قد لا تساهم في تحسين المجتمع ولكن تركّز على الحفاظ على موقع تلك الفئة الفعلي في السلطة. ويمكن أن يؤدي مثل هذا السيناريو إلى القمع والاستبداد، أو إلى الفوضى وعدم الاستقرار، وفي المجتمعات المتحولة من الحكم المطلق إلى شكل من أشكال الحكم الديمقراطي، أو من مجتمعات مجزأة إلى مجتمعات أكثر تماسكاً، فإن عملية التحول في حد ذاتها تعدّ عاملاً رئيساً يؤثر في العلاقات بين الدولة والمجتمع.

التحول خلال وصول الثروة

منذ بدء تصدير النفط من حقول برقان في عام 1946، ارتبطت التطورات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية في الكويت ارتباطاً وثيقاً بصناعة النفط. وبفضل ثروتها النفطية، تطوّرت الكويت من كيان قبلي إلى دولة، وانتقلت من الكفاف إلى رفاهية ترعاها الدولة، ومن بلد قليل الأهمية إلى قوة

مهمة على الصعيد الإقليمي والدولي. وأدت الثروة النفطية إلى رفع مستوى المجتمع الكويتي من البيئة الاقتصادية التقليدية للصيد والغوص لاستخراج اللؤلؤ، والتجارة المحدودة. وتغيّرت طريقة حياة الكويتيين خلال فترة وجيزة جداً. وفي حين لم يتجاوز دخل الكويت من النفط في عام 1946 ما يقدر بـ760,000 دولار، فإنه ارتفع بحلول عام 1971 إلى 963 مليون دولار، وبحلول عام 1977 بلغ 8,9 مليارات دولار[1]. وفي سياق هذه التنمية الاقتصادية السريعة بزغت القوى الاجتماعية في الكويت[2].

مع النمو السريع لصناعة النفط، بدأت الترتيبات المجتمعية القديمة تفسح الطريق أمام ترتيبات جديدة مع ما يصاحبها من تلاشي الشبكات التقليدية وتحسينات هائلة في ظروف المعيشة. ومن خلال برنامج ضخم لإعادة توزيع عائدات النفط على نطاق واسع، قامت الكويت بتدشين برنامج تعليمي واسع النطاق، وخلقت فرص عمل لجميع مواطنيها، وقدّمت علاجاً مجانياً وبنت مساكن حديثة لهم على مخططات صحراوية جديدة. كذلك قدمت الحكومة تعويضات مالية مجزية لاستبدال منازل الطين في وسط مدينة الكويت القديمة بمبانٍ حديثة، وانتقل كثيرٌ من الكويتيين إلى خارج السور التاريخي لمدينة الكويت والذي يرمز إلى عزلتهم وخوفهم من العالم الخارجي، تاركين أحياءهم التقليدية خلفهم وتوجّهوا نحو مناطق صحراوية محيطة بالمدينة القديمة ومليئة بالأحياء والمساكن الحديثة. وبحلول أواخر الستينيات، كانت المدينة محاطة بحزام من المناطق المتطورة والمأهولة يمتد لعدة أميال من المدينة القديمة المسورة.

وتحت رعاية دولة الرفاه الجديدة، زاد عدد المواطنين الكويتيين ثلاثة أضعاف بين عامي 1957 و1975، من 113,622 إلى 470,123 نسمة. وبحلول عام 1994، بلغ العدد الإجمالي للمواطنين الكويتيين 669,000 مواطن، في حين بلغ عدد السكان غير الكويتيين 1,1 مليون نسمة[3]. وشمل الرقم الأخير «البدون» وهم أناس ليس لديهم وثائق سفر، وكان عددهم يقدر بنحو 150,000 شخص[4].

التقدم الاجتماعي وأزمة في طور التكوين

ومن ثم فإن التعليم كقوة للتغيير والحراك الاجتماعي والتقسيم الطبقي أسهم أيضاً في الصراع السياسي في الكويت. فبينما في عام 1936 لم يكن هناك سوى 600 طالب في مدرستين بالكويت، أصبح هناك في عام 1945 تقريباً 3,600 طالب وطالبة[5]. وفي 1990-1991، بلغ عدد طالبات المرحلة الثانوية 26,000، بينما بلغ عدد الطلاب الذكور 24,000[6] وبحلول 1993-1994، كان هناك 230,000 طالب وطالبة يدرسون من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية، أي ثلث المواطنين الكويتيين[7].

هذا النمط مشابه لمؤسسات التعليم العالي. فجامعة الكويت، التي تأسست في عام 1966، وبدأت بـ 400 طالب وطالبة، أصبحت بحلول عام 1995 تحتضن أكثر من 16,000 طالب وطالبة، ومن المتوقع أن يصل عدد الطلاب 18,000 في عام 1997[8]. يوجد اليوم ما يحفّز طلبة جامعة الكويت على الدراسة، أي منع تفاقم أزمة البطالة الناجمة عن تخريج 5,000 طالب وطالبة من المدارس الثانوية كل عام[9]. والآن يبلغ عدد الطلاب المتخرجين سنوياً من جامعة الكويت 2,000 طالب وطالبة[10]، كما يبلغ عدد المتخرجين سنوياً من المؤسسات العلمية وكليات ومعاهد التعليم العالي والمدارس الثانوية، أي الأشخاص الباحثين عن عمل، حوالي 10,000 فرد في السنة؛ ويمثل هذا الرقم نحو 7% من إجمالي القوى الوطنية العاملة في الكويت[11].

أظهر تعداد السكان في عامي 1980 و1985 أن أكثر من 60% من الكويتيين تقل أعمارهم عن 19 عاماً، في حين أن الثلث تقل أعمارهم عن التاسعة[12]. هذه الأرقام تتنبأ بطلبات متزايدة على الحكومة لخلق مزيد من فرص العمل[13]. ولسوء الحظ، فإن الاقتصاد في التسعينيات [أي عند نشر هذه الورقة في صيف عام 1997] لا ينمو بما يتناسب مع احتياجات العمالة في الكويت[14].

مع نهاية الطفرة النفطية في أواخر الثمانينيات، بدأ الخريجون الجدد يواجهون صعوبات في التوظيف وهي صعوبات تفاقمت بسبب حرب الخليج 1990-1991. فقد أدّت نفقات تحرير الكويت من العراق ومساعدة اقتصاديات دول خليجية أخرى إلى خفض النفقات الاجتماعية، وهو ما أدّى بدوره إلى تقلص في الوظائف. فمدخرات الاستثمارات الدولية الكويتية اليوم تقل قليلاً عن 30 مليار دولار[15]؛ ومنها 5 مليارات دولار فقط بشكل أصول سائلة، بينما كانت مدخرات الحكومة الكويتية قبل عام 1990 أكثر من 100 مليار دولار[16].

ومن المتوقع أن يكون دخل الكويت في 1996-1997، 9 مليارات دولار مع عجز في الميزانية يبلغ 3 مليارات دولار[17]. وكان أحد العوامل المسببة لهذا العجز هو زيادة الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية، وعلى توظيف أكثر من 90% من جميع العاملين الكويتيين في القطاع الحكومي. وبلغت تكلفة الرواتب وخطط التقاعد وحدهما 6 مليارات دولار في عام 1997، أي 70% من مجموع جميع الإيرادات الحكومية و50% من ميزانيتها[18]، وفي الوقت الذي تتطلّع فيه الحكومة نحو الخصخصة للمساعدة في حل بعض مشاكلها الاقتصادية، فإن مسألة توفير وظائف للجيل المقبل من الخريجين تعدّ مشكلةً رئيسة. ومن المتوقع أنه بحلول نهاية التسعينيات ستكون البطالة مصدراً للتوتر بين الدولة والشباب المتعلم وأسرهم.

التجار: مفاهيم الطبقة المتوسطة

قبل نمو صناعة النفط، كانت مدينة الكويت مكوّنة من ثلاث فئات اجتماعية رئيسية؛ **الفئة الأولى كانت الأسرة الحاكمة** التي كان دورها سياسياً وكانت تحمي المدينة من الهجمات القادمة من الصحراء. كما كانت تسعى إلى توسيع دائرة نفوذها في المناطق الصحراوية المحيطة بالمدينة. **والفئة الثانية هي فئة التجار** التي تهيمن عليها قلة من العائلات المعروفة والمؤثرة

والتي كانت تشكّل جوهر المجتمع الكويتي التقليدي. وكانت عائدات تجارتهم تشكل أساس دخل المدينة، إذ كان هؤلاء التجار يدفعون ضرائب إلى الحكام. **وأما الفئة الثالثة فتتألف من العمال**، بمن فيهم الغواصون الذين يستخرجون اللؤلؤ والبحارة على السفن التي يملكها التجار[19].

لا يمكن لأي مناقشة للهيكل الاجتماعي-الاقتصادي للكويت أن تتجاهل الدور المهم الذي كان يقوم به التجار وأسرهم في تنمية الدولة. فقد كانوا أساس المجتمع المدني في مدينة الكويت قبل اكتشاف النفط. وكانوا يسافرون خلال القرن الـ19 إلى الهند والعراق وبلاد فارس وسوريا واليمن، ويجلبون معهم إلى الكويت مجموعة متنوعة من السلع، بما في ذلك القمح والتمر والسكر والتوابل والشاي والمنسوجات وغيرها من المنتجات[20].

كذلك أسسوا أول مدرسة في عام 1911 والثانية في عام 1920، وأسسوا أول مكتبة في عام 1920، ونشروا أول مجلة في عام 1928. كما أسس التجار شبكات من العلاقات خارج الكويت، وتعرفوا إلى أنظمة أخرى للحكم، ما أدى إلى سعيهم إلى التغيير في مجتمعهم. وهم الذين أصبحوا القوة الدافعة لحركة الإصلاح في عام 1938، والتي أسفرت عن تأسيس مجلس تشريعي استمرّ لمدة ستة أشهر[21].

عززت البيئة الاقتصادية المزدهرة التي برزت بعد اكتشاف النفط دور الأسر التجارية الراسخة، ما أدى إلى إدامة دورها المهيمن في المجتمع. وأصبح أعضاء هذه الفئة تجار سيارات ومقاولين، كما قامت الأجيال الشابة من هذه الفئة، بعدما تلقت تعليماً حديثاً، بتوسيع أعمال أسرها عالمياً. وهيمنت على غرفة التجارة والصناعة الكويتية، التي تأسست في عام 1958، الأسر التجارية الكبرى. واستفادت فئة جديدة وصغيرة من رواد الأعمال خلال الستينيات والسبعينيات من الفرص المتاحة وحققت ثروات هائلة. وهكذا، أضيفت إلى قطاع التجار التقليدي هذه الفئة التجارية الجديدة التي نجحت بعدما بدأت من الصفر. ومن هذه الفئة الجديدة برز وزراء الحكومة

والإداريون وأعضاء البرلمان وأعضاء مجالس إدارة البنوك والشركات الكبرى[22].

وبعد الاستقلال في عام 1961، انبثقت نخبة من المثقفين الحضر من بين أعضاء هذه الفئة التجارية الجديدة وكذلك من العائلات القديمة الراسخة. وكان التعليم هو الذي وحّد ودمج هاتين المجموعتين. وشملت النخبة المثقفة أساتذة جامعيين ومدرسين وكتّاباً ومحامين وأطباء وصحافيين من الذين تأثروا خلال الخمسينيات والستينيات بأفكار حداثية بالإضافة إلى القومية العربية. وكان هذا الجزء من الطبقة الوسطى ناقداً للنظم السياسية والاجتماعية الكويتية التقليدية. وكان أبرز شخصيات هذه النخبة الجديدة كل من الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي اللذين ينتميان إلى فرع حركة القوميين العرب في الكويت[23]، وهي حركة لعبت دوراً رقابياً حاسماً في النظام البرلماني الكويتي منذ الاستقلال.

على الرغم من أن المجموعات التجارية القديمة والجديدة لم تكن متماسكة فكرياً، فإنها كانت تمتلك بعض القيم الحضرية المميزة. فعلى أية حال كانت مدينة الكويت وما زالت مركزاً للتجارة، وبدأ الكويتيون في تعليم النساء في الثلاثينيات، وقدّموا منحاً للبنات وأرسلوهن إلى جامعات في الغرب والشرق الأوسط، وكانوا أيضاً أول من وظّف النساء في القطاعين العام والخاص في الخليج. ولم تر الأسر الحضرية في الكويت أي تناقض بين الإسلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وكانت عقليتهم التقدمية هي أساس التقدم في الكويت حتى أوائل الثمانينيات. ولكن في الثمانينيات قَدَّمَتْ الجماعات الإسلاموية مجموعةً من القيم المتزمتة بصفتها القيم الإسلامية «الحقيقية». وأدى هذا التطور إلى تضييق الخطاب الثقافي وكذلك تلاشي معظم التأثير الثقافي الإيجابي لفئة التجار[24]. **وبالرغم من أن سلطة الدولة ازدادت مع الطفرة النفطية في السبعينيات، فإنها استمرّت تعيش في خوف من نقد وقوة النخبة التجارية وأنصارها الثقافيين. ولمواجهة منتقديها، بحثت الدولة عن حلفاء جدد ووجدت بعضهم وراء سور المدينة وبيئتها، أي تحديداً البدو.**

كما شعرت الدولة بأن الإسلامويين يمكن أن يصبحوا أيضاً قوة موازية ومضادة لقوة النخبة التجارية.

البدو: حركة التحضر

عندما بزغت هياكل الدولة الحديثة في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية، انتقلت قبائل صحراوية عبر حدود الدول بحثاً عن العمل. وببطء، لكن بثبات، انتقلت هذه القبائل من الصحراء إلى المراكز الحضرية وبدأت في الاستقرار هناك. بدأت الهجرة القبلية إلى المراكز الحضرية الكويتية في الخمسينيات نتيجة للتنمية التعليمية والاقتصادية السريعة في البلد، واستقر معظم المهاجرين في مدينة الكويت، وذهب عدد قليل منهم إلى المراكز الحضرية النامية الأخرى مثل أبو حليفة والأحمدي والفحيحيل والجهراء والسالمية. ومع زيادة وتيرة عملية التحضر، توسّعت مدينة الكويت إلى خارج أسوارها ما أدى إلى تحضّر الصحراء فضلاً عن إعادة تعريف «المواطنة الكويتية» لتشمل كثيراً من قبائل الصحراء.

ومع توفر الوظائف في الكويت، بزغت على المشهد العمراني المئات من بيوت الصفيح [أي ما يسمّى بالعامية العشيش]، التي بناها البدو المستقرّون حديثاً بقرب منشآت النفط. ووفقاً لهند النقيب، التي يغطّي كتابها كثيراً من تفاصيل تلك المستوطنات، فقد ارتفع عدد السكان الذين استقروا في بيوت الصفيح تلك في أوائل الستينيات إلى 17,000 سنوياً. وحصل كثير من هؤلاء البدو المستوطنين لاحقاً على وظائف في الجيش الكويتي[25]. وبحلول عام 1970، بلغ عدد سكان بيوت الصفيح 131,000 نسمة، وكان الكويتيون يشكّلون 20% فقط، والبقية من المهاجرين الجدد القادمين من العراق والمملكة العربية السعودية وسوريا[26].

خلال الفترة 1965-1970، استفاد ما يقرب من 36,000 شخص من مساكن ذوي الدخل المحدود التي بنتها الحكومة. وخلال هذه الفترة، كان

80% من الذين جنستهم حكومة الكويت (أو 29,529 فرداً) من بين هذه المجموعة من المهاجرين الجدد[27].

ومن بين القبائل المختلفة التي هاجرت إلى الكويت في الخمسينيات وأوائل الستينيات، جاء 66% من صحراء المملكة العربية السعودية، بينما جاء 21% من صحراء العراق، كما جاء حوالي 3% من صحراء سوريا. ولم يكن من المستغرب أنه كلما كانت المنطقة القبلية الأصلية أقرب إلى الكويت، زاد عدد الأقارب والمعارف لتلك القبيلة في مدينة الكويت. وكانت هناك فئات قبلية في مدينة الكويت قبل عام 1921 وقد ساهمت في بناء سور الكويت، لا بل وشارك بعضها في معركة الجهراء عام 1920 ضد مقاتلي الإخوان الوهابيين القادمين من نجد. وكانت تلك الانتماءات التاريخية هي الأساس الذي استندت إليه بعض القبائل فيما بعد للزعم بأنها كويتية[28].

في الخمسينيات، كانت الكويت لا تزال مستعمرة بريطانية وليس لديها قوانين تنظم الجنسية، وكان الناس ينتقلون بحرية من مستوطنات أخرى في الخليج إلى الكويت وبالعكس. وبعد الاستقلال في عام 1961، وعندما أعلنت الحكومة الكويتية أنها أصدرت قانوناً جديداً للجنسية، حدثت حالة من الفوضى؛ لأن جميع السكان الذين كان يمكنهم إثبات وجود صلة لهم بهذا البلد تقدموا للحصول على الجنسية. النسبة المئوية للناس، الذين دخلوا بطريقة غير شرعية إلى البلاد، وأصبحوا مواطنين كويتيين فور وصولهم كانت 35%، وكان معظمهم من المهاجرين البدو[29]. وبعد اكتشاف النفط، شعر الكويتيون بوجوب تمييز أنفسهم بشكل أكبر وأكثر دقة من أولئك الذين جاءوا إلى الدولة في وقت لاحق. وقد تم ذلك من خلال منح حقوق الجنسية، على أساس وجود أسلاف في الكويت قبل عام 1920. وهكذا حصل أولئك الذين تمكّنوا من إثبات إقامة أفراد من أسرهم في الكويت قبل عام 1920 على جنسية من الفئة الأولى، وهؤلاء الأفراد فقط كانوا يملكون حق التصويت ويملكون أيضاً فرصة الوصول إلى المناصب الحكومية العليا. وجاء أفراد القبائل التي عاشت ضمن الحدود الحالية لدولة الكويت، أو في الصحاري

المحيطة بها، وحصلوا على الجنسية، من قبائل العدوان والعجمان وعتيبة والعوازم والدواسر والفضول والهواجر وعنزة والخوالد ومطير وقحطان والرشايدة وشمر وسبيع والسهول والظفير[30]. خلال الفترة 1965-1981، تم تجنيس 220,000 شخص تقريباً وأغلبيتهم الساحقة من البدو[31]، ومنح حق التصويت لنسبة قليلة منهم في ذلك الوقت.

شجعت الحكومة البدو المتجنسين على العمل والاستقرار في الكويت ليس فقط لكونها تحتاج إليهم كعمال يدويين (غير مهرة) ولكن لأن السلطات خافت أن عدد العمال العرب الكبير سيؤدي إلى هيمنتهم على الاقتصاد الوطني. **وكان صانعو القرار يعتقدون أيضاً أن البدو التقليديين سيكونون أكثر ولاء للحكام من اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين الأكثر راديكالية وتحضراً.** كذلك كانوا يأملون أن تؤدي الخدمات التي توفرها الحكومة وفرص العمل المتاحة للبدو إلى دعم البدو في الانتخابات لأنصار السلطة في صناديق الاقتراع[32]، كما كانوا يعتقدون أيضاً أن البدو يمكنهم - جزئياً على الأقل - موازنة **معارضة «المؤسسة التجارية الحضرية»** المتزايدة والتصدي لها. **ولتغيير ميزان القوى الانتخابي إلى غير صالح النخبة التجارية الحضرية، أعطت الحكومة الكويتية، في الستينيات والسبعينيات، نسبة من البدو المتجنسين حديثاً حق التصويت. ولإنجاح هذه العملية، كان ينبغي إخفاء وثائق عدة آلاف من الكويتيين المتجنسين حديثاً للتستر على حقيقة أنهم مهاجرون جدد. ولكن لم يتم تجنيس جميع المجموعات القبلية. وهكذا بدأت قضية «البدون» تتحول إلى مشكلة خطيرة في الستينات. معظم هؤلاء «البدون» كانوا من البدو الذين هاجروا إلى الكويت من منطقة الخليج والعراق وسوريا، متبعين أقاربهم الذين هاجروا في السابق إلى الكويت**. ولكنهم، بعكس أقاربهم، وصلوا متأخرين جداً وبعد فوات الأوان، وزعم كثير منهم أنهم من صحراء الكويت، ولكن لم يكن لديهم أوراق ثبوتية، أو لم يجددوا جوازات سفرهم أو بطاقات هويتهم الوطنية الأصلية (عادة عراقية أو أردنية أو سعودية أو سورية). وبدلاً من ذلك، تقدموا بطلب للحصول على الجنسية الكويتية، ولكنهم حرموا منها.

وكان من بين «**البدون**» مجموعة من البدو عُرضت عليهم الجنسية ولكنهم رفضوها لأنها جاءت بدون حق التصويت. ومع مرور عشرات السنين، زاد تعداد هذه المجموعة التي لا تملك وثائق أو جنسية إلى 200,000 فرد. واليوم يبلغ عددهم حوالي 150,000 فرد في الكويت، بينما غادر الآخرون البلاد بعد الغزو العراقي عام 1990[33].

مع الزيادة الهائلة في عائدات النفط وما صاحبها من فرص عمل، انتقل البدو الكويتيون إلى الأحياء التي بنتها الدولة حديثاً لاستيعابهم. وأصبحت عملية التحضر (urbanization) التي بدأتها الدولة محاولة لإدماج القبائل في نسيج المجتمع الكويتي، وأصبح البدو العمود الفقري للجيش والشرطة وقوات الأمن[34].

وعلى الرغم من حقيقة أن البدو اندمجوا في المجتمع الكويتي، فإنهم احتفظوا بالعديد من عاداتهم وتقاليدهم. فقد استمرت القيم والعادات الأسرية البطريركية (الأبوية) القبلية كتعدد الزوجات والتماسك/التضامن القبلي ضد الغير والمنافسة مع الغرباء والقبائل الأخرى، في تشكيل سمات وخصائص البدو حتى بعد استقرارهم. ولم يساعد ذلك على زيادة التماسك الاجتماعي في الكويت، إذ استمرّت هذه الاختلافات الثقافية في فصل البدو عن المواطنين الذين تحضروا منذ فترة طويلة. **ونتيجة لهذه الاختلافات، «تَرَفَّعَ» السكان الحضر على البدو وتعاملوا معهم «بدونية» حتى جعلوهم يشعرون بالتهميش سياسياً واجتماعياً، ما دفع البدو - بدورهم - إلى زيادة التماسك بعناد وتصميم مع بعضهم البعض وكذلك زيادة التمسك بقيمهم وعاداتهم القبلية. أكثر من ذلك، ومع استمرار المهاجرين في الاستقرار إلى جانب القبائل الكويتية، أصبحت مناطقهم مكتظة بالسكان. ومع مرور الوقت، بدأ البدو يعانون من عدم كفاءة الخدمات.**

وأصبحت القبائل التي كانت لا تكاد تستطيع العيش في مدينة الكويت مركزاً جديداً للسلطة. وبسبب معدلات مواليدهم المرتفعة، يشكل البدو اليوم ما يقدر بـ 65% من مجموع السكان[35]. وعلى الرغم من أنهم أصبحوا

يشكلون الأغلبية العددية، فإن الأغلبية الحضرية السابقة وعلى وجه الخصوص العائلات التجارية الرائدة استمرت كقوة مهيمنة في السياسة والاقتصاد ولا تزال مسيطرة على القطاع الخاص. خلق هذا الأمر مع الواقع المتطور توترات اجتماعية وتناقضات سياسية ساهمت في ظهور سياسات المعارضة والشعبوية بين الأغلبية البدوية.

استخدمت الحكومة البدو للتصدي..
لـ «المعارضة التجارية الحضرية»، عبر..
حشد أصوات الناخبين «البدو» لصالح مرشحيها في الانتخابات!!

ولم تتمكن الكويت على الرغم من تطوّرها السريع من تحمّل العدد الكبير من البدو الذين استقروا في مدنها وبلداتها، أو استيعابهم في هياكلها الاجتماعية والقانونية والسياسية، **وركّزت سياسة الحكومة تجاه البدو في المقام الأول على المكاسب قصيرة الأجل. وكان هدفها الأساس هو التصدي لـ«المعارضة التجارية الحضرية»، وكان هدف الحكومة هو حشد أصوات الناخبين البدو لصالح مرشحيها، خاصة في انتخابات عام 1967، وذلك لمواجهة التجار الحضر الذين كانوا يسعون - وفقاً للحكومة - إلى «تقويض» سلطة أسرة آل صُباح ويدعمون حركة القوميين العرب الراديكالية. وأدّى هذا التكتيك إلى زيادة تفاقم التوتر بين البدو المتجنسين حديثاً والكويتيين الحضر المتجنسين قديماً.**

أكثر من ذلك، شجعت الحكومة التقاليد والقيم والولاءات القبلية وأدّى ذلك إلى ترويج ونشر الممارسات الاجتماعية البدوية المحافظة في المجتمع الكويتي. **كذلك شجّعت الدولة الانتخابات الفرعية القبلية التي ساهمت في تسهيل انتصار المرشحين القبليين في الدوائر الانتخابية.** وكانت هذه الانتخابات الفرعية بمثابة انتخابات تمهيدية غير رسمية تُجرى في المناطق القبلية لتحديد المرشحين الذين سيمثلون القبيلة في الدائرة. وبمجرد اختيار المرشحين، كان من المفترض أن يصوت جميع الناخبين القبليين لصالحهم،

وكانت الدولة تأمل أن هذه العملية الانتخابية التمهيدية سترسخ وتوسع تحالفاتها في المجتمع وتخلق دوراً لها كمحكم بين القبائل. **من الناحية المثالية، كان من المفترض أن حلفاء الدولة الجدد سيساعدونها في التصدي لانتقادات خصومها في الانتخابات. ونتيجة لهذه السياسة، أصبحت بعض شرائح السكان القبليين ترى علاقتها بالدولة كعلاقة مبنية على صفقة مقايضة: الخدمات والوظائف مقابل الولاء السياسي والانتخابي!!**

في قطاعات كبيرة أخرى من المجتمع القبلي، كان الولاء الوطني يأتي بعد الولاء القبلي. وقد تجلّى ذلك خلال غزو واحتلال الكويت عام 1990، عندما كان ولاء البدو لقبائلهم يعني مغادرة الكويت إلى مناطق أكثر أمناً. **لكن هذا «لا» يعني أن البدو لم يشاركوا في المقاومة الكويتية ولكنه يشير إلى أنه من المرجّح أن مشاركتهم كانت ستكون أكبر لو حاولت الدولة، طوال عشرات السنين، دمج القبائل في إطار وطني حضري لا يفصل ولا يخلق مسافة اجتماعية بينهم وبين الكويتيين الآخرين. ولا يزال البدو، بشكل عام وإجمالي، يشعرون بأنهم منفصلون عن بقية المجتمع الحضري في الكويت، وتعتمد درجة شعورهم بالاغتراب على القبيلة وأصلها وخلفيتها وعددها وعلاقتها بالدولة.**

تصحر [بدونة] المجتمع الكويتي!!

من المفارقة أن الحكومة أصبحت ضحية لاستراتيجيتها بشأن البدو. وأدّت محاولاتها لعزل المعارضة اليسارية والقومية إلى تقويض شرعيتها. فقد قامت بتجنيد مجموعات جديدة في صفوفها من دون تثقيفها بشكل كافٍ من خلال التعليم وبناء المؤسسات. **فقد كان البدو متحضرين جزئياً فقط. أكثر من ذلك، حدث ما يمكن تسميته «تصحر» [أو بدونة] المدينة عبر انقسام البدو-الحضر**[36]. التصحر (البدونة) هنا يعني نقل عادات الصحراء وتقاليدها ومعتقداتها وملابسها وذهنيتها إلى المدينة. تسارعت هذه العملية عندما ضعف الدور القيادي للطبقة التجارية والأسر الحضرية الرئيسة خلال الثمانينيات، وتم تقويض الموقف والسلوك الحضري الذي كان يتميز بـ «الانفتاح» على

العالم الخارجي والقيم الحديثة، وجرى كذلك تقويض النظرة الليبرالية إلى الدين وبناء الأمة.

يجلب التصحر إلى الوسط الحضري القيم المتزمّتة للصحراء، والتي غالباً ما تكون مختلطة مع معتقدات إسلاموية شعبوية. وتدمّر هذه العملية تلك الجوانب من الحياة الحضرية التي تسمح بالتثاقف (التبادل الثقافي) واستيعاب القادمين الجدد والأفكار الجديدة. فهي تُعَرِّضُ الإطار الوطني والمدني للخطر وتحرمه من النضج والتآلف والاندماج. فالحماسة الدينية، بالإضافة إلى خلقها الانقسام على أساس القيم، يمكنها إبراز الاختلافات الطائفية (شيعة مقابل سنة) والمجتمعية (بدو مقابل حضر) بكل تفصيلاتها الدقيقة، مثل نمط ووقت الصلاة، واللباس، وهلم جراً[37].

مع تحول البدو إلى قطاع محروم نسبياً في المجتمع الكويتي لكونهم متخلفين في الخدمات والتعليم ويعيشون حرفياً ومجازياً في حافة العاصمة، أصبح هذا القطاع قاعدة للغضب والاحتجاج الشعبي. وأدّى عدم قدرة البدو على تحقيق نفوذ أو منزلة أو مواقف متوافقة مع أعدادهم إلى جعلهم أكثر عرضة لدعوة الجماعات الإسلاموية في الكويت. وأصبحت الأرض ممهدة وجاهزة لكي تخترق الأصولية الإسلاموية المتعصبة المناطق القبلية. وكانت نتيجة هذا التطور واضحة في انتخابات عام 1992 التي نتجت منها أغلبية إسلاموية وأصولية في مجلس الأمة[38].

لكن الانقسامات الاجتماعية في الكويت ليست واضحة المعالم. **وقد أدّى الغزو العراقي إلى اختفاء كثير من الحواجز التي تفرق بين الكويتيين، وبزغ شعور متجدد بـ «الوطنية الكويتية»، وكذلك إيمان بضرورة المساواة والعدالة لجميع الكويتيين**. وأدّى الغزو إلى تفاعل الأسر الحضرية والبدوية على جميع المستويات، بما في ذلك المستوى الوطني، وفي أداء الواجب ومواجهة الضغوط. ولا تزال الفرصة متاحة لتحقيق التكامل والاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلى جانب ترسيخ الهوية الكويتية لتصبح

متماسكة ومندمجة. فالتكامل والاندماج الوطني لكافة قطاعات المجتمع الكويتي أمر يهم جميع من يحرصون على مستقبل الكويت.

الشيعة: أقلية في مأزق!

أسهم انتشار التعليم في الكويت بين أفراد الطائفة الشيعية في خلق دور إيجابي للشيعة في الكويت المعاصرة. ويشكّل الشيعة 20-30% من السكان. إنهم مجموعة حضرية هاجرت إلى الكويت على مراحل من شبه الجزيرة العربية ومن إيران[39]. وقد انجذبوا إلى الكويت نظراً إلى سرعة عمليتها التنموية بما في ذلك توفر الوظائف. وميّز الشيعة أنفسهم منذ البداية عبر عملهم في كل من التجارة والتمويل. وتلعب بعض العائلات الشيعية دوراً محورياً في القطاع الخاص وتملك قدراً كبيراً من النفوذ المالي.

تميّز الشيعة بشكل عام بأخلاقهم المهنية العالية، وكان كثير منهم متعلمين تعليماً عالياً. ويمكن القول إن بحث الشيعة عن دور مميز في الحياة السياسية والاقتصادية في الكويت جعلهم يعيشون في حالة تنافس مع بقية المجتمع. وأدت الحرب العراقية-الإيرانية، التي بلغت ذروتها في منتصف الثمانينيات، إلى تفاقم التوتر وخلق حالة عداء بين المكونات السنية والشيعية في المجتمع. كذلك أدّت تلك الحرب إلى جعل الشيعة يشعرون بأنهم منبوذين في السياسة الكويتية بسبب التشكيك في ولائهم للدولة في ذلك الوقت. وأدت مشاركة بعض شباب الشيعة في أنشطة إرهابية إلى زيادة التشكيك في ولائهم وشعورهم بالنبذ[40].

لقد أثّرت الرسالة الثورية لآية الله الخميني الإيراني على بعض قطاعات المجتمع الشيعي في الكويت، وكان لبزوغ إيران كأول دولة ثيوقراطية (دينية) شيعية في العصر الحديث تأثير فاتن وجذاب على كثير من شباب الشيعة بالكويت. لقد خلقت الثورة الإيرانية موجةً من الإحياء الديني بين شباب الشيعة وكذلك بين قطاعات أخرى من المجتمع الكويتي، وأدى ذلك بدوره إلى تشكيل جماعات شيعية سياسية صغيرة عدة في الكويت، وكان أبرزها

«**التحالف الإسلامي الوطني**»[41](*) الذي تأسس عام 1992، ومثّله نائبان في مجلس الأمة. تعود جذور «**التحالف الإسلامي الوطني**» إلى «**الجمعية الثقافية**»، وهي منظمة ثقافية تمثل قطاعات معينة من المجتمع الشيعي، وقد تم إغلاق «**الجمعية الثقافية**» بعد مشاركة بعض أعضائها في عملية تفجيرات في مكة بالمملكة العربية السعودية في عام 1979 [بل عام 1989]. وقد أدت الاختلافات داخل «**التحالف الإسلامي الوطني**» إلى زيادة التشرذم والانقسام في المجتمع الشيعي بالكويت.

لقد قطع الشيعة شوطاً طويلاً في الكويت وحققوا إنجازات مميزة بالمقارنة مع أقرانهم الشيعة في دول الخليج الأخرى، فقد حققوا قدراً من المساواة مع الأغلبية السنية، على الرغم من أنهم ما زالوا يواجهون بعض التمييز. ولسوء الحظ، ولكن بشكل مفهوم، يسهم التعصب السني في توليد التعصب الشيعي وبالعكس. **ويستمر الأصوليون السنة في رؤية الشيعة كمواطنين من الدرجة الثانية، وينظر الأصوليون الشيعة إلى السنة بريبة وشك**. تنعكس تلك التصورات السلبية في العلاقات الشخصية والتجارية، كما أنها تخترق التفكير والممارسات المؤسسية. فعلى سبيل المثال، عند تدريس الدين في المدارس العامة، قد يتحدث المعلم السني الأصولي بقسوة عن الطائفة الشيعية وتقاليدها، بدلاً من معالجة القضية على أساس القاسم المشترك بين مختلف الطوائف الإسلامية. ولذلك يجب أن تهتم الدولة بتعليم وممارسة التسامح مع الآخر.

دور النساء في المجتمع الكويتي

على الرغم من حقيقة أن المرأة لم تحصل بعد على حقوقها السياسية الكاملة في الكويت [وقت نشر هذه الورقة في صيف عام 1997]، فقد أدى

(*) جاء في هامش المؤلف رقم 41: كان التحالف الإسلامي الوطني (الشيعي) قبل أن ينقسم إلى أكثر من مجموعة مُخْلِصاً للأيديولوجية الإسلاموية الإيرانية الخمينية. ولكنه التزم لاحقاً بالمعارضة السلمية وشارك في الانتخابات في عام 1992. وكان ممثلو التحالف يفوزون عادة بمقعدين أو ثلاثة في مجلس الأمة الكويتي. (العيسى نقلاً عن هوامش المؤلف).

التعليم والعمل إلى تحويل وتطوير دورها في المجتمع. فغالبية الخريجين الكويتيين من مؤسسات التعليم العالي هن من النساء، كما أن أكثر من 70% من طلاب جامعة الكويت، على سبيل المثال، هن من الإناث[42]. وهناك أيضاً 10,500 معلمة أنثى مقارنة بـ 2,800 معلم ذكر[43]. وفي عام 1988، كان ما يقرب من 40% من قوة العمل من الإناث، أي ما مجموعه 33,000 موظفة مقارنة بـ84,000 موظف[44]. ولا تزال نفس النسبة مستمرة حتى الآن. وفي حين أن هناك 96,000 موظف ذكر في الوظائف الحكومية، هناك 48,000 موظفة فقط[45]. كذلك عُيّنت امرأة كعميدة في جامعة الكويت وعُيّنت أخرى كرئيس لجامعة الكويت وأخرى كمساعد لوزير الخارجية. وأصبح للنساء أيضاً حضور مهم في مهن القانون والطب، وأدى خروج المرأة من دورها التقليدي كربة منزل لتصبح عضواً في القوى العاملة بالدولة إلى حدوث تغييرات اقتصادية وسوسيو-نفسية مهمة على أكثر من مستوى.

لكن كثيراً من التقاليد القديمة ما زال يشكّل عقبة أمام نهوض النساء في الكويت. فلم يؤد تقدم النساء إلى تغيير آراء قطاعات كبيرة من المجتمع حول استقلال المرأة وأدوارها المتطورة. فعلى سبيل المثال، لا تزال أقلية معتبرة من الرجال يتزوجون بأكثر من امرأة واحدة. كما أن هناك تمييزاً قانونياً في الطلاق أيضاً، وكذلك في تطبيق قوانين وقرارات قضائية أخرى على النساء. وفي القطاعات الأكثر محافظة في المجتمع، يستمر إجبار البنات على الزواج في سن الـ16، وكذلك إلزام الإناث بارتداء الحجاب أو النقاب. كذلك يتدخل كثير من العائلات في الخيارات التعليمية للنساء من خلال السماح لهم، على سبيل المثال، بالتخصص في مجال التعليم فقط ليصبحن معلمات في مدارس نسائية غير مختلطة. أكثر من ذلك، تُحرم النساء من حقهن السياسي في التصويت على الرغم من أنه يُسمح لهن بذلك في كثيرٍ من البلدان الإسلامية الأخرى.

ولعل الأمر الذي يجعل وضع المرأة في الكويت صعباً بشكل خاص، على الرغم من بروزها الاجتماعي الواضح والمتميز، هو أنها أصبحت هدفاً

للحركة الأصولية الإسلاموية. فقادة هذه الحركة ينتقدون باستمرار ظهور النساء واختلاطهن مع الرجال في التعليم والرياضة والفنون والسفر. ويعمل الأصوليون على إضعاف القوى الليبرالية في المجتمع، وذلك بهدف تقويض المكاسب المدنية التي حققتها النساء في الستينيات والسبعينيات[46].

وتدرك الدولة الدور المحوري للنساء في المجتمع، لكن هذا الإدراك يجب أن يترجم إلى دعم مفتوح للنساء. وللحفاظ على مركزها التجاري المركزي في المنطقة، تحتاج الكويت إلى المشاركة الكاملة لنسائها في القوى العاملة، ولضمان مشاركتها، يجب أن تحدّ من قدرة الإسلامويين على فرض تدابير متخلفة ورجعية تؤثر في وضع المرأة وتعليمها. ولن تتقدّم عملية الخصخصة والتوسع في المؤسسات الاقتصادية الحديثة في الكويت ما لم يتم استيعاب النساء، اللواتي استثمرت الدولة بكثافة في تعليمهن، بشكل كامل في القوى العاملة وتتم معاملتهن كأنداد للرجال.

الكويتيون المتجنسون

كما ذكرنا أعلاه، فقد تم تجنيس حوالي 200,000 مواطن كويتي، أي حوالي 30% من السكان الكويتيين الحاليين [عند نشر هذه الورقة في صيف 1997]. وكان معظمهم من البدو الذين هاجروا إلى الكويت خلال الخمسينيات والستينيات. وجاء متجنسون كويتيون آخرون من مناطق حضرية في الخليج، بما في ذلك إيران والعراق. وهناك أقلية كويتية من أصل فلسطيني وأصول عربية أخرى. يتكون المواطنون المتجنسون من مهنيين ومقاولين ورجال أعمال وغيرهم من أصحاب المهارات والقدرات المتميزة المنتمين للطبقة المتوسطة. لكن هذه المجموعة المتجنسة أصبحت في أسفل السلم السياسي، لأنه حتى عام 1994، لم يكن معظم الكويتيين المتجنسين يملكون حق التصويت أو الترشح للبرلمان. كذلك يتطلّب تعيين الكويتي المتجنس في منصب حكومي رفيع المستوى إذناً خاصاً من السلطات. لذلك لم يكن من المستغرب أن تشعر هذه المجموعة بالتهميش النفسي والسياسي،

ولكنها على الرغم من ذلك تميل إلى تجاهل هذا التهميش بسبب الامتيازات الهائلة التي حصلت عليها من الدولة. وفي الواقع، كانت هذه المجموعة منذ الخمسينيات والستينيات تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها بقية الكويتيين في ما يتعلق بحيازة الممتلكات وفرص التعليم والأعمال والرعاية الاجتماعية ومعاشات التقاعد، وغيرها من المزايا.

كان سبب حرمان المواطنين المتجنسين من الجنسية الكويتية الكاملة هو لأن الدولة خشيت، بعد زيادة دخل النفط بشكل هائل، من تأثير الزيادة المفاجئة في عدد من يملكون حقوقاً سياسية كاملة على النظام السياسي. لكن هذ الانقسام في المجتمع بدأ يتغير حالياً، ويتحرّك نحو مزيد من المساواة. فقد غيّر الزمن والتعليم العلاقات بين الحرس القديم والقوى المجتمعية الجديدة، وبين النظرة التقليدية والحقائق الواقعية في الكويت الحديثة.

مرة أخرى، كان الغزو العراقي هو الذي جلب إلى الواجهة قضية الانقسامات الاجتماعية في الكويت. فخلال الاحتلال، تقلّصت واختفت الاختلافات بين الكويتيين لأن العراقيين كانوا يعاملون «جميع» الكويتيين بعنف وقسوة بغض النظر عن أصولهم. وكان أعضاء المقاومة الكويتية قادمين من خلفيات مختلفة، بما في ذلك: البدو والحضر، والشيعة والسنة، والشباب والكبار، وكذلك كويتيين من أصول إيرانية وعراقية وفلسطينية وسعودية. كذلك شارك «البدون» أيضاً في خلايا المقاومة. ونتجت عن تلك التجربة لكثيرٍ من أولئك الذين نجوا من محنتها المريرة صداقات راسخة مع أعضاء من مختلف الفئات الاجتماعية والدينية. فقد خلق الغزو والاحتلال شعوراً بالتضامن أدى إلى تآكل وتلاشي الانقسامات الاجتماعية. وتجسد التغيير في المواقف والسلوكيات بوضوح بين الكويتيين الشباب.

وفي حين أن أعضاء الجيل الأكبر سناً من الكويتيين المتجنسين لم يطالبوا بحقوقهم السياسية، فإن الجيل الأصغر، المولود في الكويت، بدأ يسعى لتحقيق المساواة. وكان هذا الجيل يشعر أيضاً وبقوة أكبر بأنه ينتمي

إلى الكويت. طُرحت مسألة الوحدة الوطنية وحقوق التصويت للمواطنين المتجنسين خلال حملة انتخابات عام 1992. وتلبيةً لمطالب شعبية، مررت حكومة الكويت عبر البرلمان قانوناً للحقوق السياسية خلال صيف عام 1994. ينصّ القانون على أن كل ذكر مولود لأب كويتي، سواء كان ذلك الشخص متجنساً أم لا، يعد كويتياً أصلياً، وكان هذا يعني أنه سيحصل على حق التصويت والترشح[47]. وقد أعطى نفس القانون أولئك الذين تم تجنيسهم حق التصويت بعد 20 سنة (بدلاً من 30 سنة) من الحصول على الجنسية الكويتية.

على الرغم من هذا الانتصار، استمرت «بطاقة الجنسية» في الإشارة إلى هذه الفئة المتجنسة بأنها من أصل غير كويتي، وساهم هذا في فتح جروح جديدة (وقديمة). ولكن المتجنسين لا يزالون يواجهون تمييزاً في بعض المجالات، مثل الترقية إلى المناصب الحكومية العليا. كما أن حق وزارة الداخلية في سحب جنسيتهم يضع قيوداً على حقوق المتجنس وأنشطته السياسية، ويعد تذكيراً دائماً بموقف المتجنس الأقل أماناً في المجتمع. وليس سراً أن الكويت استخدمت في الماضي هذه القوانين ضد أشخاص معينين مثل المهري، وهو ناشط شيعي كان ينتقد الحكومة بقوة خلال الحرب الإيرانية-العراقية. ولكن تجرى إصلاحات لتحسين وضع حقوق الإنسان في هذا المجال. إن تجاهل مثل هذه القضايا لن يؤدي إلا إلى مزيد من الانقسامات والتوترات ويقوّض التماسك المجتمعي.

تعددية أم صراع؟

وبسبب التطور السريع في الكويت، بزغت شرائح اجتماعية جديدة، وعبّرت عن مطالب وتطلعات جديدة في المجتمع الكويتي. فقد أدت التطورات في التعليم والإعلام وفرص التوظيف والفرص المالية والإعانات الحكومية وسياسات الهجرة إلى زيادة الحراك الاجتماعي وتطور المجتمع. وفي الوقت نفسه، أدت هذه التغييرات إلى حدوث استقطابات بين قطاعات

معينة من المجتمع الكويتي، بما في ذلك الصدام الحتمي بين قوى الأصالة وقوى المعاصرة: المدينة مقابل الصحراء، الشيعة مقابل السنة، التجار القدامى مقابل رجال الأعمال العصريين، والرجال مقابل النساء.

وعلى مدى عقود عدة، وفي خضم التحول الاجتماعي السريع في الكويت، ونتيجة لذلك، بزغت توترات بين الدولة ومختلف قطاعات المجتمع الكويتي، وزادت المعارضة للأسرة الحاكمة. وأصبح أعضاء طبقة التجار المؤيدين للقومية العربية ناقدين للنظام السياسي الكويتي. ولكن تلك المعارضة خفتت في السبعينيات. كذلك كانت هناك حركة إسلاموية تميّزت بطبيعتها الصحراوية المحافظة، التي زادت في الثمانينيات، وكانت معارضة للتحديث الذي يجرى في الكويت. وأدّت الثورة الإيرانية عام 1979 إلى تعبئة (تحرك) قطاعات رئيسة من المجتمع الشيعي الكويتي، ثم أدى غزو العراق الكويت إلى هزّ أساسات ذلك البلد. وأدى خوض هذه الأحداث التاريخية إلى انتقال البدو من الصحراء إلى المدينة، وتحولوا من أقلية إلى أغلبية، وبدأت قيمهم في التغلب على القيم الحضرية للكويتيين في التسعينيات.

على الرغم من هذه الضغوط والتوترات، فقد كانت سمة العلاقة بين الدولة والمجتمع هي الاستقرار والاستمرارية. ولم يهدد أي تمرد كبير هذا الاستقرار، ومكّنت مرونة النظام وقدرته على التآلف في أوقات الأزمات، المجتمع من التغلب على صعوبات بناء الدولة.

لقد تناولت هذه الورقة العلاقات بين مختلف شرائح المجتمع الكويتي، وحلّلت أسباب الانقسام والتماسك في الكويت. إن قدرة الحكومة على أن تكون كياناً محايداً قادراً على توفير العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين يعد أمراً أساسياً لاستمرار تطور الدولة ونضجها. إن الولاء للدولة والاندماج الوطني ضروريان لتطورها، ولا يمكن أن تصبح دولة مبنية على قوانين عادلة وعلى مؤسسات محترمة إلا في سياق المساواة السياسية والتوسع في العملية الديمقراطية.



السعودية: إعدام ١٦ كويتيا وسجن وجلد ٤ وبراءة ٩ بحوادث التفجير في مكة

تفاصيل اعترافات المتهمين قبل إعدامهم

السفارة الإيرانية بالكويت زودتنا بالمتفجرات وتدربنا عليها في الوفرة



الوطن

أدانتهم بحوادث تفجير مكة المكرمة

السعودية تعدم ١٦ كويتيا وتبرئ ٩

تعود جذور «التحالف الإسلامي الوطني» إلى «الجمعية الثقافية»، وهي منظمة ثقافية تمثل قطاعات معينة من المجتمع الشيعي، وقد تم إغلاق «الجمعية الثقافية» بعد مشاركة بعض أعضائها في عملية تفجيرات في مكة بالمملكة العربية السعودية في عام 1979 [بل عام 1989]. وقد أدت الاختلافات داخل «التحالف الإسلامي الوطني» إلى زيادة التشرذم والانقسام في المجتمع الشيعي بالكويت.



الأنباء

شلت أيدي المجرمين

سمو الأمير: الحوادث لن تثنينا عن مسيرة الخير

هكذا كمن المجرم بسيارته الملغومة

في ذروة الحرب الإيرانية-العراقية، وخاصة بين عامي 1982 و1986، وقع كثير من الهجمات الإرهابية في الكويت. ارتكبت بعضها جماعات شيعية أجنبية وبعضها الآخر جماعات شيعية كويتية. وكانت أشهر هذه الهجمات محاولة اغتيال أمير الكويت في عام 1985.

هوامش المؤلف:

(1) إم دبليو خوجة وبي جي سادلر، **اقتصاد الكويت: التنمية ودورها في التمويل الدولي**، لندن، ماكميلان للنشر، 1979، ص ص 14-26. وتبلغ عائدات الكويت النفطية اليوم 9 مليارات دولار سنوياً. انظر :**بيان وزارة المالية، وتقديرات ميزان المدفوعات للفترة 1996-1997** في جريدة القبس، الكويت، 24 يوليو 1996، ص 19.

(2) انظر: عبد العزيز حسين، **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت**، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع، عام 1994.

(3) الكويت، وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية في 25 عاماً**: عدد خاص، عام 1990، ص 21.

(4) ذكرت جريدة الوطن في 23 نوفمبر 1994 أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن 126000 من البدون تقدموا بطلبات للحصول على الجنسية الكويتية.

(5) الكويت، وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية السنوية 1993**، العدد 3، ص 259 و266؛ وانظر: عبد العزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، بيروت، مكتبة الحياة للنشر، دون تاريخ، ص ص 295-296.

(6) الكويت، وزارة التخطيط، **الإحصاءات الاجتماعية 1990-1991**، العدد 20، ص 11.

(7) الكويت، وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية السنوية، 1993**، ص 259 و266؛ وانظر أيضاً: الرشيد، **تاريخ الكويت**، ص ص 295-296.

(8) جامعة الكويت، **دليل القبول: 1996-1997**، ص 3.

(2) الكويت، وزارة التخطيط، **الإحصاءات الاجتماعية**، ص 11.

(10) الكويت، وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية السنوية**، ص 287.

(11) الكويت، المجلس الأعلى للتخطيط، **بديل لسياسات التوظيف، 1996**، ص 12.

(12) الكويت، وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية السنوية**، ص 277.

(13) الكويت، وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية في 25 عاماً**، ص 11 و14.

(14) عامر التميمي، «العجز»، مجلة الزمن، الكويت، 5 مارس 1996، ص 6.

(15) لا توجد أرقام رسمية تؤكد هذا المبلغ. ولكن تم استخدام هذا الرقم من قبل أعضاء البرلمان وخبراء الاقتصاد طوال السنوات الثلاث الماضية.

(16) لم تنشر الحكومة هذه الأرقام ولكنها عرضت معظم النظرة الاستشرافية الاقتصادية في جلسة مغلقة لمجلس الأمة في يناير 1996.

(17) **بيان وزارة المالية، وتقديرات ميزان المدفوعات للفترة 1996-1997**، القبس، 24 يوليه 1996، ص 19. وانظر أيضاً: التميمي، «العجز»، ص 7.

(18) **بيان وزارة المالية**، القبس، 24 يوليه 1996، ص. 19

(19) هند أحمد النقيب، **التنمية الاجتماعية وأثرها في توطين البدو في الكويت**، الكويت، ذات السلاسل للنشر، 1981، ص 151.

(20) الرشيد، **تاريخ الكويت**، ص ص 297، 315-333، 366-376.

(21) خالد سليمان العدساني، **نصف عام للحكم النيابي في الكويت**، الكويت، دون ناشر، عام 1947؛ نجاة عبد القادر الجاسم، **التطور السياسي والاقتصادي في الكويت، 1914-1939**، الكويت، دون ناشر، عام 1973، ص ص 205-251.

(22) كمال المنيفي، **الحكومات الكويتية**، الكويت، شركة الربيعان للنشر، 1985، ص ص 25-33.

(23) أحمد عبد الله سعد باز، **النخبة السياسية والتنمية السياسية في الكويت**، أطروحة دكتوراه، جامعة جورج واشنطن، عام 1991، ص ص 105-107.

(24) انظر: محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

(25) النقيب، **التنمية الاجتماعية**، ص ص 188-89.

(26) المرجع نفسه، ص 188.

(27) خلدون النقيب، «الديمقراطية والانتخابات: نحو تعميق التجربة الديمقراطية في الكويت»، القبس، 15 فبراير 1992، ص 17.

(28) النقيب، **التنمية الاجتماعية**، ص 234.

(29) المرجع نفسه، ص 235.

(30) المرجع نفسه، ص 219.

(31) النقيب، «الديمقراطية والانتخابات»، ص 17.

(32) باز، **النخب السياسية والتنمية السياسية في الكويت**، ص 104

(33) وفقاً لسجلات الحكومة الكويتية، بلغ عدد «البدون» المسجلين 120,000 شخص. وخرج عدد مماثل مع القوات العراقية خلال تحرير الكويت في عام 1991. وكان معظمهم من أصل عراقي. انظر: هيومن رايتس ووتش/الشرق الأوسط، «البدون في الكويت»، نيويورك، هيومن رايتس ووتش، 1995.

(34) يمكن للمرء أن يجادل بأن آل صباح والعتوب، الذين هاجروا من نجد إلى الكويت في القرن الثامن عشر، كانوا في الأصل «بدواً». وأدت عملية التحضر (urbanization)، طوال عدة أجيال، إلى تحويلهم إلى مجموعة حضرية مستقرة تخلت عن خصائص البداوة في أسلوب المعيشة ورؤيتها للعالم.

(35) تؤكد السجلات الانتخابية أن أولئك الناخبين الذين يعيشون في مناطق مكتظة بالسكان تعرف باسم المناطق الخارجية يشكلون «الدوائر القبلية»، التي تشكل الأغلبية السكانية الجديدة. وبالإضافة إلى الهجرة إلى المدينة، تتميز الأسر البدوية بمعدلات ولادة أعلى بكثير من الأسر الحضرية، وبناء على ذلك، فليس من المستغرب أن أعدادهم زادت بمعدل أكثر من نظرائهم في المناطق الحضرية. انظر: خلدون النقيب، «تحليل المؤشرات السياسية والإحصائية لانتخابات أكتوبر 1992»، القبس، 15 نوفمبر 1992، ص 36.

(36) «التصحر» هو مصطلح ابتكره محمد جابر الأنصاري في **تكوين العرب السياسي**، ص ص 56-57.

(37) انظر القبس، 6 مارس 1993، عن قصة طفل شيعي منعه معلم من حق الصلاة في المدرسة مع الأطفال الآخرين نظراً للاختلافات في طريقة الصلاة.

(38) شفيق الغبرا، «التحول الديموقراطي في الكويت، 1993»، مجلة ميدل إيست بوليسي، مجلد 11، عدد 1، 1994، ص ص 102-19. بزغت مجموعتان إسلامويتان سنيتان في الكويت منذ عام 1992، واكتسبتا تدريجياً مناصرة واضحة في المناطق البدوية. المجموعة الأولى هي «**الحركة الدستورية الإسلامية**» (حدس) التي تعود جذورها إلى جماعة الإخوان المسلمين في الكويت المنبثقة عن **جمعية الإصلاح الاجتماعي** وهي جماعة إسلاموية مؤثرة وتكتسب نفوذاً وقوة منذ السبعينيات. وأما المجموعة الثانية فهي «**التحالف الإسلامي السلفي**» المنبثق عن **جمعية إحياء التراث الإسلامي**، التي تجذب الأنصار منذ الثمانينيات وتتميز بأنها أكثر حَرْفِيَّةً وتشدداً من «حدس» في تفسيرها للإسلام.

(39) جيمس بيل، «الصحوة الإسلامية في الخليج الفارسي»، مجلة فورين أفيرز، مجلد 63، العدد 1، خريف 1984، ص 120.

(40) في ذروة الحرب الإيرانية-العراقية، وخاصة بين عامي 1982 و1986، وقع كثير من الهجمات الإرهابية في الكويت. **ارتكبت بعضها جماعات شيعية أجنبية وبعضها الآخر جماعات شيعية كويتية. وكانت أشهر هذه الهجمات محاولة اغتيال أمير الكويت في عام 1985.**

(41) كان **التحالف الإسلامي الوطني** (الشيعي) قبل أن ينقسم إلى أكثر من مجموعة مُخْلِصاً للأيديولوجية الإسلاموية الإيرانية الخمينية. ولكنه التزم لاحقاً بالمعارضة السلمية وشارك في الانتخابات في عام 1992. وكان ممثلو التحالف يفوزون عادة بمقعدين أو ثلاثة في مجلس الأمة الكويتي.

(42) **قاعدة بيانات طلاب جامعة الكويت**، مركز خدمات الكمبيوتر، جامعة الكويت، 20 أغسطس 1996.

(43) الكويت، وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية السنوية، 1993**، ص 266.

(44) المرجع نفسه، ص. 81

(45) الوطن، 13 مايو 1997، ص 7.

(46) لدراسة فريدة وحديثة بالإنكليزية عن المرأة الكويتية، انظر: هيا المغني، **النساء في الكويت: سياسات الجندر**، لندن، الساقي للنشر، عام 1993.

(47) انظر القانون 44 في الكويت اليوم، 17 يوليو 1994.

الفصل الثالث

سياسات الهُوية في انتخابات فبراير 2012 الكويتية(*)



البروفيسور غوين أوكرليك

(*) مقال للبروفيسور غوين أوكرليك نشر في 8 فبراير 2012 على موقع كل من: معهد بروكينغز للأبحاث ومدونة مجلة فورين بوليسي. غوين أوكرليك باحثة أمريكية مستقلة في العلوم السياسة. بحثت في شؤون التنمية والمعارضة في السعودية والخليج. حصلت على الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة هيوستن-أوستن. (العيسى)

سياسات الهُوية في انتخابات فبراير 2012 الكويتية

عكست الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم الخميس في الكويت الأحداث الدراماتيكية المكثفة التي شهدتها البلاد خلال الأشهر الأربعة الماضية، التي تمثلت في مظاهرات الشوارع التي يقودها الشباب، وتهمة فساد كبرى [فضيحة الإيداعات المليونية] التي طالت 13 نائباً، واقتحام البرلمان في نوفمبر احتجاجاً على الفساد الحكومي، ومن ثم قيام الأمير بحل البرلمان وإقالة رئيس الوزراء المحاصر ناصر المحمد. وقد تميزت الحملة الانتخابية بالخطابية المثيرة والعنف. **وأدت النتائج إلى انتصار انتخابي كاسح لائتلاف إسلاموي-قبلي ضعيف ومعارض، ما خيّب أمل الليبراليين ومهّد الطريق لاستمرار المواجهات السياسية النارية في الأشهر المقبلة. واشتكى السياسيون المعتدلون المكتئبون الذين شملهم استطلاع للرأي من أنه «لا أحد يمثل الوسط المعتدل».**

دار التنافس في الانتخابات بين ائتلاف من مرشحي المعارضة الذين يطالبون بمزيد من الشفافية من جهة ومرشحين موالين للحكومة من جهة أخرى. وكانت هناك قضايا سياسية مهمة تحرك المشهد الانتخابي الكويتي، مثل أن يكون رئيس الوزراء منتخباً، والسماح بأحزاب سياسية حقيقية، وتحقيق استقلال كامل للقضاء، والتقدم الجدي نحو ديمقراطية برلمانية حقيقية وكاملة. ولكن يبدو أن قضايا مفصلية مثل التغييرات الديموغرافية (السكانية) والمسائل المادية المتعلقة بالرفاه والفساد [كفضيحة الإيداعات المليونية] قد لعبت دوراً هائلاً في تحقيق نتائج الانتخابات، وخاصة الغضب الشعبي بعد ثبوت أدلة الفساد الرسمي وغياب المساءلة. وأدى كل ذلك إلى نسبة تغيير بلغت 54% في نواب مجلس الأمة.

فاز الائتلاف الإسلاموي-القبلي المعارض بـ 34 مقعداً فى البرلمان

الذى يتكون من 50 مقعداً. وحصل المرشحون الإسلامويون على 14 مقعداً، بينما حصل المرشحون القبليون، ويمكن وصف نصفهم كإسلامويين، على 21 مقعداً. ومن الواضح أن خطاب المعارضة كان يغازل ويثير مشاعر الناخبين. وانتُخب النائب القبلي المعارض الأبرز مسلم البراك في الدائرة الرابعة بأكبر عدد من الأصوات يحصل عليها مرشح في تاريخ الكويت (أكثر من 30,000 صوت).

في الوقت نفسه، فإن ما يسمى بالمعارضة التي يقودها الإسلامويون ليست تحالفاً متجانساً. فبعض الإسلامويين مؤدلجون، والبعض الآخر ليسوا كذلك، ولم يكن العامل الديني قضية مركزية في الحملات الانتخابية. وأثبت المرشحون الإسلامويون أنهم الأفضل تنظيماً، والأكثر دهاء في السياسة، والأكثر وضوحاً وبلاغة في خطابهم. هذا وقد صعد عدد كبير من المرشحين الأصغر سناً من خلال المنظمات الاجتماعية والمجتمع المدني بعدما تم إعدادهم على مر السنين ليكونوا قادة فعالين. كما أن الناخبين القبليين لم يكونوا كتلة متجانسة، بل اتضح جلياً انبثاق انقسام جيلي بين الناخبين القبليين بعدما تورط عدد من النواب القبليين في فضيحة الفساد الكبرى المعروفة بفضيحة الإيداعات المليونية التي هزّت الكويت والتي لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلاد. **ومن المثير للاهتمام أن الانتخابات التمهيدية القبلية المثيرة للجدل لم تكن مؤشراً دقيقاً للتصويت القبلي الفعلي في الانتخابات.**

الكاتب والوزير الأسبق «سامي النصف»:
نتائج الانتخابات تمثل: «تسونامي غضب شديد..
ضد الفساد الحكومي والتشريعي الذي أزكمت رائحته الأنوف»!!

كان أداء الليبراليين ضعيفاً. ولم تنجح جميع نائبات مجلس 2009 الأربع. وفي الواقع، لم تنجح أي مرشحة من المرشحات الإناث اللاتي بلغ عددهن 23 مرشحة. وتقلص عدد مقاعد الليبراليين من ثمانية إلى خمسة، وكذلك تقلص عدد مقاعد الشيعة من تسعة إلى سبعة[1]. وقد تعود نواب

الشيعة عموماً التصويت لصالح الحكومة. أكثر من ذلك، كان من ضمن النواب الشيعة خمسة تدعمهم مؤسسات شيعية واثنان محسوبان على الليبرالية والقومية. وهناك أربعة مستقلين فقط. ووصف الكاتب الصحافي ووزير الإعلام الأسبق سامي النصف نتائج الانتخابات بأنها «... **تسونامي غضب شديد ضد الفساد الحكومي والتشريعي الذي أزكمت رائحته الأنوف...**»[2].

ناخب ليبرالي:
«نحن نستحق هذا.. لقد سمحنا لهذا أن يحدث»!!

ووصف الكاتب الصحافي وليد الرجيب النتائج بـ «تجسيد واضح للمشاعر القبلية والطائفية واستمرار الفساد في مجتمعنا»[3]. ولكن الليبراليين الذين انكمشوا وأصبحوا يشكلون مجموعة صغيرة نسبياً «**منقسمون**» ولا يعملون معاً بطريقة متماسكة. **ولخص أحد الناخبين الليبراليين النتيجة الانتخابية بهذه الطريقة، «نحن نستحق هذا.. لقد سمحنا لهذا أن يحدث»!!**

هناك إحباط حقيقي، بل وحتى غضب بين الناخبين الكويتيين حول حالة الاقتصاد ومشاريع التنمية. **وفي استطلاع صغير للرأي أجريته بنفسي بين الناخبات في الدائرة الثالثة، أعربت الناخبات عن قلق حقيقي لعدم وجود فرص عمل للشباب الكويتي، وعدم وجود سكن للمطلقات والعازبات، وعدم وجود ممرضات في المدارس الابتدائية في جميع مناطق الكويت، وتراجع الكويت اقتصادياً مقارنة بدبي والدوحة، بل وحتى مقارنة بالمملكة العربية السعودية التي أصبح لديها مدن اقتصادية مزدهرة. كذلك اشتكين أيضاً من انتشار الواسطة وصعود التوتر الطائفي، والتفاوت في تنفيذ الدستور، فعلى سبيل المثال قلن: «الدستور ليس هو المشكلة، ولكن الانتقائية في تطبيق الدستور هي مصدر القلق»!!**

مطالبة بإبطال انتخاب نائب متهم بالفساد!!

ويبدو أن العامل الأقوى الذي أدّى إلى نجاح المعارضة الساحق هو

غضب الناخبين من الفساد الحكومي. وسوف يؤثر هذا الغضب في الأجندة السياسية الجديدة للبرلمان. **ينص القانون الجنائي على أنه لا يسمح للأشخاص المتورطين في الفساد بتقلد المناصب العامة، وهو قانون تستخدمه الشخصيات المعارضة حالياً للطعن في بعض نتائج الانتخابات، إذ قدّم 14 ناخباً على الأقل التماساً يطلب إبطال انتخاب النائب محمد الجويهل المتهم بالفساد**. وتحدث د. عبيد الوسمي، أستاذ القانون المنتخب حديثاً عن الدائرة الرابعة، أثناء حملته بنبرة محذّرة: «**أقسم بالله العظيم أنني سأفتح ملفات جميع هؤلاء الفاسدين... لديهم 24 ساعة لمغادرة البلاد... لا أنصحهم بالبقاء**».

وبالنسبة للبعض، فإن نتائج الانتخابات ليست هي القضية. ويقول البروفيسور غانم النجار، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت: «لا يهم من يفوز أو يخسر. ولكن المهم هو كيف سنتحرك من هنا»[(4)]. ويقلق العديد من تزايد التحريض الطائفي، وتصاعد خطاب الكراهية المناهض للقبائل، وكذلك تزايد الخطاب الجنوسي (الجندري)، والاشتباكات العنيفة بين الفئات المتنافسة.

ويخشى بعض الليبراليين من أن الإسلامويين «سيحولون بيئة الكويت المعتدلة لتكون مثل بيئة السعودية المتزمتة»!! فعلى سبيل المثال، أعلن النائب محمد هايف بعد انتخابه: أن «الأرضية أصبحت مهيأة الآن لتعديل المادة الثانية من الدستور لجعل الشريعة المصدر الوحيد للتشريع في الكويت». التنقيح البسيط لإضافة (الـ) لتغيير «مصدر رئيس» إلى «المصدر الرئيس» ليس سطحياً وبسيطاً بل سوف يغير الإطار القانوني لدولة الكويت بأكمله. ولذلك صرّح متحدث رسمي بسرعة بأن الحكومة لن تقف مكتوفة الأيدي لتتفرج على مثل هذا التنقيح للدستور. وتخشى النساء بوجه خاص من فرض قوانين على اللباس وزيادة الفصل الجندري بين الجنسين. **وكان اثنان من النواب الفائزين، محمد هايف وفيصل المسلم، قد شكّلا في السابق لجنة للحد من الظواهر السلبية في جامعة الكويت. ووضعا قيوداً على ملابس المرأة والاختلاط في الحرم الجامعي. كما استهدفا الرجال المتشبهين بالنساء وكذلك**

العكس. لكن يشير آخرون إلى أن الإسلامويين قد تنافسوا منذ فترة طويلة في الانتخابات الكويتية وجرى تمثيلهم في البرلمان، ومن غير المرجح أن يتغيّر سلوكهم اليوم عما كان عليه الحال في الماضي.

تكمن المخاوف الكبرى في رد الفعل على الصعود القوي للناخبين القبليين. فكثير من الليبراليين يعدون القبليّة نقيضاً للمدنيّة. وقد أشارت تقارير إلى تجمّع بعض رجال القبائل قبل الانتخابات أمام مجلس الأمة وأدائهم رقصة العرضة الحربية التقليدية. **هناك شعور بأن «العقلية القبليّة» آخذة في الانتشار، وأنها ستدمر مؤسسات المجتمع المدني لأن نواب القبائل يفتقرون إلى أي برنامج للتنمية الوطنية**. وبدلاً من ذلك، يسعون للحصول على فوائد مادية ورعاية حكومية، كرفع الرواتب والمزيد من العقود وإلغاء الديون الخاصة. كذلك يزعم البعض بأن سكان القبائل قد يطبقون القانون بأنفسهم للدفاع عن نوابهم القبليين، بالحق أو الباطل. ويقال إن هذا الأمر هو نقطة خلافهم مع الإسلامويين، **وقال أحد الأشخاص الناقدين للقبائل: «إن المواقف الإسلاموية على الأقل تقوم على شيء من التفكير العقلاني، حتى لو اختلفتنا معها»!!**

وبمعنى من المعاني، تسببت الحكومة الكويتية نفسها في ما يسمى بـ «المشكلة القبليّة». فعندما كانت الحكومة تواجه معارضة النواب الليبراليين والقوميين في الستينيات والسبعينيات، جلبت ما يقدر بنحو 200,000 فرد من قبائل المملكة العربية السعودية ومنحتهم الجنسية الكويتية. **وكما شرح مراقب: «لقد أعطوهم حزم ضخمة من الأراضي في الضواحي الخارجية، ولم يحدث اختلاط أو اندماج ولذلك أسس البدو الجدد أحياء جديدة ومنعزلة عن المجتمع الكويتي الأوسع»**. وأدت هذه الاستراتيجية إلى نتيجة عكسية عندما فقدت الحكومة ولاءهم وتصويتهم لصالح مرشحيها. وأصبحت القبائل تشكل الآن أكبر كتلة في المعارضة. وتحملت الحكومة تكاليف هائلة لتحقيق رفاهية هؤلاء «البدو الجدد» ونسلهم الكبير مثل بقية السكان. **ويهيج ويأجج خطاب القبائل المشاعر فعلياً بهدف تحقيق مزيد من الفوائد المادية من الدولة، ويعتبر البدو ذلك مجرد تحصيل لنصيبهم العادل من ثروة الكويت.. تماماً مثل الحضر!!**

ناخبة تحّذر:
عاش الشيعة والسنة معاً بسلام كجيران وجنباً إلى جنب في الماضي.. ولكن هناك من يريد تقسيمنا الآن!!

بالمثل، أقيمت أحياء كاملة للمواطنين الشيعة فقط. وقال أحد الناخبين المسنين بحسرة: «**يا إلهي.. ما كل هذه الجلبة عن السنة والشيعة؟ لم أسمع بمثل هذا في صغري... لا يوجد فرق بيننا، وكلنا مسلمون**». وقالت ناخبة أخرى: «**لقد عاش الشيعة والسنة معاً كجيران وجنباً إلى جنب في الماضي، وكان الوضع جيداً، ولكن هناك من يريد تقسيمنا الآن**»!! يجب أن نقرن هذا الكلام بالخطاب الحضري الناري المناهض للبدو الجدد الآن كالذي صدر عن الجويهل والعنف الذي أعقب ذلك. وهو لسوء الحظ أمر موجود جنباً إلى جنب مع التوترات الطائفية المتصاعدة التي تتداخل مع توترات البدو/ الحضر بعدما تمدن المجتمع الشيعي. **وبشكل مجمل يبدو أن الخطاب الاجتماعي-السياسي في الكويت أصبح أكثر حدة.**

لكن ماذا سيحدث الآن؟ أولاً، بدأت العملية الحساسة والحرجة لتشكيل مجلس الوزراء الجديد وينبغي الانتهاء من ذلك قبل انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان الجديد في 15 فبراير. ومن المهم أن نراقب بتمعّن ما إذا كان سيتم تعيين بعض نواب المعارضة في الحكومة أم لا. فإذا عيّن رئيس الوزراء 4-6 أعضاء من المعارضة في الحكومة كما جرى في عام 1992، فإن هذا قد يفكك أغلبية المعارضة في البرلمان ويمهّد الطريق لحدوث بعض التعاون داخل البرلمان. أكثر من ذلك، يمكن للحكومة أن تبرر هذا الإجراء بأنه «احترام للتصويت الديمقراطي». ولكن هذا يتطلّب أن تتخلى الأسرة الحاكمة عن المواجهة والصدام مع المجلس.

ثانياً، يجرى كثير من النقاش حول منصب رئيس البرلمان الذي يختاره النواب وأعضاء مجلس الوزراء الـ15. ويتنافس على هذا المنصب المهم أحمد السعدون؛ وهو أقدم عضو في البرلمان وانتخب رئيساً للبرلمان بضع

مرات، ويعد السعدون زعيماً للمعارضة، ويسعى دائماً إلى زيادة السيطرة البرلمانية على الأسرة الحاكمة. هذا وقد أعلن ثلاثة وثلاثون نائباً علانية عن تأييدهم السعدون، ومنهم 18 نائباً إسلاموياً اجتمعوا أمس وقرروا ذلك، ما يجعله المرشح الأبرز والأوفر حظاً للفوز بالمنصب. وإذا فاز السعدون، فمن المتوقع أن يتحّدى البرلمان الحكومة بقوة.

ويبدو أن المنافس الرئيسي للسعدون على رئاسة البرلمان هو النائب الموالي للحكومة محمد جاسم الصقر، المحسوب على الحضر والليبراليين والتجار، ومن المرجح أن يسعى نحو مسار أكثر تصالحاً مع الحكومة من السعدون. وانسحب النائب الليبرالي علي الراشد من المنافسة لتعزيز فرصة الصقر، داعياً إلى «حقبة جديدة من التسامح ونسيان الماضي... وإلى وحدة جميع الكويتيين»(5). لكن يبدو هذا الهدف بعيد المنال إذا أخذنا في الاعتبار فحوى الحملات الانتخابية. وإذا فاز الصقر، فمن المحتمل أن يحدث اضطراب وتوتر داخل البرلمان.

ثالثاً، بمجرد أن يبدأ البرلمان عمله، من المتوقع أن يتم إقرار سريع لقوانين جديدة لمكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية، كما قد يُطالب كثير من النواب بتأسيس لجنة مستقلة لمكافحة الفساد. **ويريد بعض النواب محاكمة ناصر المحمد رئيس الوزراء السابق بشأن اتهامات بالفساد، كما يطالبون بالكشف الكامل عن عائدات النفط وصناديق الثروة السيادية**. وسوف تروق هذه القضايا للمزاج الشعبي، ولكن نظراً لكونها مثيرةً للجدل والنزاع فقد تعمل الحكومة على عرقلتها بأي طريقة ممكنة.

أما المصدر الآخر المحتمل للنزاع في الأيام الأولى فسيكون عن منزلة الإسلام في الدولة. فقد أعلنت كتلة العمل الشعبي المعارضة أنها ستدعم تحرك النواب الإسلامويين لتعديل الدستور الكويتي ليصبح الإسلام «المصدر الرئيس»، بدل «مصدر رئيس»، للتشريع. تواجه هذه الخطوة معارضة شديدة من الليبراليين والأسرة الحاكمة، كما تتطلّب موافقة ثلثي النواب، وكذلك

موافقة الأمير. ومن غير المرجح أن ينجح هذا التعديل في مثل هذا الوضع ولكن النقاش سيكشف الكثير عن الديناميات الداخلية للائتلافات.

في حين يبدو هذا التطور منذراً بالخطر، ينبغي أن نشير إلى أن الكويت لديها خبرة طويلة في السياسة البرلمانية، وتملك مجتمعاً مدنياً حيوياً، كما أنها معتادة على المناقشات السياسية القوية والمفتوحة مقارنة مع جيرانها في مجلس التعاون الخليجي. ولكن الانتخابات المتكررة تجبر الجهات الفاعلة في المجتمع على إنفاق موارد مالية هائلة واستهلاك الوقت والطاقة الفكرية في الحملات الانتخابية بدلاً من بذلها على نحو أفضل لمعالجة قضايا مهمة كالمساءلة السياسية والتنمية الاقتصادية الوطنية.



كان أداء الليبراليين ضعيفاً. ولم تنجح جميع نائبات مجلس 2009 الأربع.



وصف الكاتب الصحافي ووزير الإعلام الأسبق سامي النصف نتائج الانتخابات بأنها: « ...تسونامي غضب شديد ضد الفساد الحكومي والتشريعي الذي أزكمت رائحته الأنوف..».



يبدو أن العامل الأقوى الذي أدّى إلى نجاح المعارضة الساحق هو غضب الناخبين من الفساد الحكومي. وسوف يؤثر هذا الغضب في الأجندة السياسية الجديدة للبرلمان. وينصّ القانون الجنائي على أنه لا يُسمح للأشخاص المتورطين في الفساد بتقلد المناصب العامة، وهو قانون تستخدمه الشخصيات المعارضة حالياً للطعن في بعض نتائج الانتخابات، إذ قدّم 14 ناخباً على الأقل التماساً يطلب إبطال انتخاب النائب محمد الجويهل المتهم بالفساد.



وصف الكاتب الصحافي وليد الرجيب النتائج بـ «**تجسيد واضح للمشاعر القبلية والطائفية واستمرار الفساد في مجتمعنا**». ولكن الليبراليين الذين انكمشوا وأصبحوا يشكلون مجموعة صغيرة نسبياً منقسمون ولا يعملون معاً بطريقة متماسكة. ولخّص أحد الناخبين الليبراليين النتيجة الانتخابية بهذه الطريقة: «نحن نستحق هذا.. لقد سمحنا لهذا أن يحدث»**!!**







كان اثنان من النواب الفائزين، محمد هايف (يمين) وفيصل المسلم، قد شكّلا في السابق لجنة للحد من الظواهر السلبية في جامعة الكويت. ووضعا قيوداً على ملابس المرأة والاختلاط في الحرم الجامعي. كما استهدفا الرجال المتشبهين بالنساء وكذلك العكس.

الراشد يتنازل لمصلحة الصقر

«الشعبي» تؤيد تعديل المادة الثانية والإسلاميون يردون بدعم السعدون للرئاسة



● النواب الاسلاميون في صورة تذكارية في كبد

تصوير حسني هلال

أدّت النتائج إلى انتصار انتخابي كاسح لائتلاف إسلاموي-قبلي ضعيف ومعارض، ما خيّب أمل الليبراليين ومهّد الطريق لاستمرار المواجهات السياسية النارية في الأشهر المقبلة. واشتكى السياسيون المعتدلون المكتئبون الذين شملهم استطلاع للرأي من أنه «لا أحد يمثل الوسط المعتدل»!!



تحدث د. عبيد الوسمي، أستاذ القانون المنتخب حديثاً عن الدائرة الرابعة، أثناء حملته بنبرة محذرة: «**أقسم بالله العظيم أنني سأفتح ملفات جميع هؤلاء الفاسدين.. لديهم 24 ساعة لمغادرة البلاد.. لا أنصحهم بالبقاء**».



انتُخب النائب القبلي المعارض الأبرز مسلم البراك في الدائرة الرابعة بأكبر عدد من الأصوات يحصل عليها مرشح في تاريخ الكويت (أكثر من 30,000 صوت).

www.alraimedia.com Friday 9 March 2012 ● Issue No A0-11939 سادسة

قدّم رسميا باسم كتلة العدالة اقتراحا بتعديل المادة 79 بغية ... أسلمة الدستور

محمد هايف لـ«الراي»: الكويت دولة إسلامية... لا مدنية



مواطنة ترفع لافتة «الكويت دولة مدنية» خلال التجمع في «الإرادة» أمس لمناسبة يوم المرأة العالمي (تصوير طارق عزالدين)



النائبان مسلم البراك ومحمد الصريهل في اجتماع لجنة حماية الأموال العامة أمس... صورة تتحدث عن نفسها (تصوير موسى عياش)

يخشى بعض الليبراليين من أن الإسلامويين «سيحولون بيئة الكويت المعتدلة لتكون مثل بيئة السعودية المتزمتة». فعلى سبيل المثال، أعلن النائب محمد هايف بعد انتخابه: أن «الأرضية أصبحت مهيأة الآن لتعديل المادة الثانية من الدستور لجعل الشريعة المصدر الوحيد للتشريع في الكويت».

هوامش المؤلفة:

(1) المقعدان المفقودان كانت تشغلهما نائبتان في المجلس السابق، ولم تكونا من التيار الديني.
(2) جريدة الأنباء، 4 فبراير 2012.
(3) جريدة الراي، 4 فبراير 2012.
(4) إيزابيل كولز، «نتائج انتخابات الكويت تقدم فرصة ضئيلة للإصلاح»، رويترز، 18 يناير 2012.
(5) جريدة الوطن، 4 فبراير 2012.

الفصل الرابع

خمسون عاماً على استقلال الكويت..
ولا يزال الجدل مستمراً حول «من هو الكويتي»!![*]

(23 فبراير 2011)





جيمس كالدروود، مراسل جريدة «ذا ناشينال» (أبو ظبي)

(*) بقلم: جيمس كالدروود، أبو ظبي، جريدة «**ذا ناشينال**»، 23 فبراير 2011. (العيسى)

خمسون عاماً على استقلال الكويت..
ولا يزال الجدل مستمراً حول «من هو الكويتي»!!

شهدت تركيبة المجتمع الكويتي تحولات دراماتيكية عدة منذ الاستقلال عن بريطانيا [عام 1961]، وأدّت تلك التحولات إلى توتر العلاقة بين القبائل البدوية والحضر وهم سكان مدينة الكويت الأصليون.

يقع سوق المباركية في وسط مدينة الكويت ويتكوّن من شوارع مغطاة ومتاجر متراصة مثل أبراج الحمام وهناك مطاعم وديوانيات إيرانية، وفي هذا السوق تعوّد أفراد العائلة الحاكمة الاختلاط مع رعاياهم. وتبدو أزقته المعطرة بروائح الأزهار والتوابل بلا نهاية. كان الكويتيون القدماء يرتاحون في الظل تحت جدران السوق بينما النساء المحجبات يقدن الأطفال عبر أزقته المزدحمة، وقد أعيد بناء جدران السوق بعدما نهبته القوات العراقية خلال 1990-1991.

تحتفل الكويت هذا الأسبوع بالذكرى الـ 50 لاستقلالها عن بريطانيا. وعلى الرغم من أن تقاليد السوق تعود إلى الزمن الذي كانت فيه مدينة الكويت تعد مركز الخليج الرئيس، فإن تركيبة المجتمع الكويتي تعرضت لتحولات هائلة منذ الاستقلال عن بريطانيا.

قابلت خالد البعيجان، وهو سعودي يبلغ من العمر 36 عاماً، وكان يزور عمه الكويتي. وقال لي وهو يرتشف شاياً بالليمون في أحد المقاهي: «لقد ولدت في هذه المدينة وكان والدي يعمل في تجارة التين وكان هناك عدد أقل بكثير من العمال الأجانب في ذلك الوقت، وكانوا من أماكن مختلفة، وكان العمانيون يعملون في محلات العطور، ولكن الآن جميع العمال هنود».

كان عدد سكان الكويت يقدر بـ 467,000 نسمة في عام 1965، وكان

حوالي ثلثيهم من العمال الأجانب. لكن بحلول عام 2008، كانت نسبة السكان المحليين إلى الأجانب هي نفسها تقريباً، ولكن انفجر وتضاعف مجموع السكان الكلي بأكثر من سبعة أضعاف ليصل إلى 3,3 ملايين نسمة.

خلال السنوات الخمسين الماضية، تحوّل المصدر الرئيسي للقوى العاملة الأجنبية في الكويت إلى الشرق بعدما تم طرد نحو 450,000 فلسطيني مقيمين في الكويت بعد التحرير بسبب دعم زعيمهم العراق. الآن، يُعتقد أن حوالي 600,000 هندي يشكلون أكبر جالية أجنبية، يليهم المصريون والبنغلادشيون والباكستانيون والسريلانكيون.

لم يكن التغيير السكاني الذي جرى يتعلق بالجاليات الأجنبية فقط، بل قامت العائلة الحاكمة بتجنيس [عشرات الآلاف من] أفراد القبائل البدوية في الستينيات والسبعينات من القرن الماضي، ليعملوا في صناعة النفط الناشئة والمزدهرة **والأهم لـ «تحقيق توازن سياسي» مقابل قوة المعارضة الحضرية المزعجة في البرلمان**. فقد كان خصوم الحكومة السياسيون التقليديون هم من الليبراليين الحضر الذين تعود أصول معظمهم إلى قبائل بدوية ولكنهم سكنوا المدينة واستقروا وتخلوا عن نمط حياة الترحال منذ فترة طويلة.

وبحلول عام 2000، أصبحت القبائل تشكّل 45% من الناخبين، متفوقة على الحضر السُنّة الذين كانوا يشكلون 35% فقط، وفقاً لتقديرات الخبير بالسياسة الكويتية **البروفيسور مايكل هيرب** التي توصل إليها من مصادر كويتية في عام 2005. ويشكل الشيعة الذين توجد لهم جذور قديمة في المدينة غالبية البقية. وأصبح هذا التحول الديموغرافي مصدراً للخلاف بين السكان القدامى والجدد والمجموعات الطائفية.

قال لي رجل خمسيني من عائلة «شيعية» عريقة وهو يدخن الشيشة في مقهى في السوق بعدما طلب عدم ذكر اسمه بسبب حساسية كلامه:

> **«لقد كان عددنا أكبر منهم.. ولكن انقلب الوضع الآن! القبائل لا تحب الشيعة ونحن لا نحب الطريقة التي يتكلمون بها.. الكويت هي أفضل**

دولة في العالم العربي بل الدولة رقم واحد، إنها ليست مثل مصر.. لدينا وظائف ومال ومنازل. ولكن القبائل تسعى دائماً لـ«شفط» [كذا!!] جميع ثروة الكويت».

عندما تجنست القبائل البدوية وأصبحت كويتية، استفادت من مزايا المواطنة، بما في ذلك الوظائف السهلة ذات المرتبات الجيدة في الحكومة، والخدمات التعليمية والصحية المجانية، ومجموعة كبيرة من السلع المدعومة. يقول شملان العيسى، وهو أستاذ للعلوم السياسية في جامعة الكويت:

«في بداية الثمانينيات، أصبح نوابهم يشكلون الأكثرية في البرلمان، وكانت غالبيتهم في البداية «موالية جداً للحكومة»، لأن العائلة الحاكمة وظّفتهم في الجيش والشرطة. ولكن مع بزوغ الجيل القبلي التالي الذي أكمل «التعليم الجامعي»، أصبحوا يقارنون فقر القبائل النسبي مع ثروة فئة التجار الغنية. ولذلك فطنوا إلى أنه يمكنهم تحقيق المزيد من الفوائد لقبائلهم عبر التحول من الموالاة إلى المعارضة وبالتالي مهاجمة الحكومة. وكثيراً ما يواجه الوزراء الذين يخالفون رغباتهم استجوابات برلمانية قاسية!!».

أدّى النزاع بين الحكومة ومجلس الأمة إلى إلهاء المجلس عن واجبه التشريعي. وقال العيسى إن العائلة الحاكمة حاولت القضاء على «الفوضى» عبر حل الحكومة أو حل البرلمان، أو عبر شراء ولاء النواب بالمال أو الأراضي أو المحسوبية. وأضاف العيسى: **«إنهم [سكان القبائل] مثل أسماك القرش لأنهم يهتمّون بمصالحهم الخاصة والمصالح القبلية بشكل عام فقط».**

وتجادل القبائل بأنها تُناضل من أجل الحصول على حقوقها القانونية، وبأن النفط الذي جعل الكويت ثرية يأتي من تحت الأراضي التي كانوا يعيشون عليها منذ القدم.

العلاقة بين الحضر والبدو تبدو ظاهرياً لطيفة إلى حد كبير، ولكن مظاهرات المعارضة في ديسمبر 2010 أثبتت أن التوترات التي تتجمّع تحت السطح يمكن أن تتحول أحياناً إلى أعمال عنف. **فعلى سبيل المثال، تعرّض**

السياسي الحضري المستهتر محمد الجويهل لضرب مبرح من حشد قبلي، لأنه قال على شاشة تلفزيون «السور» الذي يمتلكه: «إن الكويتيين الحقيقيين هم فقط سكان المدينة القديمة التي كان «السور» يحيط بها»، وهو تعريف «متطرف» لأنه يستبعد القبائل البدوية من المواطنة الكويتية!!

يقول البروفيسور عبد الله الهاجري، أستاذ ورئيس قسم التاريخ في جامعة الكويت:

> **«إن تسمية دولة الكويت باسم المدينة القديمة في عام 1961 أعطت الناس «الانطباع» بأن أهل المدينة فقط هم المواطنون الحقيقيون، ما يعني استبعاد القبائل الكويتية من المواطنة»!!**

ويضيف البروفيسور الهاجري:

> **«إذا سألت أي شخص في الشارع من هو الكويتي؟ فسيرد الجميع: أنا الكويتي، والآخرون ليسوا كويتيين»!!**



ويقول شملان العيسى، وهو أستاذ للعلوم السياسية في جامعة الكويت:

«في بداية الثمانينيات، أصبح نوابهم يشكلون الأكثرية في البرلمان، وكانت غالبيتهم في البداية «موالية جداً للحكومة»، لأن العائلة الحاكمة وظّفتهم في الجيش والشرطة. ولكن مع بزوغ الجيل القبلي التالي الذي أكمل «التعليم الجامعي»، أصبحوا يقارنون فقر القبائل النسبي مع ثروة فئة التجار الغنية. ولذلك فطنوا إلى أنه يمكنهم تحقيق المزيد من الفوائد لقبائلهم عبر التحول من الموالاة إلى المعارضة وبالتالي مهاجمة الحكومة. وكثيراً ما يواجه الوزراء الذين يخالفون رغباتهم استجوابات برلمانية قاسية!!». (...) «إنهم مثل أسماك القرش لأنهم يهتمّون بمصالحهم الخاصة والمصالح القبلية بشكل عام فقط».



يقول البروفيسور عبد الله الهاجري، أستاذ ورئيس قسم التاريخ الحديث في جامعة الكويت:
«إن تسمية دولة الكويت باسم المدينة القديمة في عام 1961 أعطت الناس «الانطباع» بأن أهل المدينة فقط هم المواطنون الحقيقيون، ما يعني استبعاد القبائل الكويتية من المواطنة»!! (...) «وإذا سألت أي شخص في الشارع من هو الكويتي؟ فسيرد الجميع: أنا الكويتي، والآخرون ليسوا كويتيين»!!

الفصل الخامس

أمير الكويت يغيّر نظام الانتخابات..
والقبائل الكبرى تتضرر بشكل «هائل وغير عادل»!!!(*)



البروفيسور مايكل هيرب،
وشعار «مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط» (POMED)

(*) ورقة بقلم البروفيسور مايكل هيرب، 30 سبتمبر 2013، نشرة «موجز سياسي» (بوليسي بريف) منشورة على موقع «مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط» (POMED)؛ وهي منظمة أمريكية غير ربحية وغير حزبية مكرّسة لدراسة كيفية تطوير الديمقراطيات في الشرق الأوسط، وكيف يمكن للولايات المتحدة تقديم أفضل دعم لهذه العملية. مايكل هيرب هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة ولاية جورجيا الأمريكية في مدينة أتلانتا، وهو مؤلف كتاب «**كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط**»، ألباني، نيويورك: قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، عام 1999، 376 صفحة. وأحدث كتبه بعنوان «**أجور النفط: البرلمانات والتنمية الاقتصادية في الكويت والإمارات العربية المتحدة**»، قسم النشر بجامعة كورنيل، 256 صفحة، عام 2014. وهو مؤسس «**قاعدة بيانات السياسة الكويتية**». ويعد هيرب أهم باحث غربي متخصص في السياسة الكويتية. (العيسى)

أمير الكويت يغيّر نظام الانتخابات..
والقبائل الكبرى تتضرر بشكل «هائل وغير عادل»!!!

وجدت الحكومة الكويتية، بقيادة أسرة آل صباح الحاكمة، نفسها، في ربيع عام 2012، في صراع وجودي تتفاقم خطورته على نحو متزايد مع البرلمان؛ فقد كان 34 نائباً في ذلك الوقت، من مجموع 50 نائباً في البرلمان، يشكلون ائتلافاً ضعيفاً للمعارضة التي تتكوّن من إسلامويين وبدو وليبراليين وقوميين. وشعرت الأسرة الحاكمة بأنها محاصرة حصاراً متزايداً بسبب إصرار المعارضة على توسيع سلطة البرلمان في مراقبة الحكومة، التي يحتل فيها عادة أعضاء كبار من الأسرة الحاكمة المناصب المؤثرة الأساسية. وبعد انتخابات البرلمان، في يوليو 2013، استعاد قادة الأسرة الحاكمة اليد العليا بعد تغيير النظام الانتخابي؛ ما أدى إلى أن تقاطع المعارضة الانتخابات. تناقش هذه الورقة الآثار المترتبة على هذه التطورات بالنسبة إلى مستقبل المشاركة السياسية في الكويت، فضلاً عن تأثيرها في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والكويت.

بزوغ المعارضة السياسية الكويتية

أعطى دستور 1962 في الكويت البرلمان سلطة أقوى من أية هيئة تشريعية أخرى في ممالك الخليج(*). استخدام هذه السلطة، والدرجة التي استعملت فيها لتقييد الأسرة الحاكمة، اعتمد تاريخياً على حجم المعارضة في البرلمان وموقفها وتكوينها. ومن ثَمَّ، فإن مسألة الانتخابات في الكويت تعدّ مهمة إلى درجة لا يمكن وصفها مقارنة ببقية دول الخليج.

لقد خاضت المعارضة البرلمانية الكويتية، من عام 2006 حتى عام

(*) بل في العالم العربي. (العيسى)

2012، سلسلة من المعارك مع الحكومة و«فازت» في معظمها. ففي عام 2006، أجبرت الأغلبية البرلمانية الحكومة على تقليص عدد الدوائر الانتخابية. ولاحقاً في عام 2009، استجوب البرلمان رئيس الوزراء وقام بالتصويت على «عدم إمكان التعاون معه» لأول مرة في تاريخ الكويت. وفي عام 2011، أجبرت المعارضة رئيس الوزراء على الاستقالة بعد فضيحة تتعلّق بدفع رشاوى لبعض النواب. وفقد تقريباً جميع النواب المشتبه في تلقيهم رشاوى مقاعدهم في الانتخابات التي جرت في فبراير 2012؛ ما أدى إلى برلمان تهيمن عليه المعارضة بأغلبية 34 عضواً من مجموع 50 عضواً، وهو أكبر حجم للمعارضة البرلمانية في تاريخ الكويت.

ولكنْ كانت هذه نقطة الذروة لقوة المعارضة فحسب؛ ففي يونيو 2012، قضت المحكمة الدستورية بأن انتخابات فبراير كانت غير قانونية بسبب أخطاء في قرار حل المجلس السابق المنتخب في عام 2009، وأعادت هذا البرلمان السابق، حتى تتم الدعوة إلى انتخابات جديدة. ويعدّ القضاء الكويتي مستقلاً إلى حد كبير، ولا يحابي رغبات كبار قيادات الأسرة الحاكمة، **ولو أن الحكومة -في هذه الحالة- رحّبت بالقرار**. بعد ذلك القرار بوقت قصير، قام الأمير بتغيير نظام الانتخابات، مدعياً أنه يملك سلطة القيام بذلك على أساس المادة الـ71 من الدستور التي تسمح له بإصدار «مراسيم ضرورة»(*) **واتضح أن هذه الخطوة كانت «ماهرة» للغاية، والأكثر إثارة للدهشة أنها كانت «مهارة» افتقدتها ردود الأسرة الحاكمة على المعارضة طوال السنوات**

(*) نص المادة الـ71 من الدستور: «إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حلهما ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، جاز للأمير أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، على أن لا تكون مخالفة للدستور أو للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية، ويجب عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائماً، وفي أول اجتماع له في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة إلى إصدار قرار بذلك. أما إذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب من آثارها بوجه آخر». (العيسى)

السابقة. فمن خلال زعم الأمير صراحة بأن المرسوم الذي أصدره دستوري، وإعلانه بأنه سيلتزم بنتيجة أي قرار من المحكمة الدستورية، تمكن الأمير من أن يجادل بنجاح بأنه كان يلعب وفقاً للقواعد المنصوص عليها في دستور الكويت المحبوب شعبياً.

زاد نظام التصويت الجديد الذي فرضه الأمير من صعوبة التصويت لقائمة انتخابية ما أدّى إلى تضرّر القبائل الكبرى في أكبر دائرتين تضرراً «هائلاً وغير عادل»!!!

يتكون البرلمان من 50 مقعداً تُنتخب من خمس دوائر انتخابية (لكل منها عشرة مقاعد). وكان يمكن لكل ناخب - بموجب نظام التصويت السابق - التصويت لأربعة مرشحين؛ **ولكن مرسوم الأمير لعام 2012 خَفَّضَ عدد الأصوات لكل ناخب من 4 إلى 1، وترك بقية النظام الانتخابي كما كان، أي أنه اعتمد عملياً على ما يسمى في الغرب بـ «نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل» (SNTV)(*)؛ وهو نظام نادر وغير شائع نسبياً. لقد زاد هذا النظام الجديد من صعوبة التصويت لقائمة انتخابية. ونظراً لأن القوائم الكويتية هي قبلية أكثر من أيديولوجية، فقد تضرّرت القبائل الكبرى في أكبر دائرتين تضرراً «هائلاً وغير عادل». وسمح هذا النظام الانتخابي الجديد للعائلة الحاكمة بتجنيد قاعدة تدعمها في البرلمان من بين بعض القبائل والكتل الانتخابية «الصغيرة» التي لم تكن تستطيع سابقاً الفوز بمقاعد في البرلمان. وكانت إحدى فوائد النظام الجديد هي انتخاب نواب من عدة عشائر تحتل تقليدياً طبقة دنيا في التسلسل الهرمي القبلي.**

أدّى هذا التغيير الأميري في النظام الانتخابي، بالكاد، إلى انتخاب أغلبية موالية للحكومة. **وقاطعت المعارضة انتخابات ديسمبر 2012 ويوليو 2013 احتجاجاً على ذلك التغيير الأميري للنظام الانتخابي، الذي نتج عنه**

(*) **SNTV: Single Non-Transferable Vote.**

برلمان أكثر «تعاوناً وهدوءاً». انضمت إلى المقاطعة التجمعات السياسية المنظمة بمعظمها وكثير من أفراد القبائل الكبيرة. ومن ثَمَّ، انخفض الإقبال على التصويت بنسبة 33% مقارنة بالانتخابات السابقة. وسُجِلَ أكبر انخفاض في التصويت في أكبر منطقتين خارجيتين ومعظم سكانهما من القبائل.

دفعت المعارضة العميقة للتغييرات أحادية الجانب للنظام الانتخابي في الكويت المعارضة إلى المقاطعة. وقد كان النظام الانتخابي، طوال عقود، نقطة خلاف حارقة بين المعارضة والحكومة. وعندما أعلنت المحكمة الدستورية أن مرسوم الأمير كان دستورياً، جادلت المعارضة أن تعديل النظام الانتخابي عبر البرلمان نفسه كان هو الأكثر انسجاماً مع المبادئ الديمقراطية.

أبرز عيب في نظام التصويت الجديد

يعاني نظام التصويت الجديد المعروف «نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل» (SNTV) عيوباً واضحة[*]. ففي السياق الكويتي، يصوت الناخبون عادة بصوت واحد لأحد أفراد الأسرة أو العشيرة أو القبيلة؛ ما يشجع، بالفعل، اتجاهاً قوياً للغاية في الكويت نحو ممارسة يمكن تسميتها السياسية المُفَصَّلَة [أي مفصلة كالملابس بالمقاس وحسب الطلب]. وفي حالة وجود صوت ثانٍ وثالث ورابع، فسوف يحدث تصويت على أسس أيديولوجية بدل القرابة. ومن المرجح أن بعض السياسيين المعارضين البارزين استفادوا من نظام الأصوات الأربعة لهذا السبب، مع أن القوائم الأيديولوجية شهدت نجاحاً متواضعاً فحسب حتى في ذلك النظام.

(*) يؤكد البروفيسور شفيق الغبرا، عالم السياسة والمفكر السياسي الكويتي الأبرز، أن نظام الصوت الواحد الانتخابي لا يمكن تطبيقه على نحو عادل «إلا إذا ارتبط بتشريع عمل الأحزاب السياسية»، كما الحال في نظام التمثيل النسبي الذي يجعل كل صوت قادراً على إيصال قائمة كاملة إلى المقاعد البرلمانية. انظر ورقة نوعية للبروفيسور شفيق الغبرا: «**مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت**»، في كتاب «**الكويت**: **النظام البرلماني «الكامل» هو الحل**»، البروفيسور مايكل هيرب وآخرون، إعداد وترجمة وتعليق: د. حمد العيسى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عام 2017. (العيسى)

انتخابات ديسمبر 2012 والبرلمان

وضع كثير من الكويتيين آمالاً عريضة على البرلمان المنتخب في ديسمبر 2012، لا سيما أنهم يعدّون أن الصراع السابق المستمر بين العائلة الحاكمة والمعارضة عقبةً رئيسة أمام تحسين أداء الدولة الكويتية في مجالات مثل السكن والرعاية الصحية والتعليم. **وكان من المؤمل أن غياب المعارضة النارية سيسمح للحكومة بأن تركز على الحكم بدل إطفاء النيران التي تشعلها المعارضة العنيدة في البرلمان.**

وفي الواقع، كان البرلمان الجديد أكثر «تعاوناً ونعومة» من سلفه؛ ولكنه لم يكن - بأية درجة - مجرد ختم مطاطي (**Rubber Stamp**) يبصم بالموافقة للحكومة؛ فقد استقال -مثلاً- وزير بسبب تهديد بالاستجواب (وهي خطوة قد تؤدي للتصويت بحجب الثقة عنه) وكان على الحكومة أن «تتسول» أصوات عدد من النواب لتأجيل خمسة استجوابات أخرى. وكان من المرجح أن يُصوّت المجلس على حجب الثقة عن عدد من الوزراء بحلول نهاية العام، لو استمر لفترة أطول قبل أن تبطله المحكمة الدستورية في منتصف يونيو 2013.

ومثل المجلس السابق، كان مجلس ديسمبر 2012 يميل إلى التشريعات الشعبوية. **وكان أحد أهم القرارات التي اتخذها المجلس قانون إسقاط قروض المواطنين؛ ولكن الحكومة نجحت في التفاوض لتخفيض تكلفة ذلك القانون!!** كما تمكن المجلس من الضغط على الحكومة لإلغاء مشروع قانون يقيّد بشدة الحريات الصحافية في الكويت. ومن الناحية الإيجابية، أصدر المجلس عدة قوانين مفيدة تشمل مواضيع تراوح بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض السكنية للمرأة وإصلاح قوانين تتعلق بالشركات. كما مُرّر قانون يحظر تمويل الإرهاب كان الفشل في تمريره سابقاً مصدراً لتوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

انتخابات يوليو 2013 والمقاطعة الثانية للمعارضة

على الرغم من وجود اعتقاد شائع بأن المقاطعة ستكون غير مفيدة، قررت المعارضة، مرة أخرى، مقاطعة الانتخابات في يوليو 2013، التي جاءت في أعقاب حل المحكمة الدستورية البرلمان في يونيو على أساس وجود أخطاء في المرسوم الأميري الذي أنشأ اللجنة الوطنية العليا للانتخابات؛ ولكن المحكمة الدستورية وجدت أيضاً أن مرسوم الأمير بتغيير النظام الانتخابي ليصبح بنظام «نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل» (SNTV) كان «دستورياً». وكان هذا كافياً لإقناع كثير من الكويتيين بالمشاركة في الانتخابات. وبحلول موعد الانتخابات، كان من الواضح أن المعارضة خسرت قدْراً لا بأس به من الدعم الشعبي الذي تمتعت به في وقت سابق من العام.

ومع استمرار المقاطعة، زادت التوترات. وترشح عدد من المرشحين الليبراليين والقوميين، وترشح أيضاً ثلاثة من كتلة الـ34 عضواً المُعَارِضَة في برلمان فبراير 2012 (وفاز ثلاثتهم بمقاعد). **وانضمت جماعة الإخوان المسلمين إلى المقاطعة، «بدون حماس كبير». ودعا شيخ قبيلة العوازم أبناء قبيلته إلى المشاركة. وبلغت نسبة المشاركة 52%، أي أقل بـ10% من الانتخابات السابقة التي لم تُقاطع؛ ولكن كان توقيت الانتخابات سبباً رئيساً في انخفاض الإقبال، لأنه كان في رمضان وفي ذروة سخونة صيف الكويت اللاهب.**

نجاح مدهش لخطة النظام..
تكرار[*] الانتخابات «أنهك» المعارضة و«فكّكها»..
و«أَضْعَفَ» قوة بعض القبائل الكبيرة خصوصاً «العجمان ومطير»!!

شعر كبار آل صباح، في أعقاب انتخابات يوليو، بالرضا والبهجة لنتائج جولتي الانتخابات الماضيتين؛ فقد تراجعت قوة المعارضة بالفعل بعدما بدا لهم في عام 2011 أنه يستحيل كبحها، بل خسرت جولات عدة ضدها في المعارك الانتخابية. ومن ثَمَّ، **فقد حقّق تغيير النظام الانتخابي في عام 2012 هدفه، المتمثل في «إضعاف قوة بعض القبائل الكبيرة»، التي كانت تعدّ معاقل رئيسة للمعارضة في السنوات الأخيرة، خصوصاً العجمان ومطير. وأدت هذه التغييرات أيضاً إلى زيادة مؤقتة في عدد الوزراء الشيعة الذين أصبحوا الآن يشكلون كتلة موالية للحكومة بقوة وبطريقة موثوقة في ديسمبر 2012؛ ولكن عدد النواب الشيعة انخفض إلى مستواه المعتاد في يوليو.**

لم يكن عدم وجود المعارضة التقليدية في هذا المجلس يعني أن العلاقات بين البرلمان والعائلة الحاكمة ستكون سلسة. لقد أعادت انتخابات يوليو كثيراً من النواب الذين من المرجح أن يكون موقفهم تجاه الأسرة الحاكمة أقل تعاوناً. ونظراً إلى أن الانتخابات المقبلة من المرجح أن تشهد المزيد من تآكل المقاطعة، إن لم يكن التخلي الكامل عنها؛ فإن بعض النواب الجدد قد يحاولون كسب بعض الناخبين الذين أيّدوا المعارضة التقليدية. وعلى أقل تقدير، لا نعتقد أن البرلمان الجديد سيكون مولعاً بسن قوانين شعبوية، وأن النواب سيبدؤون باستهداف وزراء غير محبوبين.

(*) بخصوص تكرار حل مجلس الأمة الذي نعتقد أنه «متعمد»، انظر: **جدول (5-1): تاريخ مجلس الأمة الكويتي: 1963-2019**، ص-124. (العيسى)

سياسة الولايات المتحدة والكويت

تقوم العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة والكويت على توافق راسخ للمصلحة الوطنية لكلا البلدين، وتعزز ذلك بحرب تحرير الكويت التي قادتها الولايات المتحدة في عام 1991. كذلك تعاونت الكويت مع الولايات المتحدة خلال الحرب على العراق، واعتُبرت الكويت «حليفاً رئيساً» لأمريكا من خارج النيتو في عام 2004. وتُعزز الانتخابات الكويتية هذه العلاقة: فهي دولة أكثر ديمقراطية بدرجة كبيرة من جميع ممالك الخليج الأخرى (ومعظم حلفاء الولايات المتحدة الآخرين في المنطقة)، وهذا يقلل من التوتر في سياسة الولايات المتحدة بين السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار وترويج القيم الديمقراطية.

ومع أن الإسلامويين يفوزون بعدد كبير من مقاعد البرلمان، ومع أن كثيراً من الكويتيين يختلفون بشدة مع بعض جوانب السياسة الخارجية الأمريكية، فإن احتمال أن تؤدّي الانتخابات إلى ظهور كتلة قوية معادية لمصالح الولايات المتحدة في البرلمان تعدّ «ضئيلة جداً»؛ بل منعدمة تماماً. فلم ينس الكويتيون ولن ينسوا أبداً تحرير أمريكا بلدهم من احتلال صدام حسين عام 1991، ومعظمهم يقدرون قيمة التحالف مع الولايات المتحدة.

ستصبح الكويت «ديمقراطية حقيقية» عندما يُسمح لأغلبية ثابتة في البرلمان بتشكيل الحكومة ويمكن أن يتحقق هذا في حدود دستور عام 1962

إن حقيقة كون النظام السياسي الكويتي «شبه-ديمقراطي» (ديمقراطية غير مكتملة) لا تعدّ عقبة خطيرة في العلاقات مع الولايات المتحدة، ولا ينبغي لها أن تكون. دستور عام 1962 الكويتي مرن جداً، ويعطي آلية للمواطنين تمكنهم من المطالبة بمزيد من الديمقراطية. يستطيع المواطنون التصويت للنواب الذين سيضغطون من أجل زيادة قدرة البرلمان على مراقبة السلطة

التنفيذية. وستصبح الكويت «ديمقراطية حقيقية»، عندما يُسمح لأغلبية ثابتة في البرلمان بتشكيل الحكومة، ويمكن أن يتحقق هذا في حدود دستور عام 1962.

لا يعدّ «نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل» خطوة إلى الأمام، ومن المؤسف قيام الأمير بفرضه بصورة أحادية؛ ولكنه ضمن حدود دستور عام 1962، وهو ليس عقبة لا يمكن تجاوزها لتحقيق مزيد من الديمقراطية. المطلوب حقاً لمزيد من الديمقراطية هو أن تنجح المعارضة في «إقناع» الحكومة الكويتية بأن الحكومة «الحزبية» ستكون جيدة للكويت. وسيكون من مصلحة الولايات المتحدة أن تستمر الكويت في إحراز تقدم على طريق الإصلاح، «ولا يُمكن» أن يبنى الاستقرار المستقبلي لممالك الخليج الأخرى إلى الأبد على الحكم السلطوي والمستبد. وتعدّ الكويت النموذج في الخليج للأمل والخطر بخصوص المشاركة السياسية الموسعة.

توصيات للسياسة الأمريكية

(1) ينبغي أن تستمر الولايات المتحدة في دعم دستور عام 1962، مع «عدم» تشجيع أية محاولات غير دستورية لتعطيله، **ويجب على صناع القرار في الولايات المتحدة بعث رسالة واضحة ومتسقة إلى الأسرة الحاكمة بأن الولايات المتحدة «ستُعارض» أية محاولة لحل البرلمان أو تعطيل قدرته على طرح الثقة بالوزراء. لا يُناقش هذا الخيار جدياً في الكويت اليوم؛ ولكن فَكَّرَ شيوخ متشددون من آل صباح في هذا الخيار في الماضي القريب، إذ تردد أن الأسرة الحاكمة عقدت على الأقل اجتماعاً داخلياً رسمياً واحداً في عام 2009 لمناقشة «الحل غير الدستوري».**

(2) يجب على الولايات المتحدة العمل مع الحكومة الكويتية لمعالجة وضع مواطنين كويتيين اثنين معتقلين حالياً في غوانتانامو[*]. لا تزال الولايات

(*) جرى الإفراج عن الأسيرين الكويتيين. (العيسى)

المتحدة تحتجز مواطنين كويتيين اثنين إلى أجَل غير مسمى، بالرغم من أن الأمير صرّح بنفسه بأنه يرغب في عودتهما إلى الكويت. إذا كانت لدى الولايات المتحدة أسباب معتبرة لاحتجازهما، فينبغي إثبات ذلك علناً في محكمة قانونية، وإذا لم يكن لديها أي دليل، فيجب عليها أن تلتزم بالقيم نفسها التي تطلب من البلدان الأخرى اتباعها وإعادتهما إلى الكويت.

(3) يجب أن تستمر الولايات المتحدة في إدانة جهود الأسرة الحاكمة لخنق المعارضة من خلال فرض قيود على حرية التعبير. صحيح أن فكرة تقييد حرية التعبير، وخاصة حظر نقد الأسرة الحاكمة، «مقبولة» على نطاق واسع في الثقافة السياسية الكويتية؛ ولكن لا ينبغي أن يكون الأمير فوق النقد نظراً إلى كونه يعدّ «لاعباً سياسياً فاعلاً» في السياسة الكويتية. لقد انتقد مسؤولون أمريكيون، في الماضي، القيود على حرية التعبير التي وضعتها الحكومة الكويتية. ونتجت عن بيان للمتحدثة باسم وزارة الخارجية في فبراير 2013، رداً على سؤال حول جريمة إهانة الذات الأميرية، مانشيتات عريضة في الصحف الكويتية الرائدة، ويجب أن يستمر الشجب لأية ملاحقات قضائية من هذا النوع.

(4) يجب أن يواصل مسؤولون من الولايات المتحدة العمل مع حكومة الكويت لإصلاح نظام التأشيرة المتخلف في البلاد. حدّد تقرير وزارة الخارجية عن الاتجار بالبشر مشاكل عميقة وخطيرة في نظام التأشيرة الكويتي؛ بما في ذلك بيع التأشيرات للعمال، وانتهاك الشروط التعاقدية، وعدم كفاية التعويض. ونظراً إلى أن الكويت تأتي في أسفل القائمة، فهي معرّضة لعقوبات أمريكية، على الرغم من أن الإدارة الأمريكية قد شطبت العقوبة مراراً؛ ولكن يجب أن يثير المسؤولون الأمريكيون المسألة مراراً وتكراراً. ويبدو أن معظم هذه المشكلة هو بسبب مجموعة صغيرة نسبياً من تجار التأشيرات ممن يتمتعون بروابط سياسية مؤثرة، ويؤيد كثير من الكويتيين إصلاح هذا النظام. وقد تساعد ضغوط الولايات المتحدة على تشجيع ذلك الإصلاح.

(5) يجب على السفارة الأمريكية في الكويت أن تتفاعل تفاعلاً أكبر مع «البدون» في الكويت. يوجد في الكويت عدد كبير من السكان «البدون»، أي عديمي الجنسية، (حوالي 100,000 شخص). لا تمنح الحكومة الجنسية بسهولة، ويعود ذلك - جزئياً - إلى أن المواطنة تعني المشاركة في ثروة البلد النفطية؛ ولكن «البدون» هم «كويتيون بكل معيار من المعايير تقريباً»، والسياسة الحالية حوّلتهم إلى «سكان مهمشين من الدرجة الثانية» في بلدهم. وتؤيد الاتفاقيات الدولية بوضوح حقهم في المواطنة.

جدول (5-1): تاريخ مجلس الأمة الكويتي: 1963-2019(*)

السنوات	رقم المجلس	الرئيس	تم حله؛ أو أكمل مدته	عدد الدوائر	عدد الأصوات لكل ناخب
1963-1967	الأول	عبدالعزيز الصقر (63-65) سعود العبد الرزاق (65-67)	أكمل مدته	10	5
1967-1971	الثاني	أحمد السرحان	أكمل مدته	10	5
1971-1975	الثالث	خالد الغنيم	أكمل مدته	10	5
1975-1976	الرابع	خالد الغنيم	حل غير دستوري	10	5
1981-1985	الخامس	محمد العدساني	أكمل مدته	25	2
1985-1986	السادس	أحمد السعدون	حل غير دستوري	25	2
1992-1996	السابع	أحمد السعدون	أكمل مدته	25	2
1996-1999	الثامن	أحمد السعدون	حل دستوري	25	2
1999-2003	التاسع	جاسم الخرافي	أكمل مدته	25	2
2003-2006	العاشر	جاسم الخرافي	حل دستوري	25	2
2006-2008	الـ11	جاسم الخرافي	حل دستوري	25	2
2008-2009	الـ12	جاسم الخرافي	حل دستوري	5	4
2009-2011	الـ13	جاسم الخرافي	حل دستوري	5	4
فبراير 2012	-	أحمد السعدون	أُبطل من المحكمة الدستورية	5	4
ديسمبر 2012	-	علي الراشد	أُبطل من المحكمة الدستورية	5	1
2013-2016	الـ14	مرزوق الغانم	حل دستوري	5	1
2016-الآن	الـ15	مرزوق الغانم	مستمر(**)	5	1

(*) هذا الجدول من إعداد د. حمد العيسى، وجرى إعداده وفقاً لمعلومات «قاعدة بيانات السياسة الكويتية» للبروفيسور مايكل هيرب (http://www.kuwaitpolitics.org/). (العيسى)

(**) جرى منذ عام 2003 انتخاب 8 مجالس أمة وجرى حل أو إبطال 7 منها. وفي الواقع، قام الأمير بحل 5 مجالس وأبطلت المحكمة الدستورية مجلسين. وانتخب مجلس ثامن في ديسمبر 2016 (ثامن منذ عام 2003). (العيسى)

المحمد يعبر بـ«ثقة» حاجز «عدم التعاون»

● رئيس الوزراء لـ الجريدة: النتيجة تؤكد سلامة الموقف الحكومي ● المسلم: سنستمر في نصحنا له

● الخالد لـ الجريدة: سعيد بالممارسة الديمقراطية ومتفائل بتجاوز طرح الثقة اليوم

● العمير يتهم الطبطبائي بالتضليل في موضوع الشيكات... والطبطبائي يرد: سقطة كبيرة أتمنى أن يراجع نفسه فيها

فهد التركي وعيد الرميزان ومحيي عامر وفهد الرمضان

بعد عبور سمو رئيس مجلس الوزراء حاجز طلب "عدم التعاون"، يتوقع في جلسة اليوم تجديد الثقة بوزير الداخلية في الاستجواب المقدم من النائب البراك.

كما كان متوقعاً، عبر سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء أمس جلسة التصويت على طلب "عدم التعاون" بعد أن منحه مجلس الأمة الثقة بأغلبية 35 نائباً رفضوا الطلب، وبموافقة 13 نائباً، وامتناع نائب واحد هو صالح الملا، في حين تعقد اليوم جلسة التصويت على طرح الثقة بوزير الداخلية الشيخ جابر الخالد في الاستجواب المقدم من النائب مسلم البراك وسط توقعات بتجديد الثقة أيضاً بالخالد.

واعتبر رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ ناصر المحمد عبوره والحكومة جلسة "عدم التعاون" تأكيداً على سلامة الموقف الحكومي، مشيراً إلى أن مجلس الأمة والحكومة ضربا أروع الأمثلة في الممارسة الديمقراطية للاستجواب.

وقال سموه لـ"الجريدة" أمس إنه لن يلتفت إلى الوراء وسيطوي صفحة الاستجواب وانعكاساتها، ويتطلع إلى التنمية الحقة وعلاج كل القضايا العالقة إضافة إلى حل المشكلات التي تشوب العلاقة بين السلطتين.

وأوضح أن المواطن ينتظر الكثير من المجلسين "ويجب أن تعود السلطتان إلى طاولة الإنجازات من جديد بعد التأزيم الذي شهدته فترة الاستجوابات واللغط الكبير الذي واكبها"، معرباً عن شكره للنواب "لممارستهم الحقة للديمقراطية التي شهدتها فترة الاستجواب".

وأضاف "سنعمل من خلال الدستور وأدواته في آلية العمل الحكومية المقبلة من أجل إحداث التنمية وإطلاق المشاريع في كل مجالاتها للنهوض



ناصر المحمد بعد منحه الثقة من المجلس أمس (تصوير عبدالرحمن ذياب)

● الرافضون:

1- عادل الصرعاوي
2- عسكر العنزي
3- سعد الخنفور
4- سالم النملان
5- حسن جوهر
6- شعيب المويزري
7- سعدون حماد
8- معصومة المبارك
9- يوسف الزلزلة
10- حسين القلاف
11- فيصل الدويسان
12- عبدالله الرومي
13- علي الراشد
14- عدنان عبدالصمد
15- خلف دميثير
16- أسيل العوضي
17- سلوى الجسار
18- حسين الحريتي
19- ناجي العبدالهادي
20- رولا دشتي
21- محمد الحويلة
22- مبارك الخرينج
23- حسين مزيد
24- مخلد العازمي
25- عدنان المطوع
26- غانم اللميع
27- سعد زنيفر
28- صالح عاشور
29- دليهي الهاجري
30- جاسم الخرافي
31- عبدالرحمن العنجري
32- مرزوق الغانم
33- محمد المطير
34- علي العمير
35 – خالد السلطان

● الموافقون:

1- علي الدقباسي
2- أحمد السعدون
3- مسلم البراك
4- الصيفي مبارك الصيفي
5- خالد الطاحوس
6- محمد هايف
7- فلاح الصواغ
8- فيصل المسلم
9- جمعان الحربش
10 – وليد الطبطبائي
11- خالد العدوة
12- مبارك الوعلان
13- ضيف الله بورمية

النائب صالح الملا صوّت ممتنعاً

لاحقاً في عام 2009، استجوب البرلمان رئيس الوزراء وقام بالتصويت على «عدم إمكان التعاون معه» لأول مرة في تاريخ الكويت.



القبس

رئيس التحرير وليد عبداللطيف النصف

السبت

Saturday

@alqabas

97201333

قضايا

الدولة الفلسطينية «طريق متعرج»

خيمة رمضان

مشاهير في خدمة المرضى

الصوم يزيد الذكاء!

إفطارك اليوم

اربح 150 ديناراً يومياً

17 مليوناً في حساب نائب و8 في حساب آخر

أموالٌ لنوّاب تُربك المصارف والجهات الرقابية

جريدة القبس (20 أغسطس 2011)

في عام 2011، أجبرت المعارضة رئيس الوزراء على الاستقالة بعد فضيحة تتعلّق بدفع رشاوى لبعض النواب.







سمو ولي العهد وسمو سالم العلي
تقدما الحضور في دار سلوى

الأمير استقبل أسرة آل صباح: التطبيق الحازم للقانون على الكبير قبل الصغير



استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه مساء أمس في دار سلوى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس أسرة آل الصباح الكرام وعميد أسرة آل الصباح الكرام سمو الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني وأبناءه من أسرة آل الصباح الكرام.

وقد أكد سمو ولي العهد وسمو رئيس الحرس الوطني لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله على الولاء والسمع والطاعة من كافة أبناء أسرة آل الصباح.

هذا وقد شكرهم سموه رعاه الله، مشيرا الى ان ذلك ليس بغريب على أسرة آل الصباح وعلاقتها بأهل الكويت في ظل ما يجمعهم جميعاً من محبة وتكاتف والتفاف حول القيادة وحرص على الالتزام بالدستور والتطبيق الحازم للقانون على الكبير قبل الصغير.



وجدت الحكومة الكويتية نفسها بقيادة أسرة آل صباح الحاكمة، في ربيع عام 2012، في صراع وجودي تتفاقم خطورته على نحو متزايد مع البرلمان؛ فقد كان 34 نائباً في ذلك الوقت، من مجموع 50 نائباً في البرلمان، يشكّلون ائتلافاً ضعيفاً للمعارضة التي تتكون من إسلامويين وبدو وليبراليين وقوميين.



جابر المبارك يرد على تسريبات اجتماع «الأسرة»: ثوابتنا الدستورية أصل لا نختلف عليه

«ثقة أهل الكويت أمانة في ضمائرنا ومسؤولية على كاهلنا»

يجب على صناع القرار في الولايات المتحدة بعث رسالة واضحة ومتسقة إلى الأسرة الحاكمة بأن الولايات المتحدة «ستعارض» أية محاولة لحل البرلمان أو تعطيل قدرته على طرح الثقة بالوزراء. لا يُناقش هذا الخيار جدياً في الكويت اليوم؛ ولكن فَكَّرَ شيوخ متشددون من آل صباح في هذا الخيار في الماضي القريب، إذ تردد أن الأسرة الحاكمة عقدت على الأقل اجتماعاً داخلياً رسمياً واحداً في عام 2009 لمناقشة «الحل غير الدستوري».

سموه أعلن عن مراسيم لإنشاء لجنة للانتخابات.. ومكافحة الفساد.. ونبذ الكراهية

سمو الأمير: تفعيلاً لسلطاتي وتحملاً لمسؤوليتي وجهت بتعديل قانون الانتخاب

هناك خط فاصل يجب على الجميع إدراك أبعاده واحترام حدوده بين الشر والخير.. والحرية والفوضى.. والنصيحة والبذاءة والتجريح.. وسيادة القانون وشريعة الغاب

لا نغفل ايجابيات القانون المعمول به ولكن نلاحظ اختلالات فيه خلال تطبيقه في ثلاثة مجالس

هناك من يتعمد وضع العصي في الدواليب وعرقلة المسيرة بفرض إرادته ووصايته على الدستور بتكريس قيم غريبة على مجتمعنا

إيماننا بالنهج الديموقراطي والدستور راسخ لا يحاد عنه ولا تردد فيه.. والمجتمعات الواعية تستفيد من أخطائها

لن نقبل بتهديد أمن الكويت وارهاب أهلها وتعطيل مسيرتها

لن نقبل بثقافة العنف والفوضى ان تنتشر بين صفوف شعبنا المسالم

لن نسمح لبذور الفتنة أن تنمو في أرضنا الطيبة

لن نقبل بتضليل الشباب المخلصين بالأوهام والافتراءات

لن نقبل باختطاف إرادة الأمة بالأصوات الجوفاء والبطولات الزائفة

بعد ذلك القرار بوقت قصير، قام الأمير بتغيير نظام الانتخابات، مدعياً أنه يملك سلطة القيام بذلك على أساس المادة الـ71 من الدستور التي تسمح له بإصدار «مراسيم ضرورة».





أدّى هذا التغيير الأميري في النظام الانتخابي، بالكاد، إلى انتخاب أغلبية موالية للحكومة. وقاطعت المعارضة انتخابات ديسمبر 2012 ويوليو 2013 احتجاجاً على ذلك التغيير الأميري للنظام الانتخابي، الذي نتج عنه برلمان أكثر تعاوناً وهدوءاً. وانضمت إلى المقاطعة التجمعات السياسية المنظمة بمعظمها وكثير من أفراد القبائل الكبيرة. ومن ثَمَّ، انخفض الإقبال على التصويت بنسبة 33% مقارنة بالانتخابات السابقة. وسُجِّلَ أكبر انخفاض في التصويت في أكبر منطقتين خارجيتين ومعظم سكانهما من القبائل.



مثل المجلس السابق، كان مجلس ديسمبر **2012** يميل إلى التشريعات الشعبوية. أحد أهم القرارات التي اتخذها المجلس كان قانون إسقاط قروض المواطنين [!!!] ولكن الحكومة نجحت في التفاوض لتخفيض تكلفة ذلك القانون.

ترتيب قبائل الكويت حسب قوة التصويت في انتخابات مجلس الأمة

المجموعات القبلية		
الترتيب	القبيلة	مجموع الناخبين
1	العوازم	45250
2	مطير	40040
3	العجمان	30230
4	الرشايدة	26700
5	عنزة	23240
6	عتيبة	16110
7	شمر	13855
8	الظفير	10415
9	بني هاجر	9050

ملاحظة: الاحصاء يشمل جميع الدوائر وكل الالقاب والكنى المنسوبة للقبيلة

مرسوم الأمير لعام 2012 خَفَّضَ عدد الأصوات لكل مواطن من 4 إلى 1، وترك بقية النظام الانتخابي كما كان، أي أنه اعتمد عملياً على ما يسمّى في الغرب نظام «الصوت الواحد غير القابل للتحويل» (SNTV)؛ وهو نظام نادر وغير شائع نسبياً. لقد زاد هذا النظام الجديد من صعوبة التصويت لقائمة انتخابية. ونظراً لأن القوائم الكويتية هي قبلية أكثر من أيديولوجية، فقد تضررت القبائل الكبرى في أكبر دائرتين «تضرراً هائلاً وغير عادل». (...) وشعر كبار آل صباح، في أعقاب انتخابات يوليو 2013، بالرضا والبهجة لنتائج جولتي الانتخابات الماضيتين؛ فقد تراجعت قوة المعارضة بالفعل بعدما بدا لهم في عام 2011 أنه يستحيل كبحها، بل خسرت جولات عدة ضدها في المعارك الانتخابية. ومن ثَمَّ، فقد حقّق تغيير النظام الانتخابي في عام 2012 هدفه، المتمثل في «إضعاف قوة بعض القبائل الكبيرة»، التي كانت تعدّ معاقل رئيسة للمعارضة في السنوات الأخيرة (خصوصاً عجمان ومطير).











ستصبح الكويت «ديمقراطية حقيقية»، عندما يُسمح لأغلبية ثابتة في البرلمان بتشكيل الحكومة، ويمكن أن يتحقق هذا في حدود دستور عام 1962.







56 صفحة | يومية سياسية مستقلة | Thursday 12 th June 2008 (40th Year) Issue No (14233) | 100 فلس

اجتماع مهم اليوم يحدّد مسار العلاقة بين السلطتين ومستقبل التنمية في البلاد

"تثّت"... الشعب يسحب الثقة من "مجلس التأزيم"

وثيقة شعبية تناشد الأمير «حل مجلس الأمة حلاً غير دستوري حماية للكويت وأهلها»

تُعتبر جريدة «السياسة» معادية لوجود «مجلس الأمة» بشكل راديكالي، إذ تُطالب بإلغائه نهائياً، وتطالب هنا بحله بشكل «غير دستوري.. حماية للكويت وأهلها»!!! (العيسى) ولكن يعارض البروفيسور مايكل هيرب بقوة أي توجه لحل مجلس الأمة بشكل دستوري أو غير دستوري:

«يجب على صناع القرار في الولايات المتحدة بعث رسالة واضحة ومتسقة إلى الأسرة الحاكمة بأن الولايات المتحدة ستعارض أية محاولة لحلّ البرلمان أو تعطيل قدرته على حجب الثقة عن الوزراء. لا يُناقش هذا الخيار جدياً في الكويت اليوم؛ ولكن فَكَّرَ شيوخ متشددون من آل صباح في هذا الخيار في الماضي القريب، إذ تردد أن الأسرة الحاكمة عقدت على الأقل اجتماعاً داخلياً رسمياً واحداً في عام 2009 لمناقشة «الحل غير الدستوري»».

البدون .. تحت الحصار

منذ 50 عام



www.kuwaitibedoons.com

يجب على السفارة الأمريكية في الكويت أن تتفاعل تفاعلاً أكبر مع «البدون» في الكويت. يوجد في الكويت عدد كبير من السكان «البدون»، أي عديمي الجنسية، (حوالي **100,000**). لا تمنح الحكومة الجنسية بسهولة، ويعود ذلك - جزئياً - إلى أن المواطنة تعني المشاركة في ثروة البلد النفطية.





«البدون» يطالبون بحل قضيتهم.





«البدون» هم كويتيون بكل معيار من المعايير تقريباً، والسياسة الحالية حوّلتهم إلى سكان مهمشين من الدرجة الثانية في بلدهم. وتؤيد الاتفاقيات الدولية بوضوح حقهم في المواطنة... ويجب على السفارة الأمريكية في الكويت أن تتفاعل تفاعلاً أكبر مع «البدون».

الفصل السادس

القبائل الكويتية سبب رئيس لـ«الشلل السياسي».. وبيدها الحل!!(*)

(مايو 2009)



البروفيسور ناثان براون

(*) مقال سياسي تحليلي نوعي مهم بقلم البروفيسور ناثان براون، نقلاً عن موقع مؤسسة كارنيجي للدراسات (بتاريخ 18 مايو 2009)؛ وهي خزان تفكير أمريكي مرموق. البروفيسور براون هو أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن الأمريكية (واشنطن، دي. سي)، وهو باحث متمرس ومؤلف لستة كتب في السياسة والدساتير العربية. يمتلك براون خبرة عميقة في الحركات الإسلاموية والسياسة الفلسطينية وقضايا القانون والدستور والوقف العربية. أحدث كتاب لبراون هو «**مجادلة الإسلام بعد تجدد السياسة العربية**»، عام 2016، 296 صفحة، قسم النشر بجامعة أكسفورد. ويركز براون عمله، حالياً، على الحركات الإسلاموية ودورها السياسي في العالم العربي. (العيسى)

القبائل الكويتية سبب رئيس لـ«الشلل السياسي».. وبيدها الحل!!

يصف الناس الذين يعيشون خلال عمليات تحول ديمقراطية مثيرة، سواء في إسبانيا أو بولندا أو الفلبين، غالباً، تسلسلاً متشابهاً من المشاعر: يبدأ بالأمل، ثم غموض هائل تتبعه نشوة/بهجة غامرة خلال عملية التحول نفسها، وأخيراً «خيبة أمل» شديدة؛ لأن الولادة غير العادية للديمقراطية تؤدّي إلى مناورات سياسية مقيتة يسعى عبرها مختلف الأفراد والجماعات إلى استغلال النظام لتحقيق مصالح «خاصة» و«قصيرة الأجل»!!

سكان العالم العربي محرومون من تجربة مثل هذه المشاعر المثيرة والخبرات المُوَلِدَة لها؛ ولكن الكويتيين كانوا ولا يزالون يعيشون - بدرجة معينة - نسخةً طويلة جداً من التحول الديمقراطي وجرّبوا بعض المشاعر المذكورة أعلاه بتسلسل غريب.

لقد شهد الكويتيون تطور برلمانهم من مجرد غرفة للمناقشات والسجالات إلى مؤسسة سياسية قوية، وراقبوا كيف أصبحت أمور كان يُهمس بها سابقاً بين أربعة جدران تأخذ مسارها تدريجياً لتُنشر في الصحف اليومية بكل حرية، كما شهدوا السماح بتجنيس مجموعات [قبلية] جديدة؛ ما جعل الانتخابات أكثر تنافسية. ونظراً إلى أن تلك التغييرات كانت تدريجية وغير كاملة، لم يحسّ الكويتيون بنشوة تحقيق إنجاز ديمقراطي باهر. فبلدهم اليوم ليس ديمقراطية كاملة، والتحول الديمقراطي استغرق بالفعل أكثر من جيل، والنتيجة مشكوك فيها إلى حد كبير!!!

على الرغم من هذه الاختلافات مع عمليات الدمقرطة (التحوُّل الديمقراطي) المثيرة في بلدان أخرى، فإن التجربة الكويتية لا تخلو من بعض العناصر المألوفة للتحولات الديمقراطية الأخرى. يشعر الكويتيون، اليوم، بشكل كامل وفي الوقت نفسه، بما شعر به نظراؤهم في بداية هذه العملية

ونهايتها، كالغموض وخيبة الأمل اللذين شعر بهما الإسبان في السبعينيات والثمانينيات، واللذين مرّ بهما البولنديون في أحداث متسلسلة بدأت في الثمانينيات وانتهت في التسعينيات.

لم يكن مسار الديمقراطية الكويتية بطيئاً وغير مكتمل فحسب؛ بل كان أيضاً غير منتظم. ويأتي تطور الديمقراطية الكويتية في السنوات الأخيرة بعدما شهدت تراجعاً في السبعينيات والثمانينيات.

لطالما افتخرت الكويت دائماً بتاريخها السياسي، الذي تميّز بأن الأسرة الحاكمة كانت تتشاور مع السكان بدل الحكم بطريقة استبدادية مطلقة. وساعدت على ترسيخ هذا الترتيب الممارسة الاجتماعية المحلية المتمثلة في «الديوانية»، التي تسمح بمناقشة مفتوحة للقضايا السياسية.

أعراف سياسة غير مكتوبة

جرى اعتماد هذا الترتيب رسمياً في دستور عام 1962، وهي وثيقة رعتها الأسرة الحاكمة معتمدة على مشورة قانونية مصرية ومشاركة شعبية كويتية. واستمر العمل بالدستور، بدون تعديله حتى الآن؛ وهو دستور نوعيّ على المستوى العربي، ويسمح بقيام برلمان منتخب يتمتع ببعض السلطة الحقيقية.

مفارقة سياسية ساخرة ومدهشة!!

تطوّر المعنى العمليّ لهذه الوثيقة - كما هي الحال مع أيّ دستور مكتوب - مع مرور الوقت، وأصبح لا يعتمد ببساطة على النص الرسمي فحسب؛ بل على مجموعة من «الأعراف غير المكتوبة» أيضاً. وتُؤَمِّن/ تَضْمَن هذه «الأعراف غير المكتوبة» في الكويت، عموماً، توازن البرلمان وعدم خروجه عن السيطرة. وعندما لم تكف تلك الأعراف سابقاً، قام الحكام بتجنيس مجموعات سكانية جديدة [قبائل] لتحقيق التوازن ضد الناخبين [الحضر] المزعجين في مركز البلد. وكانت المفارقة الساخرة والمدهشة هي

أن تلك المجموعات السكانية الجديدة «نفسها» هي التي ساعدت لاحقاً في الوصول إلى حالة الانقسام والشلل الحالي للنظام السياسي في البلد!!

لم يكن جلب ناخبين جدد كافياً؛ فبعد سلسلة من المشادات مع النواب المشاكسين الذين يرغبون في استخدام الأدوات الدستورية على أكمل وجه ممكن، قام الأمير بحل البرلمان [بشكل غير دستوري] مرتين، في عامي 1976 و1986. وحُكمت الكويت، خلال فترتي حل البرلمان، مثل غيرها من ممالك الخليج؛ أي بواسطة عائلة حاكمة **غير خاضعة للمساءلة**. وأدّى الضغط الشعبي لاستعادة البرلمان في عام 1989 إلى نتيجة عكسية، تمثلت في محاولة الأمير تعديل الدستور واستبدال البرلمان بهيئة أكثر نعومة ومرونة [سميت **المجلس الوطني**].

وانعكست الموجة البطيئة ضد الديمقراطية تماماً في عام 1990، بعدما أدّى غزو العراق الكويت عام 1990 إلى بروز حاجة ملحّة إلى الوحدة الوطنية؛ فتم الاتفاق بين الأسرة الحاكمة والنخبة الكويتية في مدينة جدة على تفعيل العمل بالدستور وعودة البرلمان، بعد تحرير البلاد. وفي السنوات التي تلت الغزو، ضغطت الولايات المتحدة (التي أصبحت حامية للكويت) لاستعادة الديمقراطية. وهكذا، جرى تفعيل الاتفاق المبرم عام 1990 في جدة بين العائلة المالكة والشعب، وعاد البرلمان الكويتي إلى الانعقاد في عام 1992 بحماس وطاقة متجددين. ومنذ ذلك الوقت، شهد الكويتيون انتهاكات بطيئة لمناطق مقدسة في حياتهم السياسية.

تحول الخطوط الحمراء إلى خطوط صفراء!!

يتحدث سكان مختلف المجتمعات العربية، في كثير من الأحيان، عن «خطوط حمراء» يحرم تجاوزها في أنظمتهم السياسية؛ وهي المناطق التي تنتهي عندها حرية التعبير والعمل، والتي يواجه من يتجاوزونها إجراءات قاسية. كانت هذه «الخطوط الحمراء» موجودة، بالتأكيد، في الكويت في الماضي؛ ولكن تحولت، ببطء على مدى العقدين الماضيين، إلى «خطوط

صفراء» يتجاوزها الكويتيون بحذر، لأنها لم تعد تُرهب. وهذا ما أسهم في زيادة الشعور بالغموض في المشهد السياسي الكويتي اليوم.

وتزدهر الصحافة الكويتية الآن بعدما تقلّصت القيود المفروضة عليها، وبعدما كانت سابقاً حكراً على عدد قليل من الصحف اليومية التقليدية الراسخة. وعلى الرغم من حظر الأحزاب السياسية، فإن الكتل والجمعيات السياسية الشبيهة بالأحزاب تعمل علناً، وتتحدى القبائل القانون وتُجرى انتخابات فرعية (تمهيدية) قبل الانتخابات البرلمانية، ويناقش الكويتيون، بحماس، كل أنواع القضايا العامة؛ حتى تلك التي كانت تعدّ حساسة جداً للنشر صحافياً. فمثلاً، أصبحت الانقسامات الطائفية تناقش بصراحة أكثر، ويتم الحديث عن المشاكل الاجتماعية الحساسة على نطاق واسع؛ والمدهش حقاً ربما هي المناقشة العلنية للتنافس السياسي داخل العائلة الحاكمة. ولا يقتصر الأمر على حديث بعض السياسيين صراحة عن وجود انقسامات داخل الأسرة الحاكمة؛ بل تحدُث، أحياناً، انتقادات لأفراد من الأسرة الحاكمة بالاسم. **وقد انهار الخط الأحمر الأبرز في وقت** سابق من هذا العام [2009] عندما قام أعضاء قياديون في الأسرة الحاكمة نفسها بتسريب مناقشات الأسرة وخلافاتها السرية إلى الصحافة.

يثرثر الكويتيون كثيراً حول ما يجب فعله أو تركه، ولكن التغييرات الناتجة الحقيقية ليست أكثر من مجرد كلمات. وقد أثبت البرلمان، على نحو متزايد، أنه على استعداد للاستفادة من المناخ السياسي للتحرك ضد شيوخ بارزين من العائلة الحاكمة، إذ بدأ بحذر في التسعينيات بمجموعة هادئة من التحركات ضد شيوخ معينين؛ وهو مطلب لمحاكمة وزير بارز من آل صباح يشتبه في اختلاسه أموالاً هائلة. **كذلك طالب البرلمان، بأسلوب مهذب وحازم في الآن ذاته، بالفصل بين منصبَي رئيس الوزراء وولي العهد. ونجحت هذه الجهود بمعظمها، إذ جرى في نهاية المطاف - مثلاً - الفصل بين منصبي رئيس الوزراء وولي العهد.**

في السنوات الأخيرة، ضَغَطَ النواب لتحقيق المزيد وتحركوا ضد شيوخ بارزين؛ بل حاولوا، في مناسبات عديدة، استجواب رئيس الوزراء - وهو من آل صباح - وحجب الثقة عنه، وهو حق دستوري لهم «نظرياً»، وإن لم يكن قد سبقت لهم ممارسته مطلقاً(*)، وتعدّ مجهودات الأسرة الحاكمة لمنع مثل هذه الممارسة الآن جوهر الأزمة السياسية في الكويت. وتراوحت هذه المجهودات من النصح (كالقول: تذكروا أن هذا هو أميركم في المستقبل! وهنا تحدث مفارقة تشير إلى أن الأمير قفز على الدستور وبت في أمر الخلافة بعد ولي عهده الحالي)... والسماح بترويج شائعات عن احتمال حل البرلمان [بطريقة غير دستورية].

دوخة وتوهان
والحل «غير الدستوري» يلوح في الأفق!!

الواقع أن الخطوط الحمراء المقيدة للديمقراطية ليست هي الوحيدة التي انهارت؛ بل أصبح حتى الخط الأحمر، الذي انبثق منذ عام 1992 بأن الدستور سيتم اتباعه والعمل به دائماً، هو نفسه في خطر. **ولذلك، يُناقش احتمال حدوث حل [غير دستوري] ثالث للبرلمان علانية وبصراحة، وربما اقترب ذلك من التحقق في وقت سابق من هذا العام [2009]. ويتحدث [بعض] الكويتيين الآن كما لو أن «الحل غير الدستوري» يعدّ خياراً «دستورياً» طبيعياً. ويبدو أن ثمة أصواتاً قوية في الأسرة الحاكمة تدعو إلى استخدام هذه الأداة التي تبرؤوا منها سابقاً، بعد تحرير الكويت. وحتى الآن، قام الأمير الحالي بحل البرلمان دستورياً فقط، إذ دعا فوراً إلى انتخابات جديدة؛ ولكن الحل الدستوري تكرر إلى درجة جعلت الكويتيين يشعرون بدوخة وتوهان من كثرة الحملات الانتخابية واستمرارها.**

(*) لأن العرف السياسي «غير المكتوب» يمنع ذلك. (العيسى)

تآكل الخطوط الحمراء مربك وليس مبهجاً!

في الحقيقة، يتزايد حديث الكويتيين عن أن تآكل الخطوط الحمراء يعدّ أمراً مربكاً أكثر من كونه مبهجاً. ولكن ترى: ما القواعد التي تحكم اللعبة السياسية بالكويت؟ المسألة ليست أن جميع القيود انهارت، وقُبض على منظمي الانتخابات القبلية الفرعية، وكُبح النواب الشرسون؛ بل إن التهديد بحل البرلمان [بطريقة غير دستورية] يشير إلى أن تدابير أوسع بكثير قد تتخذ(*).

ولعل جوهر الشعور بالارتباك والحيرة السياسية يعود إلى تزايد الضبابية عن الحد الفاصل بين ما هو مقبول وبين ما هو غير مقبول في الممارسات البرلمانية. ومن المقلق، كذلك، **الشلل [السياسي والتشريعي والاقتصادي] الناجم عن ذلك الوضع، مع قيام كثير من الزعامات والجماعات بالسعي إلى تحقيق مطالبها بشراسة؛ وهو ما يشير إلى أنهم لا يكتفون بحق التصويت، بل يريدون أيضاً حق النقض (الفيتو)**. لقد تعطّل الإصلاح الاقتصادي والتشريعات الحيوية وكثير من المشاريع الكبرى لقيام بعض النواب المؤثرين بمنع أو تأخير إقرارها. **ومن ثَمَّ، فإن السياسة الكويتية تبدو، ظاهرياً، كأنها تتحرك بنشاط؛ ولكنها، في الحقيقة، لا تحرز تقدماً مطلقاً!**

هل التجربة الديمقراطية الكويتية في ورطة؟

إن ما يهدد الديمقراطية الكويتية، بصورة مباشرة، ليس التآكل التدريجي

(*) استشراف صائب من البروفيسور براون؛ فقد سحبت السلطات الكويتية، بالفعل في السنوات الأخيرة، الجنسية من ناشطين سياسيين معارضين كويتيين. ويشير الدكتور كريستيان كوتس أوريكسن في مقال حديث إلى أنه «جُرِّد 33 كويتياً من جنسياتهم خلال 2014–2015 وهو إجراء غير مسبوق وتكتيك وصفته مؤسسة فريدوم هاوس بأنه «أداة سياسية ضد منتقدي الحكومة»». كذلك يشير البروفيسور شفيق الغبرا في ورقة حديثة أيضاً إلى أن عدداً من الشابات والشبان تركوا الكويت وإن بصورة مؤقتة قبل صدور الأحكام في حقهم إلى دول كتركيا وبريطانيا وغيرهما. انظر أيضاً: الفصل السابع: «مؤشرات على توجه لـ «إلغاء الليبرالية السياسية» في الكويت.. بعد صعود القبائل سياسياً!!»، ص-155. (العيسى)

لوضوح المسار السياسي - فجوهر الديمقراطية على أية حال هو الحيرة وعدم اليقين -، ولكن خيبة الأمل التي تسببت فيها الممارسة الديمقراطية البرلمانية. وربما أكثر ما يُثبت ذلك هو تراجع العزيمة الديمقراطية لرافدين مُهمين كانا من أهم أنصار الديمقراطية الكويتية، وهما: مجتمع الأعمال المحلي والولايات المتحدة.

لقد شهدت نخبة رجال الأعمال التقليدية، التي كانت تمثل العمود الفقري للنظام الدستوري في جيل سابق، قيام البرلمان بشلّ عملية اتخاذ القرارات وتحوّل البرلمان إلى تجمع من نواب القبائل والأحياء؛ ما جعله أكثر اهتماماً بتأمين فوائد وخدمات للناخبين من تحويل الكويت إلى مركز اقتصادي دولي مؤثر. كذلك تراجعت القوة الاقتصادية لنخبة رجال الأعمال التقليدية في الكويت نسبياً، بعدما دخل لاعبون اقتصاديون جدد إلى المشهد.

وقد اتبعت الولايات المتحدة أسلوباً عجيباً تجاه الديمقراطية في الكويت؛ ففي التسعينيات، أي في الوقت الذي لم تكن تهتم فيه بنشر الديمقراطية في العالم العربي، كان الدعم الأمريكي للديمقراطية الكويتية حاسماً. وتحت قيادة جورج دبليو بوش؛ أي عندما جعلت الولايات المتحدة نشر الديمقراطية ركيزة محورية في سياستها الخارجية المعلنة، تحوّلت الأولويات الأمريكية في الكويت بحدة إلى الاتجاه المعاكس.

جميع الكويتيين من الذكور والإناث يتعرّضون لـ «خطر فقدان كامل حقوقهم السياسية»!!

لقد كانت العلاقة الأمريكية مع الكويت مهمة، وكانت تهدف، في المقام الأول، إلى نقل المعدّات والقوات من العراق وإليه. وكانت الولايات المتحدة ترى التطورات الداخلية الكويتية ذات أهمية ثانوية؛ ولكن عندما اتضح أن البرلمان الكويتي أصبح ملتقى للإسلامويين من مختلف الاتجاهات للعمل بحرية، اعتبرت الولايات المتحدة رسمياً البرلمان الكويتي مؤسسة «غير صديقة»، ومن المؤكد أن حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية

الكاملة لفت انتباه أمريكا؛ ولكنها لم تأبه لحقيقة أن «**جميع الكويتيين من الذكور والإناث، على حد سواء، يتعرضون لخطر فقدان كامل حقوقهم السياسية**»!! قد يكون هناك تحول طفيف تحت إدارة الرئيس الأمريكي الحالي أوباما، إذ عَبَّرَت السفيرة الأمريكية الحالية عن أملها في أن يحل الكويتيون مشاكلهم بوسائل دستورية؛ ولكنّ الولايات المتحدة أصبحت أكثر ضعفاً وانشغالاً مما كانت عليه قبل عقد من الزمن.

لن تحل الانتخابات التي ستجرى اليوم المأزق السياسي في الكويت أكثر مما فعلت انتخابات العام الماضي. وسوف يشهد البرلمان القائم خروج بعض الوجوه المألوفة، ودخول شخصيات جديدة مكانها. إن الديناميات الأساسية للبرلمان لا يحتمل أن تتغير؛ لأنه سيبقى هيئة غير موحدة، إذ تهيمن عليه مختلف الاتجاهات، ويغار على سلطته بجنون وغير متأكد من كيفية استخدامها، ويحب الإثارة، ولا يحترم شيوخ الأسرة الحاكمة، ويحرص بشدة على تقديم خدمات شخصية للناخبين.

تحذير:
المجتمع الكويتي «مسيس» بصورة مذهلة و«لن» يسمح بحل «غير دستوري» ثالث للبرلمان!!

الحل غير الدستوري للمجلس قد يعالج بعض هذه المشاكل، لفترة قصيرة. وقد يستقبل هذا الإجراء بحبور في بعض الدوائر والتسليم في دوائر أخرى؛ **ولكن المجتمع الكويتي مسيس بصورة مذهلة، ويملك المواطنون الكويتيون مشاعر قوية وعميقة للغاية عن نوع النظام السياسي الذي يستحقونه. ومن ثَمَّ، لن يسلموا بالأمر الواقع طويلاً**(*).

(*) عن إمكانية حدوث حل غير دستوري لمجلس الأمة يؤكد البروفيسور مايكل هيرب: «وفي السنة التالية لفوز المعارضة في انتخابات عام 2006 كان هناك حديث كثير في الكويت عن «حل غير دستوري» لمجلس الأمة. ولكن اتضح أيضاً بشكل متزايد، وكما أخبرني خصوم أقوياء للإصلاح السياسي في ربيع عام 2007، أن الوقت الذي يمكن فيه اعتبار مثل هذا الخيار جدياً «قد مضى» وأن

الحل:
«إصلاح عيوب الممارسة الديمقراطية» الكويتية الحالية
هو الخيار الأسلم لتحقيق الاستقرار السياسي على المدى الطويل!!

الخيار الآخر بالنسبة إلى الكويت بدلاً من الحل غير الدستوري للبرلمان هو إصلاح عيوب الممارسة الديمقراطية المحلية(*)؛ وهو، بالتأكيد، أكثر أمناً وأقل خطورة على المدى الطويل من حيث الاستقرار السياسي والأمن الداخلي. ولكن ذلك الخيار لن يكون سهلاً؛ لأنه يتطلب الخطوات البنيوية الصعبة الآتية:

(1) أن تتعلم العائلة الحاكمة قبول فكرة المساءلة؛

(2) وأن يتعلم النواب فكرة العمل التعاوني لتحقيق الصالح العام [قبل الخاص]؛

(3) وأن يقوم مهندسو الانتخابات بتصميم نظام انتخابي يكافئ القبلية بصورة أقل؛

(4) وأن تتقبل الجماعات المختلفة في المجتمع الكويتي أن حق التصويت لا يعني حق النقض (الفيتو، VETO).

هذا الخيار سيتطلب إصلاحاً دستورياً جوهرياً؛ ولكن المفارقة العجيبة هي أن مثل هذا الإصلاح لا يمكن أن يحدث بدون تعاون الزعامات القبلية السياسية نفسها التي أثبتت أنها بارعة جداً في إيصال النظام السياسي الحالي إلى حالة من الأزمة والشلل!

الأسرة الحاكمة ليس لديها الموارد السياسية والإرادة للحد بصورة أحادية من سلطات البرلمان الدستورية». (العيسى)

(*) انظر الفصل السابع: مؤشرات على توجه لـ «إلغاء الليبرالية السياسية» في الكويت.. بعد صعود القبائل سياسياً!!، ص-155. (العيسى)



في يوم تاريخي خالد من حياة دولتنا الفتية

وقع سمو الأمير الدستور

ير البلاد المفدى يبارك في كلمته السامية هذه الخطوة المباركة

يس المجلس التأسيسي ووزير الداخلية يتشرفان باستلام الدستور

أخبار الكويت

جريدة يومية سياسية

صاحب الامتياز ورئيس التحرير عبد العزيز فهد المسلم

٦ صفحات ٤٠ فلسا

دار أخبار الكويت

توقيع الدستور عام 1962

جرى اعتماد هذا الترتيب رسمياً في **دستور عام 1962**، وهي وثيقة رعتها الأسرة الحاكمة معتمدةً على مشورة قانونية مصرية ومشاركة شعبية كويتية. **استمر العمل بالدستور بدون تعديله حتى الآن؛ وهو دستور نوعيّ على المستوى العربي ويسمح بقيام برلمان منتخب يتمتع ببعض السلطة الحقيقية.**



الوطن

استقالت الحكومة

وصدر أمر أميري بحل مجلس الأمة

تكليف جابر الأحمد بتشكيل الوزارة الجديدة ولجنة لتنقيح الدستور والاستفتاء عليه

نص كلمة صاحب السمو

أول حل غير دستوري لمجلس الأمة عام 1976



القبس

أمر أميري بحل مجلس الأمة.. وتعطيل بعض مواد الدستور

الأمير: الكويت لن تتخلى عن المسيرة النيابية

ثاني حل غير دستوري لمجلس الأمة عام 1986



الوطن

مجلس وطني انتقالي لتقييم التجربة النيابية

■ المحافظة على الوحدة الوطنية وسد الطريق على أي بادرة لشق الصف

■ الإقبال على الحوار كان شاهد صدق على المشاركة الجادة بتحمل المسؤولية

٥٠ بالانتخاب و٢٥ بالتعيين بينهم وزراء

أعضاء المجلس ٧٥ ومدته ٤ سنوات

■ من مهماته: درس سلبيات الماضي واقتراح القواعد والضوابط

المجلس الوطني لعام 1990: بديل «ناعم» لمجلس الأمة المنحلّ... لم ينجح!!





تتحدّى القبائل القانون وتُجري انتخابات فرعية (تمهيدية) قبل الانتخابات البرلمانية. (براون)



ناخب يشكر «نائب خدمات» على جهوده!!



ناخب يشكر «نائب خدمات» على جهوده!!

الفصل السابع

مؤشرات على توجه لـ «إلغاء الليبرالية السياسية» في الكويت.. بعد صعود القبائل سياسياً!!(*)

(يونيو 2016)





البروفيسور دانييل برومبرغ، وشعار «مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط» (POMED)

(*) ورقة بقلم البروفيسور دانييل برومبرغ، زميل رفيع غير مقيم في «**مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط**» (POMED). وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج تاون الأمريكية، حيث يدير برنامج الماجستير في الديمقراطية والعلوم السياسية. يعد البروفيسور برومبرغ خبيراً بارزاً في مرونة الدول الاستبدادية وديناميات الإصلاح السياسي في العالم العربي والعالم الإسلامي الأوسع. كما أنه متخصص بارز في إيران. وأصدر في أبريل 2016 كتاباً من تحريره مع فريده فرحي بعنوان «**القوة والتغيير في إيران: سياسات النزاع والتصالح**». «**مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط**» هو منظمة غير حزبية وغير ربحية مقرها واشنطن، دي. سي. وهو مكرس لدراسة كيفية تطوير ديمقراطيات حقيقية في الشرق الأوسط وكيف يمكن للولايات المتحدة دعم هذه العملية على أفضل وجه. يعمل «**مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط**»، عبر الحوار والبحث والمناصرة، على تقوية المجموعات المؤيدة للسياسات الأمريكية والتي تدعم بشكل سلمي الإصلاح في الشرق الأوسط. (العيسى)

مؤشرات على توجه لـ «إلغاء الليبرالية السياسية»
في الكويت.. بعد صعود القبائل سياسياً!!

ملخص:

- جرى تضييق للحريات السياسية في الكويت عبر عملية تهدف على ما يبدو إلى «إلغاء الليبرالية السياسية». وتعد الكويت النظام الملكي الأكثر انفتاحاً وتعددية في منطقة الخليج والشريك الأمني الرئيس للولايات المتحدة.
- جاء هذا التضييق في سياق تهديدات أمنية إقليمية، ولكن عملية «إلغاء الليبرالية السياسية» هي في الأساس نتيجة لعوامل محلية، خاصة رغبة عائلة الصباح الحاكمة في «كبح» الطموح السياسي المتزايد للقبائل التي أصبحت ذات «قوة سياسية مزعجة»!!
- النظام السياسي الكويتي اليوم «تائه» و«يسير على غير هدى». ومع وجود القليل من الإجماع داخل المعارضة أو العائلة الحاكمة حول كيفية إعادة تعزيز قواعد اللعبة السياسية المقبولة على نطاق واسع والعمل وفقاً لها، فإن نظام تقاسم السلطة الهش الذي وجّه سياسات الكويت بشكل غير مثالي لعقود قد «ينهار»!!
- الأمر متروك لقادة المعارضة وصناع القرار الرئيسين في عائلة الصباح لوضع حل للمأزق الحالي. وقد يكون أحد الحلول هو القيام بـ «حوار وطني» شامل حول الإصلاح. ويجب أن يحدث حوار جاد وهادف ليس فقط بين الدولة والمجتمع ولكن أيضاً داخل المعارضة «المنقسمة»!!
- ينبغي أن تكون عملية «إلغاء الليبرالية السياسية» في الكويت مصدر «قلق عميق للولايات المتحدة»، لأنها ستوسع الفجوة بين الدولة والمجتمع وتضعف «النظام الملكي» نفسه المتحالف مع الولايات المتحدة. وينبغي للولايات المتحدة أن ترحّب بأي مبادرة جادة لإجراء حوار وطني جاد يشمل «جميع فئات المجتمع».

مقدمة في السياسة الكويتية:
حدود السياسة كوسيلة لإدارة النزاع

قبل الربيع العربي عام 2011 بفترة طويلة، كانت التعددية النسبية والتنافس السياسي النسبي في الكويت يميزانها عن كثير من البلدان العربية، وخاصة ممالك الخليج المجاورة. يوجد في الكويت برلمان منتخب (مجلس الأمة) منذ عام 1963 ولكنه مزعج جداً أحياناً، وحصلت النساء على حق التصويت والترشح في عام 2005. يتكون مجلس الأمة من غرفة واحدة تشمل 50 نائباً يتم انتخابهم بشكل تنافسي مباشر ولكن ضمن قيود تفرضها العائلة الحاكمة!! ويقوم مجلس الأمة بصياغة القوانين الوطنية ويمثل مجموعة واسعة من المصالح. وتفتخر الكويت بوجود مجتمع مدني نشط ووسائل إعلام حيوية وجريئة تنتقد بانتظام سياسات الحكومة خاصة في ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية. **ولكن كما علمت في زيارة قمت بها مؤخراً إلى الكويت، فقد بدأت الحريات السياسية تضيق وتتقلص بشكل كبير [وهو ما سنطلق عليه عملية «إلغاء الليبرالية السياسية»]، ما يجعل من الصعب الحفاظ على القواعد والمؤسسات التي حافظت على استمرارية النظام السياسي.**

بعكس الأنظمة البرلمانية الديمقراطية الحقيقية،
«لا يعتمد» حاكم الكويت على الأغلبية في مجلس الأمة لكي يحكم،
بل يمكن للأمير بالفعل تشكيل الأجندة التشريعية «بدون الحاجة» لهذه الأغلبية!!

ويسمح هذا النظام الهجين والمعقّد بتعددية ومنافسة انتخابية تتحكم بها الدولة مع إعطاء الأمير وحلفائه في العائلة الحاكمة السلطة المطلقة، بما في ذلك سلطة دستورية واسعة لـ «عرقلة» إرادة مجلس الأمة!! فعلى سبيل المثال، لا يمكن التصويت لطرح الثقة بالأمير. ويمكن لمجلس الأمة استعمال مثل هذا التصويت ضد الوزراء الفرديين فقط ولكن ليس ضد مجلس الوزراء ككل أو رئيس الوزراء القائم. أكثر من ذلك، يتمتع الأمير بسلطة دستورية لتعيين 15 وزيراً، ينتمي معظمهم عادةً إلى عائلة الصباح، ويصبحون بحكم مناصبهم

أعضاء في مجلس الأمة، وبذلك يصل عدد النواب إلى 65 عضواً. **وقد شكّل الوزراء غير المنتخبين تحالفات مع نواب منتخبين بطرق «تقوض» قدرة مجلس الأمة على العمل بشكل فعّال ومستقل. ونتيجة لذلك، وبعكس الأنظمة البرلمانية الديمقراطية الحقيقية، «لا يعتمد» الحاكم في الكويت على الأغلبية في مجلس الأمة لكي يحكم، بل يمكن للأمير بالفعل تشكيل الأجندة التشريعية بدون الحاجة لهذه الأغلبية**. تاريخياً في الكويت، عندما تصبح الآليات المستخدمة للحد من سلطة مجلس الأمة غير عملية أو غير فعالة، أو عندما تحرج أصوات طرح الثقة ببعض الوزراء النظام الملكي، استعمل أمراء آل صباح المتعاقبون حقهم الدستوري لحل مجلس الأمة بشكل دستوري أو غير دستوري. **ولذلك فإن هذا التصميم «المختل» للنظام السياسي الهجين في الكويت يزيد الصراع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ويؤججه!!**

وبالرغم من هذا الميل نحو الصراع والحل الدوري، فإن معظم القادة السياسيين الكويتيين قبلوا أو اختاروا التعايش مع هذا النظام البرلماني «المختل» كما هو قائم حالياً بسبب عاملين:

أولاً، يلعب مجلس الأمة دوراً حيوياً في توزيع المنافع الاقتصادية-الاجتماعية لصناعة النفط بشكل واسع على المواطنين، وهي المنافع المملوكة للدولة والتي «**تسيطر عليها فعلياً وحصرياً عائلة الصباح**». ونظراً إلى أن معظم النواب يضيعون طاقاتهم في الضغط (LOBBYING) على وزراء الحكومة الأقوياء لضمان وصول هذه المنافع إلى ناخبيهم، فإن العديد منهم لا يهتمون كثيراً بالتكتل معاً بأي طريقة مستدامة لتحدي القواعد الأساسية الحالية للعبة السياسية.

ثانياً، يؤيد الزعماء السياسيون نظام تقاسم السلطة الذي يقوم على أساس الهُوية ويعتبر الأمير هو الحكم النهائي بين الفرقاء، وحاولوا الاستفادة من هذا النظام. ويركز هذا النظام على التنافس بين أربع فئات هُوية اجتماعية-سياسية رئيسة، أو ثقافات فرعية:

(أ) قطاع الأعمال الحضري السني ومجتمع المهنيين الحضري السني (كلاهما علماني)؛

(ب) قطاع الأعمال والمجتمع المهني الحضري الإسلاموي السني؛

(ج) القبائل السنية التقليدية؛

(د) الأقلية الشيعية (نحو 30 في المائة من سكان الكويت البالغ عددهم 1,3 مليون)[1].

ولأن كل ثقافة فرعية أو فئة هوية تخشى أن يستخدم أحد منافسيها مجلس الأمة والعملية التشريعية لفرض إرادته على الآخرين، اختار معظم النواب التعايش مع نظام سياسي «مُختل» يعطي السلطة النهائية المطلقة للعائلة الحاكمة.

وكان دور الأمير المهيمن مهماً بشكل خاص للأقليات الدينية والأيديولوجية (مثل الشيعة والليبراليين) الذين عادة ما يتمتعون بتمثيل رسمي محدود في مجلس الأمة مقارنة بفئات الهوية الأخرى (الإسلامويين والقبليين). واعتمد الشيعة وقادتهم في قطاع الأعمال ذي التوجه العلماني على الأمير لحمايتهم من التشريعات التي يعدونها معادية لاستقلالهم المجتمعي وتقاليدهم الدينية والثقافية المتميزة (مثل محاولة فرض قوانين الشريعة التي قام بها الإسلامويون السنة وحلفاؤهم القبليون). وبالمثل، كان هناك دائماً داخل قطاع الأعمال السني، ذي التوجه العلماني، إنتليجنسيا ليبرالية (مثقفون ليبراليون) ينظر قادتهم إلى الإسلامويين بشك وريبة ولكنهم لا يملكون قاعدة اجتماعية قوية مثل تلك التي لدى القيادات الإسلاموية أو القبلية[2]. **واستغل الأمير وحلفاؤه اعتماد الليبراليين والشيعة - في مرحلة سابقة -على الأسرة الحاكمة لكبح الإسلامويين وضبطهم مع دعوة مجموعات جديدة - مثل القبائل السنية - إلى المشاركة في اللعبة السياسية كوسيلة لضمان استمرارية صراعات الهُوية وبالتالي جعل جميع فئات الهُوية معتمدة على سلطة الأمير وحمايته**[3].

2005–2014 : أزمة الهُوية السياسية أو أزمة الديمقراطية؟

إن مأزق الكويت السياسي الحالي يعود إلى مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية التي أدت إلى تآكل أسس نظام تقاسم السلطة على مدار العقد الماضي. فعلى الجبهة الداخلية، ازداد الانقسام بين الفئات الحضرية ذات التوجهات العلمانية وخصومها في القطاعين القبلي والإسلاموي السني خلال منتصف العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين [2001–2010]، إذ حاول كل طرف أن يتفوق على الآخر تنظيمياً. ففي عامي 2005 و2006، نظّم الطلاب ومنظمات المجتمع المدني سلسلة من المظاهرات بهدف تقليص عدد الدوائر الانتخابية من 25 دائرة إلى 5 دوائر وهو ما تحقق لاحقاً. **وكما أشارت كريستين ديوان، كان المحتجون عازمين على كبح النفوذ المتزايد للقبائل، وهو قطاع محافظ اجتماعياً أصبح يشكل 60% من المواطنين الكويتيين بحلول منتصف العشرية الأولى. لقد كانت القبائل الكبرى أبرز المستفيدين من نظام الـ25 دائرة، وتسبب تقليص عدد الدوائر في غضب قادة القبائل الثلاث الكبرى[4]، ما جعلهم ينتقمون عبر مهاجمة الحكومة بعبارات صارمة وقاسية.**

وصعّد النواب القبليون في عام 2009 المواجهة عبر كشف فضيحة فساد مالية ضخمة [فضيحة الإيداعات المليونية] في مجلس الأمة تورط فيها بعض أفراد أسرة الصباح بما في ذلك رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح شخصياً[5]. ووصلت المواجهة – التي تفاقمت بسبب صراعات الأجنحة داخل الأسرة الحاكمة نفسها على السلطة – إلى ذروتها في نوفمبر 2011، عندما طالب نواب قبليون وإسلامويون وبعض الليبراليين باستجواب رئيس الوزراء، الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، حول مخالفات مالية مزعومة في الحكومة. وبالرغم من أنه نجا في السابق مرتين من عملية تصويت بـ «عدم التعاون» معه، فإن مطالبة مجلس الأمة باستجوابه هذه المرة ساندتها أسابيع من الاحتجاجات الضخمة في الشوارع توجت في 16 نوفمبر 2011، باقتحام

مجلس الأمة من قبل مجموعة من زعماء المعارضة. وغضب الأمير بسبب هذا التحدي غير المسبوق، وأقال رئيس الوزراء وحل الحكومة وحل مجلس الأمة، ثم حدد موعد لانتخابات جديدة في فبراير 2012.

حاول نواب المعارضة في مجلس فبراير 2012 تأسيس تحالفات إصلاحية نوعية ضد الحكومة «حتى مع خصومهم» وهو ما «أرعب الحكومة»!!

لم تكن نتيجة هذه الانتخابات هي ما كان يأمله الأمير. فلم يقتصر الأمر على احتواء مجلس الأمة الجديد على 34 نائباً معارضاً، وهو أكبر عدد لنواب المعارضة في تاريخ الكويت، بل كان كثير من أولئك النواب ناريين ومتحمسين لتأثرهم بثورات الربيع العربي عام 2011. وبدا، على الأقل ظاهرياً، **أنهم مستعدون لصنع مبادرة نوعية لتأسيس تحالفات إصلاحية ضد الحكومة «حتى مع خصومهم» وهو أمر كان مفقوداً جداً في الساحة السياسية و«يرعب الحكومة»**.

أثارت جهود نواب سلفيين وقبليين لتنفيذ مبادرات إسلاموية قلق «الليبراليين والشيعة»، وهو الأمر الذي يضمن «استمرار صراعات الهُوية في العمل لصالح الأمير»!!

ولكن بدلاً من صياغة رؤية مشتركة للتغيير السياسي، سرعان ما انهمك بعض النواب الجدد في سلسلة من صراعات الهُوية المريرة، والتي نشأت جزئياً بسبب جهود بعض النواب السلفيين والقبليين لتنفيذ مبادرات إسلاموية، بما في ذلك تغيير دستوري من شأنه جعل جميع القوانين الجديدة موافقة للشريعة الإسلامية. **أثارت هذه الجهود قلق فئات الهوية الليبرالية والشيعية، وهو الأمر الذي يضمن استمرار صراعات الهُوية في العمل لصالح الأمير وحلفائه، حتى عندما واجهت السلطة التنفيذية ما يعد أقوى مجلس أمة معارض في تاريخ الكويت**[6]**. وهكذا تعرضت مبادرة تأسيس تحالف إصلاحي سياسي**

عريض لضربة أخرى في عام 2012، عندما كثفت القبائل مواجهتها مع العائلة الحاكمة. وزُرعت بذور هذا التطور في يونيو 2012 عندما أعلنت المحكمة الدستورية أن حل مجلس 2009 كان غير صحيح، ما جعل جميع الانتخابات التي تلت ذلك (بما في ذلك انتخابات فبراير 2012) غير صحيحة. واستغل الأمير هذه الفرصة، إذ قام بتعليق عمل مجلس الأمة ثم أعلن تغيير النظام الانتخابي حيث قلل عدد المرشحين الذين يمكن أن يختارهم الناخب من أربعة إلى واحد فقط. وأثّر هذا التغيير سلبياً في أكبر ثلاث قبائل التي كانت تستفيد كثيراً من نظام الأصوات الأربعة حيث كان يسهل فوز مرشحيها. وكانتقام قاد النائب السابق مسلَّم البراك في أكتوبر 2012 مظاهرات عامة حاشدة وأصدر تحذيراً عاماً موجهاً إلى الأمير قائلاً: «لن نسمح لك.. يا سمو الأمير.. لن نسمح لك.. أن تمارس الحكم الفردي»!! وردت الأسرة الحاكمة بالمثل على هذا الانتقاد غير المسبوق، إذ أجرت انتخابات جديدة في ديسمبر 2012 ولكن قاطع تلك الانتخابات الإسلامويون والقبليون المخضرمون، ونتج عن هذه الانتخابات مجلس أمة يضم 17 عضواً شيعياً ، وهو أعلى رقم للنواب الشيعة في تاريخ الكويت ، ومجموعة كبيرة من النواب «المستقلين الموالين للحكومة» [!!!][7]. وبعد تعزيز موقعها، اتخذت الحكومة إجراءات قمعية صارمة، إذ حُكم على مسلَّم البراك نفسه بالسجن لمدة خمس سنوات في عام 2013 (وتم تخفيف الحكم إلى سنتين في الاستئناف)، في حين حوكم أكثر من 60 من أنصاره وأفراد أسرته بتهمة «إهانة» الأمير وغيرها من الأفعال.

وتراجعت إمكانية حدوث أي نوع من المصالحة بين القبائل والأسرة الحاكمة نتيجة لتزايد حدة الصراعات القائمة على الهُوية. ولم ينس الشيعة والليبراليون الجهود الأخيرة التي بذلها بعض النواب الإسلامويين والقبليين لفرض تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل غير مباشر. وشجعت مثل هذه المواقف الأمير على أن يقوم في يوليو 2013 بحل مجلس الأمة مجدداً وتحديد موعد لانتخابات جديدة مرة أخرى. وفي حين قاطعت المعارضة الإسلاموية والقبلية الانتخابات، رحّب بعض الشيعة والليبراليين بتلك الفرصة لإعادة تأسيس

وجودهم في مجلس الأمة على حساب الإسلامويين والقبليين. وكما كان متوقعاً، لم يكن مجلس الأمة الجديد مكدساً بالمستقلين المؤيدين للنظام فقط، ولكن أيضاً بممثلي الطوائف السنية العلمانية والشيعة الذين كان كثير منهم يتطلعون إلى الأمير لحماية مصالحهم المجتمعية.

وهكذا أصبح مجلس الأمة مؤسسة سهلة الانقياد و«مطيعة» للسلطة التنفيذية إلى حد كبير، ولكن إضعاف مجلس الأمة لم يكن يعني العودة إلى القواعد الهجينة القديمة لسياسة تقاسم السلطة. بل بالعكس، نظراً إلى أن مجلس الأمة كان تقليدياً يلعب دوراً محورياً في توجيه النزاعات داخل المجتمع وبين المجتمع والدولة، فإن تراجع دوره كشف عن حالة من الاحتقان السياسي المتزايد والخطر في قلب النظام السياسي.

2014–2015:
الضغوط الإقليمية تؤدي إلى مزيد من الانغلاق السياسي

أدّى الاضطراب السياسي المتصاعد والتهديدات الأمنية المتزايدة في الخليج والعالم العربي الأوسع في عامي 2014 و2015 إلى زيادة تآكل نظام تقاسم السلطة القديم. وفي الواقع، كان استقرار الكويت يعتمد منذ فترة طويلة على قدرة حكامها على حماية السياسة الداخلية للبلاد وديناميكيات تقاسم السلطة من الضغوط الخارجية مع اتباع سياسة تفاعل إيجابي مع جيرانها على نطاق واسع بما في ذلك إيران. ولكن بحلول عام 2014، قوضت ثلاثة تطورات توازن هذه العملية الصعبة:

أولاً، الهزات الارتدادية المستمرة منذ الثورات العربية عام 2011. فبالنسبة لقادة الخليج، بدا أن الانتفاضات تهدّد استمرارية تلك الدول وكذلك نظام التحالفات الإقليمية الذي كان يحمي مصالح الأسر الحاكمة. **لقد كانوا قلقين بشكل خاص من أن الانتفاضات العربية قد تُلهم ناشطين سياسيين في مجتمعاتهم للتحالف مع ناشطين مشابهين في العالم العربي الأوسع. وبزغت هذه المخاوف حقاً عندما أعلنت جماعات إسلاموية كويتية في يوليو 2013 أنها**

ستقاطع الانتخابات احتجاجاً على دعم الأمير انقلاب الجيش المصري على الرئيس محمد مرسي الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين. واقترح مجلس التعاون الخليجي في عام 2014 اتفاقية أمنية خليجية جديدة تتضمن بنداً يفرض على أي حكومة خليجية تسليم أفراد من دول خليجية أخرى إذا زُعم أنهم شاركوا في «أنشطة سياسية» ضد أي دولة خليجية أو «هددوا أمنها»[8] **ونظراً لاعتبار هذا البند «تدخلاً غير مبرر» في سيادة الكويت وتهديداً لتقاليدها الديمقراطية، رفض النواب من جميع فئات المعارضة الرئيسة في أبريل 2014 إقرار الاتفاقية**[9]. ولكن هذا الرفض لم يردع حكومة الكويت عن مقاضاة المعارضين الجريئين الذين كانت مواقفهم، كما زعمت الحكومة، معادية ليس للكويت فقط، بل لجيرانها في الخليج العربي. (...) واستندت السلطات الكويتية في كثير من التهم الموجهة إلى المعارضين إلى بنود تلك الاتفاقية الخاصة بالتعاون الأمني الإقليمي.

وكان التطور الثاني هو القلق المتزايد في الكويت والولايات المتحدة بشأن المنظمات الكويتية المشتبه في تمويلها الجماعات الجهادية التي تقاتل النظام السوري. **وأثار تعيين سلفي بارز، د. نايف العجمي، في أبريل 2014، وزيراً للعدل ووزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية، احتجاجاً علنياً من ديفيد كوهين، وكيل وزارة الخزانة الأمريكية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية. وأدى تأكيد كوهين أن «حليفتنا الكويت أصبحت مركز جمع التبرعات للجماعات الإرهابية في سوريا» إلى نقاش حاد في مجلس الأمة وأدى كذلك إلى بدء حملة من قبل السلطات الكويتية ضد الجمعيات الخيرية الإسلامية**[10]. ونتج عن هذه الأحداث - بقصد أو بدون قصد - تأثير مزعج على نشاط المجتمع المدني!!

والتطور الثالث هو التأثير الضار للصراع المتزايد بين إيران والسعودية وديناميكية النزاع السني-الشيعي المرتبطة به في منطقة الخليج وما وراءها خاصة في سوريا والعراق. وكما ذكرنا آنفاً، سعى قادة الكويت منذ فترة طويلة إلى الحفاظ على نظام متوازن لتقاسم السلطة، بما في ذلك الحفاظ على علاقة

ودية مع الأقلية الشيعية. **كانت استمالة قادة الشيعة، كما ذكرنا، ركيزة أساسية من استراتيجية أسرة آل صباح في الحكم. ولهذا الغرض، حاولت الحكومات الكويتية المتعاقبة الحفاظ على علاقات طبيعية مع إيران، وهي سياسة لا تروق للمملكة العربية السعودية أو البحرين، ولكنها كانت ضرورية لإظهار تصميم عائلة الصباح على تجنّب مخاطر اتخاذ موقف طائفي صارم.** وعلى الرغم من تعاطفهم مع محنة الشيعة في المملكة العربية السعودية والبحرين، فإن زعماء شيعة الكويت بمعظمهم أرادوا المحافظة على علاقاتهم الخاصة مع العائلة الحاكمة، ولذلك تجنّبوا اتخاذ مواقف جريئة يمكن اعتبارها تحالفاً مع المتطرفين الشيعة في المنطقة أو مع الحكومة الإيرانية.

وفي أعقاب الانتفاضات العربية عام 2011، أصبح من الصعب على كل من الحكومة الكويتية وقادة المجتمع الشيعي الحفاظ على هذا الموقف المتوازن. فالصراع بين المواطنين الشيعة والأنظمة الحاكمة في البحرين والسعودية، متبوعاً بتدخل الرياض العسكري في مارس 2015 في اليمن ضد المتمردين الحوثيين (الذين تدعمهم إيران، كما تزعم السعودية)، فرضا ضغطاً كبيراً على قادة الكويت لملاحقة المعارضين الشيعة الكويتيين. ووضعت هذه التطورات ضغوطاً على زعماء الشيعة في الكويت لإظهار مزيد من التعاطف مع إخوانهم الشيعة في البحرين والعراق ولبنان والسعودية. **وأدت الاتفاقية النووية الأمريكية-الإيرانية في يوليو 2015 إلى تعقيد الوضع مع تفاقم التوترات السعودية-الإيرانية وتكثيف القادة السعوديين جهودهم لتأمين موقف أكثر توحداً لدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية السنية ضد «التدخل» الإيراني.**

تصاعد وتكثف عملية «إلغاء الليبرالية السياسية»

وفي عام 2015، دفع تداخل والتقاء هذه العوامل الثلاثة حكومة الكويت إلى زيادة تضييق الفضاء السياسي من حيث حرية المناقشة والنقد. وباستخدام مجموعة من القوانين القائمة وكذلك تشريعات جديدة أقرها

مجلس الأمة «**المطيع**»، لاحقت الحكومة مجموعات متنوعة من المعارضين، الذين اتُهم كثير منهم بإهانة الأمير أو غيره من زعماء الخليج. ومن بين المعارضين الذين ألقي القبض عليهم **صالح عثمان السعيد** (سني) وهو مدوّن أيّدت محكمة الاستئناف في يونيو 2015 سجنه لمدة ست سنوات بتهمة تغريدات ضد المملكة العربية السعودية، و**عبد الحميد دشتي** (شيعي)، الذي اتُهم في أبريل 2015 بإهانة المملكة العربية السعودية عبر تويتر وعبر قناة المنار الفضائية اللبنانية المؤيدة لإيران، وكذلك **حمد النقي** (شيعي)، الذي يقضي الآن عقوبة بالسجن لمدة 10 سنوات بسبب تغريدات قيل إنها مسيئة للرسول محمد وزوجته عائشة والسعودية والبحرين.

وتمت موازنة هذه الملاحقات القضائية للمعارضين الشيعة وغيرهم بجهود الحكومة المستمرة والقاسية لمعاقبة المعارضين في القبائل السنية. **فبعد تعرضه لـ94 قضية جنائية منفصلة، حُكم أخيراً على المعارض الأبرز مسلم البراك في فبراير 2015، بعد استئنافات عدة، بالسجن لمدة عامين بتهمة إهانة الأمير. أكثر من ذلك، استخدمت الحكومة النظام القضائي لملاحقة 67 من أنصاره، وبعضهم من أفراد أسرته. ثلاثة عشر منهم أدينوا في أكتوبر 2014 بتهمة إهانة الأمير. وفي يونيو 2015، حُكم على 21 شخصاً آخرين بالسجن لمدة عامين عن نفس الجريمة.**

مجلس الأمة «المطيع»
يسهل عملية «إلغاء الليبرالية السياسية»
عبر تجريد النواب المعارضين من حصانتهم البرلمانية!!

ولم يكن من الممكن أن تنجح هذه التدابير من دون دعم مجلس الأمة «**المطيع**». ففي الواقع، سهّل مجلس الأمة مقاضاة النواب السابقين مثل البراك ودشتي من خلال تجريد الرجلين من الحصانة البرلمانية. **وبالمثل، في عام 2013 وبكثافة أكبر في عام 2014، استند مجلس الوزراء إلى قانون الجنسية لعام 1959 لسحب جنسية نواب سابقين مثل عبد الله حشر البرغش السلفي السني**

البارز، وكذلك أحمد جبر الشمري، مالك قناة «اليوم» التلفزيونية التي تستضيف دائماً المعارضين الليبراليين والإسلامويين والقبليين. وفي أبريل 2015، سحبت الحكومة جنسية سعد محمد العجمي مستشار البراك المقرب وطردته إلى المملكة العربية السعودية، وهو إجراء أيّدته المحكمة في أواخر أكتوبر من نفس العام[11].

وفي عامي 2015 و2016، عززت الحكومة ترسانتها من القوانين القمعية التي تهدف إلى «إلغاء الليبرالية السياسية» عبر تعديل قوانين قائمة تتعلّق بحرية التعبير والتجمع ومن خلال إصدار قوانين جديدة أكثر استبداداً. فعلى سبيل المثال، غيّر مجلس الوزراء، في أكتوبر 2015، صياغة قانون عام 1979 بخصوص التجمعات والاجتماعات العامة لتجريم تجمع خمسة أشخاص أو أكثر خارج المباني القضائية[12]. ويبدو أن القصد من هذا التعديل هو إفساد الجهود التي يبذلها المواطنون لتنظيم احتجاجات عامة ضد «التسييس المتزايد للمحاكم». كذلك أقرّت الحكومة مشروعي قانونين جديدين بزعم كونهما ضروريين لمحاربة الإرهاب وتعزيز الأمن القومي. القانون الأول يختص بمكافحة الإرهاب وأُقرّ بعد شهر واحد من تفجير مسجد شيعي كبير في مدينة الكويت من قبل أتباع داعش في يوليو 2015، إذ جعل هذا القانون إجراء اختبار الحمض النووي (**DNA**) إلزامياً[*] على جميع المواطنين الكويتيين. وأما القانون الثاني فيتعلق بالجرائم الإلكترونية وأُقرّ في يوليو

(*) تعتبر مصادقة مجلس الأمة في يوليو 2015 على قانون الحمض النووي الذي وضعته الحكومة والذي يلزم جميع المواطنين والمقيمين والزائرين للكويت بإعطاء عينة لإجراء الفحص متى طُلب منهم ذلك، وإلا تعرضوا لعقوبة الحبس أو الغرامة، **نعم تعتبر تلك المصادقة «فضيحة» تشريعية بامتياز تمسّ جدارة المجلس كهيئة تشريعية وكل نائب صوّت لمصلحة ذلك القانون، بدليل أن المحكمة الدستورية أبطلت ذلك القانون الجائر في أكتوبر 2017 لـ «انتهاكه آدمية الإنسان وخصوصيته وكرامته التي كفلها الدستور»، كما ورد في جريدة «الجريدة» (06-10-2017)، انظر ص-188. ولعل تلك المصادقة السريعة، التي تنقصها الحكمة والحنكة والتروّي والكياسة، على طلب الحكومة التي وضعت ذلك القانون الاستبدادي من الأسباب التي جعلت البروفيسور برومبرغ يكرّر وصف المجلس بـ «المطيع» للحكومة. ومن شبه المؤكد أن تلك المصادقة لم تكن لتحدث أبداً لو كان هناك تمثيل معتبر للمعارضة الحقيقية التي تضع مصلحة «الشعب» وليس الحكومة أولاً!!** (العيسى)

2015 ودخل حيز التنفيذ في يناير 2016، وهو قانون وسّع سلطات الحكومة في مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي وقمعها[13].

تباطؤ عملية «إلغاء الليبرالية السياسية»
بسبب انتقادات جماعات حقوق الإنسان الكويتية والدولية
ووزارة الخارجية الأمريكية.. لتصاعد حدة الممارسات القمعية في الكويت!!

يبدو أن الانتقاد واسع النطاق لهذه التطورات من قبل جماعات حقوق الإنسان الكويتية والدولية وحتى من قبل وزارة الخارجية الأمريكية قد يفسر تباطؤ عملية «إلغاء الليبرالية السياسية» في الأشهر الأخيرة[14]. لكن الجهود الحكومية المبذولة للحد من حرية التعبير والتجمع لا تزال مستمرة ويبدو أنها تستهدف منظمات المجتمع المدني العلمانية وكذلك أجنحة من العائلة الحاكمة نفسها. فخلال زيارتي الأخيرة إلى الكويت، التقيت مع قيادية بارزة في إحدى المنظمات النسائية غير الحكومية الكبرى كانت قد قدمت للتو عريضة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية نيابة عن أكثر من 72 منظمة غير حكومية ترفض قرار الوزارة تعيين أعضاء في مجالس الإدارة المنتخبة لهذه المنظمات، وهي خطوة من شأنها الحد بشدة من استقلال مجتمع المنظمات غير الحكومية بأكمله. **وفي 2 يونيو 2016، حكمت محكمة جنائية على الشيخ عذبي فهد الأحمد الصباح، الرئيس السابق لجهاز أمن الدولة، والشيخ خليفة العلي الخليفة الصباح، رئيس تحرير جريدة الوطن ورئيس تلفزيون الوطن، بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة إهانة الأمير[15]. هذه الأحكام أظهرت تصميم الحكومة المستمر على معاقبة المعارضة «غير المقبولة» من أي جهة كانت. أكثر من ذلك، يعد الحكم بالسجن على أفراد الأسرة الحاكمة حدثاً مدهشاً بالنسبة للكويت، وهو الحدث الذي يسلط الضوء على الصراعات المستمرة على السلطة داخل الأسرة الحاكمة نفسها.**

وإذا أغفلنا المبادئ والقيم، **تشكل الجهود المستمرة لعملية «إلغاء الليبرالية السياسية» تحدياً خطيراً على استقرار الكويت**. ومهما كان إشكالياً أو نزاعياً، فإن نظام تقاسم السلطة الحساس الذي كان يشكل جوهر السياسة الكويتية منذ عقود يعتمد جزئياً على استعداد جميع اللاعبين الرئيسين - بمن فيهم الأمير - لعدم عبور خطوط حمراء معينة. فعلى سبيل المثال، تنصّ قواعد اللعبة، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر، على أنه يجب أن تتمكّن جميع فئات الهوية الأربع المذكورة آنفاً من تعبئة أتباعها للحصول على منافع اقتصادية-اجتماعية من الدولة، وأن تتمكن أيضاً من انتقاد الحكومة. لكن ليس من المفترض أن يقوموا بالتعبئة بطرق تهدد المصالح الاجتماعية أو الطائفية أو الأيديولوجية الأساسية للفئات الأخرى أو بوسائل تسيء إلى سلطة الأمير أو مكتبه. وبالنسبة للأمير، فإن شرعيته تعتمد جزئياً على قدرته على العمل حَكَماً بين جميع فئات الهُوية الأربع الموجودة في الفضاء السياسي. ويؤدي استهداف فئة واحدة أو الأسوأ عزلها إلى خطر تقويض وكسر هذه القاعدة الأساسية.

لكن خلال السنوات القليلة الماضية، تم تجاوز كل هذه الخطوط الحمراء في وقت أو آخر، **وأدت الطموحات السياسية المتزايدة للقبائل والإسلامويين إلى تأجيج صراعات الهوية وجلبت انتقام الأمير. وأدى تضييق الحكومة الفضاء السياسي إلى انزعاج ناخبي الفئات الرئيسة للهوية وتكثف الصراعات داخل الأسرة الحاكمة ما أَضْعَفَ موقف الأمير المفترض كحكم نهائي بين الفرقاء ورمز الوحدة الوطنية**. في الوقت نفسه، أدى استمرار عملية «**إلغاء الليبرالية السياسية**» إلى تعطيل قدرة مؤسسات رئيسة كمجلس الأمة على أداء وظائفها المفترضة. وكان التأثير المشترك لهذه الديناميات المتقاطعة هو توليد شعور عميق بالضيق والتوهان السياسي الذي يشك معظم القادة الكويتيين الذين قابلتهم في إمكانية استمراره بسلام. إنهم يخشون أن تؤدي المواجهة السياسية الحالية، إذا لم تُعالج، إلى أزمة أكثر عمقاً!!

خياران رئيسان للإصلاح السياسي:
(1) إصلاح دستوري شامل، أو (2) تغيير محدود للأنظمة والمؤسسات

لكن هناك القليل من الاتفاق حول كيفية إصلاح الفجوة المتزايدة بين الدولة والمجتمع. وبعبارات مبسطة، يبدو أن الاختيار يقع بين خيارين رئيسين: (1) الإصلاح الدستوري الشامل للنظام السياسي، أو (2) مجرد عمل تغيير وتبديل محدود للأنظمة والمؤسسات الحالية. الخيار الأول، الذي يفضّله بعض القادة السياسيين، سيتطلب إصلاحات دستورية من شأنها أن تغيّر بشكل جوهري النظام الذي يمنح الأمير وحلفاءه سلطة مطلقة في حكومة غير منتخبة. وينبغي نقل السلطة الرسمية إلى أغلبية برلمانية منتخبة وإلى رئيس وزراء يمثل أكبر مجموعة سياسية في مجلس الأمة [أي العمل بما يسمى **النظام البرلماني الكامل**]. وسيتطلب هذا التغيير أيضاً تقنين الأحزاب السياسية، المحظورة حالياً(*) على الرغم من وجود كتل سياسية (غير رسمية) حالياً تؤدي وظيفتها.

أما الخيار الثاني المتمثل في إجراء تغيير وتبديل محدود فيمكن أن يتجنّب التحدي الهائل المتمثل في الإصلاح الدستوري الشامل وأن يعزز - في نفس الوقت - سلطةَ مجلس الأمة. وقد تتضمّن التغييرات والتبديلات اتفاقية لتعيين مزيد من النواب الخمسين في مجلس الوزراء. (يقتصر العدد حالياً على أربعة(**)، ويتم تعيين هؤلاء النواب في حقائب وزارية هامشية فقط لكون الحقائب الرئيسة محجوزة عادةً للعائلة الحاكمة). ويؤكد بعض الكويتيين أن تقنين الأحزاب سيكون تغييراً مفيداً آخر لتعزيز سلطة الهيئة المنتخبة وعملها الداخلي. ويمكن تقنين الأحزاب من دون الإصلاح الدستوري الشامل المطلوب لإعادة هيكلة النظام السياسي بشكل كلي.

(*) لا يتطرق الدستور الكويتي إلى مسألة الأحزاب السياسية. ولذلك فهي ليست ممنوعة ولا مسموح بها دستورياً. (العيسى)

(**) بل غالباً نائب واحد. (العيسى)

هناك سلبيات وإيجابيات لكل خيار. فقد يعالج الخيار الأول الأسباب الجذرية للخلل السياسي. ولكن الجماعات والقادة السياسيين، خاصة من قطاع الأعمال والمجتمع المهني ذوي التوجه العلماني وكذلك من المجتمع الشيعي، قد ينظرون إلى احتمال حدوث تحول نحو **النظام البرلماني الكامل**(*) على أنه سيسمح لخصومهم الإسلامويين والقبليين بأن يفرضوا قسراً أجندات اجتماعية أو اقتصادية أو أيديولوجية على الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى كالشيعة والليبراليين. **وسوف يقاوم - بالطبع - بعض قادة عائلة الصباح أي تغيير كبير تنتج عنه زيادة قوة مجلس الأمة، ولذلك سيعملون على الأرجح لضم فئة أو أكثر من فئات الهوية الأربع لتساهم في جهودهم الرامية إلى عرقلة خيار الإصلاح الشامل**. وقد يتجنّب الخيار الثاني إثارة مخاوف الفئات الاجتماعية-السياسية الضعيفة بطرق يمكن أن تزيد من حدة نزاعات الهُوية وتتسبب في رد فعل عنيف من العائلة الحاكمة. ولكن نظراً لأنه لن ينقي العلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، فربما لن يكون كافياً لتجنب دورات جديدة من الصراع بين الحكومة والمعارضة. وستترتب على ذلك نوبات جديدة من القمع، وهو سيناريو يمكن أن يثبت من جديد وجود اختلال وظيفي كبير.

في ضوء هذه الإيجابيات والسلبيات، فإن أفضل مسار عمل لأي حكومة وللأمير نفسه هو المبادرة إلى إجراء «حوار سياسي وطني شامل». وينبغي أن يكون هدف هذا الحوار هو تجميع ممثلين عن جميع فئات الهوية الرئيسة

(*) «النظام البرلماني الكامل» (Parliamentarism) هو نظام حكم تُشكل فيه الحكومة من البرلمان، وتكون مسؤولة أمام هذه الهيئة، بحيث تكون السلطتان التنفيذية والتشريعية متداخلتين. وفي مثل هذا النظام، يكون رئيس الحكومة بطبيعة الحال الرئيس التنفيذي للبلد وكبير البرلمانيين على حد سواء. وتتميز النظم البرلمانية «الكاملة» بفصل غير واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما يؤدي إلى مجموعة مختلفة من الضوابط والتوازنات بالمقارنة مع تلك التي توجد في النظام الرئاسي. وعادة ما يكون هناك تمييز واضح في النظم البرلمانية بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة، فيكون رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء الذي يدير البلد، ويكون وضع رئيس الدولة في كثير من الأحيان صورياً، أي شرفياً، وهو في الأغلب إما رئيس (منتخب شعبياً أو من قبل البرلمان) وإما عاهل وراثي (غالباً ملكية دستورية). (العيسى)

لمناقشة مزايا وعيوب التغيير السياسي الشامل مقابل التعديل السياسي المحدود، وعبر القيام بذلك تحقيق إجماع سياسي جديد من شأنه أن يساعد الكويت على تجاوز المأزق الحالي.

ترى: هل هناك إرادة سياسية كافية والأهم من ذلك تماسك في مجتمع الكويت المجزأ والذي يعمل بشكل فصائلي لدعم عقد مثل هذا الحوار واستمراره؟! لقد سمعت تقييمات مختلفة للغاية خلال زيارتي إلى الكويت حول هذا السؤال الحاسم. **فقد أشار بعض الكويتيين إلى إنشاء جبهة معارضة (ائتلاف المعارضة) واسعة نوعاً ما ضمّت ليبراليين ونشطاء شباباً وقوميين وإسلامويين سُنّة في ربيع عام 2014. وبعد تأسيس الائتلاف، اقترح خبراء سياسيون كويتيون ألمعيون، مثل البروفيسور شفيق الغبرا، أن «بيان الإصلاح السياسي» العريض الذي وضعه ائتلاف المعارضة الجديد يصلح كنقطة انطلاق مفيدة لحوار وطني**[16]. لكن بسبب استمرار صراعات الهوية وتزايد قمع الدولة، لم تتحقق الآمال التي ولدت من هذا التحالف الجديد. ولكن جادل نشطاء آخرون تحدثت معهم قائلين إن تقليد الحوار الحر لا يزال متجذراً بعمق ويمارس بانتظام في الديوانيات التي تعد سمة أساسية للمجتمع الكويتي. أكثر من ذلك، كان الحوار بين العائلة الحاكمة والمعارضة في مدينة جدة ضرورياً لتجديد الحياة السياسية بعد صدمة الغزو العراقي عام 1990 وحرب الخليج عام 1991. وأخيراً، اقترح بعضهم أن قادة الكويت قد يجدون اليوم إلهاماً إضافياً وأكثر قرباً منهم في «الحوار الوطني» التونسي خلال 2013-2014، وهو جهد رائع سمح لقادة تونس بالانتقال من الصراع إلى الإجماع[17].

ومن المؤكد أن الكويت ليست على شفا أزمة سياسية أو اقتصادية مثل المشاكل التي أدت إلى تحقيق الحوار التونسي. ولم يصل القمع إلى درجة حادة مماثلة لمصر، على سبيل المثال. هذا وقد أنجزت الكويت تقدماً في بعض المجالات الحقوقية، مثل حماية حقوق عمال المنازل المهاجرين[18]. **ولكن هذا التحليل يشير بقوة إلى أن ترك الوضع السياسي ينحرف نحو اتجاه**

أكثر سلطوية قد يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الداخلية بطرق قد تثبت أنها تشكّل خطراً على المجتمع الكويتي ونظامه الحساس لتقاسم السلطة.

بعد تقلص الاقتصاد الكويتي، فإن رسم مسار اقتصادي جديد من خلال الحوار والتوافق أفضل بكثير من فرض ذلك عبر «إلغاء الليبرالية السياسية»

بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي، فإن الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية قد يقدم حافزاً إضافياً لبدء الحوار وبالتالي استباق أزمة اقتصادية. ففي عام 2016، تقلّص الاقتصاد الكويتي لأول مرة منذ عام 2010، ما نتج عنه نقاش في مجلس الأمة حول استحداث «نظام لضريبة الدخل». وسيمثل استحداث ضريبة على الدخل تغييراً هائلاً لأن الكويت، مثل دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، لم تفرض في الماضي مطلقاً ضريبة على الدخل. ومن المؤكد أن احتياطيات الكويت البالغة 600 مليار دولار تضمن أن التراجع عن سياسة الرفاه الاقتصادي الحالية ليس وشيكاً، ولكن ينبغي – في وقت قد يكون قريباً – مواجهة ضرورة تنويع الاقتصاد. **ونظراً إلى الإرث التعددي للكويت، فإن رسم مسار اقتصادي جديد إلى الأمام من خلال الحوار والتوافق يعد أفضل بكثير من فرض ذلك عبر عملية «إلغاء الليبرالية السياسية».**

الآثار على الولايات المتحدة: ليس من مصلحة الولايات المتحدة تجاهل أو التقليل من خطورة عملية «إلغاء الليبرالية السياسية» في الكويت!!

بينما كانت الولايات المتحدة رائدة عملية تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في عام 1991، تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالكويت بعد مرور 25 عاماً على التحرير [أي وقت نشر هذه الورقة في عام 2016]. **إن أكثر ما يهم واشنطن في الوقت الحاضر هو الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي الكبير في الكويت ووقف تحويل الأموال من الكويت إلى الجهاديين في سوريا**

والعراق. هذان الأمران مهمان بالفعل، ولكن ليس من مصلحة الولايات المتحدة تجاهل أو التقليل من خطورة عملية «إلغاء الليبرالية السياسية» في الكويت. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن الفجوة التي تزداد اتساعاً بين الدولة والمجتمع يمكن أن تقوض ذات المؤسسة التي حافظت على الوحدة الوطنية منذ زمن طويل أي «النظام الملكي الكويتي» المتحالف مع الولايات المتحدة!!

أكثر من ذلك، تتطلّب السياسة الأمريكية الفعالة تجاه منطقة الخليج دبلوماسية مرنة لكي تعزز ولا تقلل من الهُويات والأدوار المميزة لجميع دول الخليج العربي. **فعلى أية حال، وكما ذكرنا آنفاً، دعت الكويت منذ فترة طويلة إلى سياسة إقليمية مناهضة للصراع الطائفي السني-الشيعي أو المواجهة العربية-الإيرانية. ويبدو مثل هذا النهج مهماً الآن أكثر من أي وقت مضى مع تصاعد الصراع الإيراني-السعودي ومع تزايد ضغوط دول مجلس التعاون الخليجي على الولايات المتحدة لكي تواجه إيران بدلاً من صنع انفراج معها. ويمكن أن تكون «الكويت القوية والمستقرة» حليفاً قيماً للولايات المتحدة في سعيها لتحقيق التوازن بين دعمها الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي بدبلوماسية متعددة الجوانب تتضمن إيجاد طرق سلمية وفعالة للتعامل مع إيران المتغيرة.**

ينبغي على الولايات المتحدة تقديم برامج أمريكية لمُساندة وتعزيز الجماعات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الكويتية

لكل هذه الأسباب، ينبغي لأي إدارة أمريكية مهتمة باستمرار الاستقرار طويل الأجل في الخليج أن تشجع القادة الكويتيين على الشروع في حوار وطني جاد. ومع ضرورة عدم التدخل المباشر في الحوار المنشود، ينبغي على المسؤولين الأميركيين أيضاً الترحيب بالتدابير الرامية إلى دعم حقوق الإنسان بجانب الجهود المتجددة لتعزيز تقاليد البلاد المثيرة للإعجاب في النشاط السياسي والانفتاح لا بل وحتى السياسة المحلية النزاعية. ويجب مساندة هذه

السياسة عبر تقديم دعم برامجي أمريكي مساند ومُعزز للجماعات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الكويتية. **وفي ضوء التحديات الكثيرة التي يواجهونها الآن، فإن قادة مثل هذه المجموعات سيرحبون بإشارة واضحة من واشنطن - وكذلك من دول في المجتمع الأوسع للديمقراطيات - بأن الولايات المتحدة ترى أن الأمن والسياسة التعددية في الكويت يعزز كل منهما الآخر.**



صعّد النواب القبليون في عام 2009 المواجهة عبر كشف فضيحة فساد مالية ضخمة في مجلس الأمة تورط فيها بعض أفراد أسرة الصباح.

2012 باطل... 2009 سيُحل

«الدستورية»: الحل ودعوة الناخبين مشوبان بالبطلان وهما والعدم سواء

- نواب يستقيلون ودعوات لحل المجلس
- المنبر والتحالف الوطني يدعوان إلى انتخابات مبكرة
- «العمل الوطني»: يجب عدم استمرار مجلس 2009

العبدالله: أسباب الرغبة السامية في حل مجلس 2009 ما زالت قائمة

حسين العبدالله ومحيي عامر وحسن المهنا

في سابقة تحدث للمرة الأولى في الكويت، قضت المحكمة الدستورية ببطلان انتخابات مجلس الأمة التي جرت في 2 فبراير

هكذا تعرّضت مبادرة تأسيس تحالف إصلاحي سياسي عريض لضربة أخرى في مجلس فبراير 2012، عندما كشفت القبائل مواجهتها مع العائلة الحاكمة. وزُرعت بذور هذا التطور في يونيو 2012 عندما أعلنت المحكمة الدستورية أن حلّ مجلس 2009 كان غير صحيح، ما جعل جميع الانتخابات التي تلت ذلك (بما في ذلك انتخابات فبراير 2012) غير صحيحة.

الأمير يأمر الحكومة بتعديل آلية التصويت

- «التوجيه انطلق من مسؤولية أستشعرها تجاه ما يهدد البلاد ورغبة في تصحيح مثالب النظام الانتخابي»
- «لن نقبل اختطاف إرادة الأمة بالأصوات الجوفاء والبطولات الزائفة»
- «لن نقبل أن تشل فوضى الشارع وشغب الغوغاء حركة الحياة والعمل في البلاد»

وجه سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد أمس الحكومة بحتمية صدور مرسوم بقانون لإجراء تعديل جزئي في النظام الانتخابي القائم يستهدف معالجة آلية التصويت فيه.

وأكد سموه، في كلمة وجهها إلى المواطنين مساء أمس، أن التوجيه انطلق من مسؤولية استشعرها تجاه ما يهدد مصلحة البلاد حاضراً ومستقبلاً، ورغبة في تحقيق الإصلاح المنشود للنظام الانتخابي القائم، وتصحيح ما يشوب الممارسة البرلمانية من عيوب ومثالب، وبعد أن أصبح إصلاح الوضع استحقاقاً وطنياً حتمياً تستوجب الضرورة مواجهته ومعالجته بالسرعة اللازمة، وتفعيلاً لسلطاته الدستورية.

وأعرب سموه عن حزنه إزاء ما شهدته البلاد في الآونة الأخيرة من أحداث تنذر بفتنة هوجاء "توشك أن تعصف بوطننا وتقضي على وحدتنا وتشوه هويتنا وتمزق مجتمعنا وتحيلنا إلى فئات متناثرة وأحزاب متناحرة وطوائف متعارضة وجماعات متضاربة".

كما أعرب سموه عن ألمه لما يراه من "إسفاف مقيت في لغة الخطاب، وانحدار مشين في أخلاقيات التعامل والعمل العام، وخروج صارخ على القيم الموروثة والآداب المعهودة، وفجور في الخصومة، ورفض لحق الاختلاف وعدم احترام الرأي الآخر وتشدد في المواقف وغلو في التطرف واستمراء لنهج الفوضى والشغب، وتجاوز لكل الحدود المألوفة وتماد في التطاول".

وشدد سموه على عدد من النقاط التي لن يسمح بها قائلاً:

"لن نقبل أبداً بتهديد أمن الكويت وإرهاب أهلها وتعطيل مسيرتها ولن نقبل بفوضى الشارع وشغب الغوغاء أن تشل حركة الحياة والعمل في البلاد، ولن نسمح لبذور الفتنة أن تنمو في أرضنا الطيبة، ولن نقبل بثقافة العنف والفوضى أن تنتشر بين صفوف شعبنا المسالم، ولن نقبل بتضليل الشباب المخلصين بالأوهام والافتراءات، ولن نقبل باختطاف إرادة الأمة بالأصوات الجوفاء والبطولات الزائفة"

03



سمو الأمير ملقياً كلمته أمس

استغلّ الأمير هذه الفرصة، إذ قام بتعليق عمل مجلس الأمة ثم أعلن تغيير النظام الانتخابي حيث قلل عدد المرشحين الذين يمكن أن يختارهم الناخب من أربعة إلى واحد فقط. وأثّر هذا التغيير سلبياً في أكبر ثلاث قبائل التي كانت تستفيد كثيراً من نظام الأصوات الأربعة حيث كان يسهل فوز مرشحيها.



كانتقام قاد البراك في أكتوبر 2012 مظاهرات عامة حاشدة وأصدر تحذيراً عاماً موجهاً إلى الأمير قائلاً: «لن نسمح لك.. يا سمو الأمير.. لن نسمح لك.. أن تمارس الحكم الفردي»!!
وردت الأسرة الحاكمة بالمثل على هذا الانتقاد غير المسبوق، إذ أجرت انتخابات جديدة في ديسمبر 2012. وقاطع تلك الانتخابات الإسلامويون والقبليون المخضرمون. (...) وبعد تعزيز موقعها، اتخذت الحكومة إجراءات قمعية صارمة، إذ حُكم على البراك نفسه بالسجن لمدة خمس سنوات في عام 2013 (وتم تخفيف الحكم إلى سنتين في الاستئناف).
(...) وبعد تعرضه لـ94 قضية جنائية منفصلة، حُكم أخيراً على المعارض الأبرز مسلم البراك في فبراير 2015، بعد استئنافات عدة، بالسجن لمدة عامين بتهمة إهانة الأمير. أكثر من ذلك، استخدمت الحكومة النظام القضائي لملاحقة 67 من أنصاره، وبعضهم من أفراد أسرته. ثلاثة عشر منهم أدينوا في أكتوبر 2014 بتهمة إهانة الأمير. وفي يونيو 2015، حُكم على 21 شخصاً آخرين بالسجن لمدة عامين عن نفس الجريمة.

إجماع على مواجهة الاتفاقية الأمنية

■ رفض الاتفاقية سيوحد المطالب



السلطان: ضرر الاتفاقية موجه للشعب الكويتي

الدلال: تهدف لجعل شعوب دول «الخليجي» في سجن كبير

اعتبرتها متضمنة لمخالفات كبيرة للدستور والمواثيق الدولية

«حدس»: الاتفاقية الأمنية تدخل البلاد في إطار الدولة البوليسية

أكدت الحركة الدستورية الاسلامية ان الاتفاقية الأمنية تتضمن مخالفات كبيرة للدستور والمواثيق الدولية، معتبرة ان اقرار مجلس الأمة لها يدخل البلاد في اطار الدولة البوليسية.

وقالت الحركة في بيان صحافي تلقت «الوطن» نسخة منه ان الاتفاقية بها مساس لمبدأ السيادة الذي نص عليه الدستور، مشيرة الى ان الاتفاقية تحتوي على بنود تتعارض مع فكرة سيادة

موقف الحركة المبدئي اتجاه هذه الاتفاقية والتي سبق ان طرحت في سنوات ماضية للاعتماد ورفضتها دولة الكويت وشعبها لمخالفتها للدستور.

وأوضحت الحركة الدستورية الاسلامية في بيانها ان اقرار مجلس الأمة الحالي للاتفاقية الأمنية الخليجية يحد من الحريات العامة ويمثل اختراقا جسيما للدستور مشيرة الى ان بعض مواد الاتفاقية شكلت تهديدا مباشرا

تتضمن مواد تعطي أحقية الاطلاع على بيانات المواطنين والمقيمين على الرغم من حمايتها دستورياً وقانونياً

التي تكفل الضمانات الحقوقية والقانونية اللازمة حين يوجه الاتهام لأي طرف من الأطراف، واشارة المادة للتسليم بناء على اتهام تجعل من الاتهام بحد ذاته أساسا للمساءلة والملاحقة والترحيل والمطالبة وكانه حكم قضائي نهائي وهو أمر لا يمكن التسليم به لما له من آثار سلبية عديدة وكبيرة على كافة الأصعدة، كما أنها مخالفة للعديد من الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الكويت في فترات سابقة.

تجاهل

وذكرت الحركة الدستورية الاسلامية ان الاتفاقية الأمنية تجاهلت وبشكل صارخ اختلاف طبيعة الأنظمة الدستورية والقانونية والقضائية بين دول الخليج العربي وهو أمر معروف ولا يمكن تجاهله حين تطبيق هذه الاتفاقية، وبناء عليه فان اختلاف الأنظمة القانونية والقضائية بين دول الخليج العربي من شأنه الاخلال البين بحقوق الأفراد والمؤسسات

اقترح مجلس التعاون الخليجي في عام 2014 اتفاقية أمنية خليجية جديدة تتضمن بنداً يفرض على أي حكومة خليجية تسليم أفراد من دول خليجية أخرى إذا زُعم أنهم شاركوا في «أنشطة سياسية» ضد أي دولة خليجية أو «هددوا أمنها». وباعتبار هذا البند «تدخلاً غير مبرر» في سيادة الكويت وتهديداً لتقاليدها الديمقراطية، رفض النواب من جميع فئات المعارضة الرئيسة في أبريل 2014 إقرار الاتفاقية.

وزير الأوقاف يطلب إعفاءه لأسباب صحية



بشار الصايغ

تقدم وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د. نايف العجمي بطلب "شفوي" لإعفائه من منصبه الوزاري لأسباب صحية.

وقالت مصادر مطلعة لـ"الجريدة" إن طلب العجمي سيحسم خلال الأيام أو الأسابيع المقبلة، لافتة إلى أن الوزير خارج البلاد حالياً لتلقي العلاج.

وذكرت المصادر أن الوزير فوجئ بحجم الملفات الشائكة في "الأوقاف"، وهو ما قد يكون أحد الأسباب الإضافية للاستقالة.

وأضافت أن رد العجمي بحسابه في "تويتر" بصورة شخصية على مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية ديفيد كوهين بقوله "تاريخ أفخر به مساعدة الفقراء وإيواء اللاجئين وإغاثة النازحين وكفالة الأيتام وكفالة الأرامل في سورية واليمن وغيرهما من بلاد المسلمين"، في إشارة إلى أن الوزير اعتبر نفسه خارج الحكومة.

يذكر أن كوهين اتهم في تقرير له العجمي بدعمه عمليات تمويل الجماعات المتطرفة في سورية، وقال في كلمة له مطلع الشهر الجاري إن تعيين الحكومة الكويتية نايف العجمي وزيراً للأوقاف "خطوة للوراء"، لافتاً إلى أن العجمي كان له دور في جمع التبرعات للجماعات الجهادية في سورية.

مجلس الوزراء: نثق بالعجمي

أعرب عن استيائه من الاتهامات الأميركية للوزير وأكد نظافة العمل الخيري الكويتي

- تشكيل «الأعلى للطيران المدني» برئاسة الكندري وإعادة «المناقصات» بإضافة طامي

«الشؤون»: لا نعلم إن كان لوزير الأوقاف نشاط خيري

قبول استقالة العجمي وتعيين الجراح والصايغ والديين وكلاء في «الداخلية»

وافق مجلس الوزراء أمس على قبول استقالة وزير العدل والأوقاف الإسلامية الدكتور نايف العجمي وتعيين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وزيراً للأوقاف بالوكالة، فيما عين وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله وزيراً للعدل بالوكالة.

ووجه العجمي عبر حسابه في (تويتر) الشكر الى سمو الامير الشيخ صباح الأحمد على قبول استقالته معربا عن فخره بالثقة السامية مضيفا: «سابقى مخلصا وفخورا بالثقة السامية ومحافظا عليها وقائما بحقوقها».

وفي الإطار ذاته، وافق مجلس الوزراء على تعيين اللواء مازن الجراح واللواء جمال الصايغ واللواء خالد الديين وكلاء مساعدين في وزارة الداخلية.

أثار تعيين سلفي بارز، د. نايف العجمي (فوق، يسار)، في أبريل 2014، وزيراً للعدل ووزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية، احتجاجاً علنياً من ديفيد كوهين، وكيل وزارة الخزانة الأمريكية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية. وأدى تأكيد كوهين أن «حليفتنا الكويت أصبحت بؤرة جمع التبرعات للجماعات الإرهابية في سوريا» إلى نقاش حاد في مجلس الأمة وأدى كذلك إلى بدء حملة من قبل السلطات الكويتية على الجمعيات الخيرية الإسلامية.

طهران تخضع للشروط الدولية

إيران تخلت عن «الخطوط الحمر» لخامنئي وقبلت رقابة نووية صارمة على مدار الساعة

- أوباما: اتفاق فيينا قائم على التحقق لا الثقة ● روحاني: الاتفاق نصر للطرفين
- عقوبات الحرس الثوري مستمرة... ورفع الحظر عن السلاح من أول الإجراءات

بعد أكثر من عقد على أزمة شغلت العالم والمنطقة، وبعد مفاوضات ماراثونية، انتصرت البراغماتية في فيينا، مع توصل القوى الست الكبرى إلى اتفاق نووي تاريخي وشامل، تخلت بموجبه إيران عن معظم الخطوط الحمر للمرشد الأعلى علي خامنئي، ووافقت على رقابة صارمة على برنامجها النووي، وفتح مواقعها النووية أمام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

وفي الاتفاق، الذي لجأ بموجبه النظام الإيراني إلى مقايضة ورقة الملف النووي بالانفتاح الاقتصادي، بعد معاناة شديدة من عقوبات دولية قاسية وغير مسبوقة كادت تطيح به من الداخل، رضيت طهران بالرفع التدريجي للعقوبات، وربط أي التزام دولي تجاهها بمدى التزامها بشفافية ببنود الاتفاق، مقابل إنهاء تجميد مليارات الدولارات، ورفع الحظر عن شراء التقنيات والآلات ذات الاستخدام المزدوج، والقيود المفروضة على التعاون الاقتصادي معها، بما في ذلك الاستثمار في النفط والغاز، فضلاً عن حصار البنك المركزي وشركة النفط الوطنية وخطوط الملاحة والطيران.

وبينما أملت إيران من الاتفاق أيضاً الحصول على اعتراف دولي بدورها في المنطقة، ونفوذها الآخذ في التمدد تحت شعارات طائفية إلى أوسع مدى له منذ انتصار الثورة الإسلامية، أشاد الرئيس الأميركي باراك أوباما بثقله لإتمام الاتفاق، محذراً «الكونغرس» الذي انبرى نوابه في مراجعة النص النهائي فور إعلانه، من اتخاذ قرار «غير مسؤول»، وشدد على أنه سيستخدم «الفيتو» في حال محاولة عرقلته.

واعتبر أوباما أن الاتفاق أتاح الفرصة لاتباع مسار جديد في العلاقات مع إيران، مبيناً أنها ستتخلص بموجبه من 98 في المئة من مخزونها من اليورانيوم المخصب.

ووعد الرئيس الأميركي، الذي لا تزال علاقات بلاده الدبلوماسية مقطوعة مع إيران منذ 35 عاماً، برفع العقوبات الأميركية، مؤكداً أن «هذا الاتفاق ليس قائماً على الثقة، بل على التحقق، وإذا لم تحترم إيران التزاماتها فستفرض مجدداً».

ولاحقاً، أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن الاتفاق سيفتح فصلاً جديداً من التعاون مع العالم الخارجي، معتبراً أن النتيجة «نصر للطرفين» وستحد تدريجياً من انعدام الثقة المتبادل.

وإذ أكد مسؤولون أميركيون استمرار العقوبات على الحرس الثوري وكيانات أخرى تدعم الإرهاب، ذكر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن رفع الحظر عن توريد الأسلحة لطهران من القيود الأولى التي ستلغى.

(فيينا، طهران، واشنطن - أ ف ب، رويترز، د ب أ) 33

VIENNA/AUSTRIA
E3/EU+3 - IRAN TALKS | 2015

وزير الخارجية الأميركي جون كيري يرفع وثيقة الاتفاق في نهاية مؤتمره الصحافي في فيينا أمس (رويترز)

أدّت الاتفاقية النووية الأمريكية–الإيرانية في يوليو **2015** إلى تعقيد الوضع مع تفاقم التوترات السعودية–الإيرانية وتكثيف القادة السعوديين جهودهم لتأمين موقف أكثر توحداً لدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية السنية ضد «التدخل الإيراني».

مجلس الأمة يعلن اليوم خلو مقعدي النائبين الحربش والطبطبائي

• «التشريعية» تنتهي إلى عدم دستورية «استجواب الأمطار»

• المويزري لبوشهري: إجابتك مزورة وجهزي كل الملفات

• فهد التركي ومحيي عامر وعلي الصنيدح

تتجه الأنظار اليوم إلى جلسة مجلس الأمة المتوقع أن تشهد في بدايتها إعلان خلو مقعدي النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي، فضلاً عن عدة ملفات شائكة، منها نظر المداولة الثانية لقانون التقاعد المبكر، وسط رفض حكومي لما انتهت إليه اللجنة المالية البرلمانية بشأنه.

في موازاة ذلك، انتهت اللجنة التشريعية البرلمانية بإجماع أعضائها أمس إلى عدم دستورية الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري لرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك، المعروف باسم «استجواب الأمطار».

وصرح مقرر اللجنة النائب خليل عبدالله بأن «التشريعية» عقدت اجتماعها الـ17 وبعد الاستماع لرأي الحكومة، ممثلة بوزير العدل والخبراء الدستوريين واللجنة الاستشارية التي شكلت من مكتب المجلس، قررت عدم دستورية هذا الاستجواب.

وأضاف عبدالله أن اللجنة بدأت إعداد التقرير النهائي حول دستورية ذلك الاستجواب بعد الانتهاء من التصويت عليه تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة، معرباً عن شكه أن يُدرج على جدول أعمال جلسة اليوم نظراً لضخامة التقرير الذي قد يتطلب وقتاً أطول.

وقال عضو «التشريعية» النائب خلف دميثير أثناء خروجه من 02

لم يكن من الممكن أن تنجح هذه التدابير القمعية من دون دعم مجلس الأمة «المطيع». ففي الواقع، سهّل مجلس الأمة مقاضاة النواب من خلال تجريد الرجلين من الحصانة البرلمانية.

لاعتبارات شمول بعضها ضمن تقرير لجنة ثامر الجابر... والازدواجية ... وقضايا أمنية

سحب 18 جنسية

- بعض المسحوبة جنسياتهم يحملون «البحرينية»
- بيانات سعد العجمي في «الكويتية» لا تتطابق مع «السعودية»
- مجلس الخدمة عرض مرئياته للبديل الاستراتيجي

مستكملاً ما كان بداه سابقاً ضمن خريطة طريق سحب الجناسي، وفقا لمرئياته، قرر مجلس الوزراء في اجتماعه أمس سحب جناسي 18 شخصاً لاعتبارات عدة، ولأسباب منها ما يدخل ضمن ما ورد في تقرير لجنة الشيخ ثامر الجابر، وأخرى من مزدوجي الجنسية من حملة الجنسية البحرينية، وأخرى نتيجة لقضايا أمنية.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير العدل بالوكالة الشيخ محمد العبدالله إنه بناء على عرض نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بالوكالة الشيخ محمد الخالد، رئيس اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية، فقد اطلع المجلس على توصيات اللجنة العليا في إطار استكمال الجهود التي تقوم بها وزارة الداخلية في إطار مراجعة الحالات

| التتمة ص 40 |

الحكومة تسحب جنسيتي البرغش بتهمة الغش والجبر للمصلحة العامة

سحب تراخيص 6 لجان خيرية تتبع جمعيتي الإصلاح الاجتماعي وإحياء التراث

فهد التركي

في تطور لافت اعتمد مجلس الوزراء سحب الجنسية الكويتية من مواطنين أحدهما اكتسبها بصفة أصلية، والآخر بالتجنس، وهما النائب السابق عبدالله البرغش الذي ثبت أنه استحق الجنسية بصفة أصلية بالتأسيس من خلال عملية غش، أما الآخر فهو أحمد الجبر الذي استحقها بالتجنس، وسحبت منه تحت بند المصلحة العامة.

وكان رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك ترأس أمس اجتماع الحكومة التي اعتمدت سحب تراخيص ست لجان خيرية لمخالفتها قانون العمل الخيري، ثلاث منها تتبع جمعية الإصلاح الاجتماعي التي يقودها الإخوان المسلمون بالكويت، وثلاث أخرى تابعة لجمعية إحياء التراث الإسلامي التي يديرها السلف.

وأوضح بيان مجلس الوزراء الصادر عقب الاجتماع أنه بناء على عرض نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير

02

مبررات سحب الجنسية وفق القانون 1959/15

سُحبت جنسية أحمد جبر كاظم عاشق الشمري استناداً إلى أحكام المادة 13 من قانون الجنسية التي تنص على الآتي:

"يجوز بمرسوم - بناء على عرض وزير الداخلية - سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية بالتطبيق لأحكام المواد 4 و5 و7 و8 من هذا القانون وذلك في الحالات الآتية:

1- إذا كان قد منح الجنسية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة، ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية.

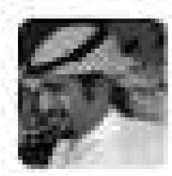
2- إذا حكم عليه خلال خمس عشرة سنة من منحه الجنسية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

3- إذا عزل من وظيفته الحكومية تأديبياً لأسباب تتصل بالشرف أو الأمانة خلال عشر سنوات من منحه الجنسية.

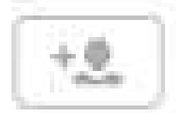
02

بالمثل، في عام **2013**، وبكثافة أكبر في عام **2014**، استند مجلس الوزراء إلى قانون الجنسية لعام **1959** لسحب جنسية نواب سابقين مثل عبد الله حشر البرغش السلفي السني البارز، وكذلك أحمد جبر الشمري، مالك قناة اليوم التلفزيونية التي تستضيف دائماً المعارضين الليبراليين والإسلامويين والقبليين.









أجعلوا خصومتكم السياسيه مع سعد العجمي ،،، لا تجعلوا خصومتكم تصل الى أطفاله .!!

في أبريل 2015، سحبت الحكومة جنسية سعد محمد العجمي مستشار البراك المقرب وطردته إلى المملكة العربية السعودية، وهو إجراء أيّدته المحكمة في أواخر أكتوبر من نفس العام.

المجلس يوافق على «البصمة الوراثية» في المداولتين ويحيله للحكومة



الجراح في حديث مع المبارك



الكندري متوسطاً عبدالصمد والصالح



النصف ووابل والعبيدي

أقرت الحكومة مشروعي قانونين جديدين بزعم كونهما ضروريين لمحاربة الإرهاب وتعزيز الأمن القومي. القانون الأول يختص بمكافحة الإرهاب وأُقرّ بعد شهر واحد من تفجير مسجد شيعي كبير في مدينة الكويت من قبل أتباع داعش في يوليو 2015، إذ جعل هذا القانون إجراء اختبار الحمض النووي (DNA) إلزامياً على جميع المواطنين الكويتيين.

«الدستورية» تنتصر للحرية الشخصية

المحكمة أبطلت قانون البصمة الوراثية لانتهاكه آدمية الإنسان وخصوصيته وكرامته

جريدة الجريدة (06-10-2017)، كتب حسين العبدالله:
المحكمة الدستورية أبطلت قانون البصمة الوراثية لانتهاكه آدمية الإنسان وخصوصيته وكرامته

في حكم أسدل به الستار على قانون البصمة الوراثية، المطعون عليه، والذي يلزم جميع المواطنين والمقيمين والزائرين للكويت، بإعطاء عينة لإجراء الفحص متى طلب منهم ذلك، وإلا تعرضوا لعقوبة الحبس أو الغرامة، انتهت المحكمة الدستورية أمس إلى الحكم بعدم دستورية هذا القانون، نظراً لانتهاكه آدمية الإنسان وخصوصيته، مشددة على أن حق الفرد في الأمن يجب ألا يتعارض مع كرامته وحريته التي كفلها الدستور.

وقالت المحكمة، في حيثيات حكمها، إن الدستور نص في المادة 30 على أن الحرية الشخصية مكفولة، كما قضى في المادة 31 بأنه «لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون»، كما لا يجوز «تعريض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بكرامته»، دلالة منه على «اعتبار تلك الحرية أساساً للحريات العامة الأخرى، وحقاً أصيلاً للإنسان، ويندرج تحتها تلك الحقوق التي لا تكتمل الحرية الشخصية في غيبتها».

وأوضحت أن من بين هذه الحقوق «حق الفرد في صون كرامته والحفاظ على خصوصياته التي يحرص على عدم تدخل الناس فيها، بعدم امتهانها وانتهاك أسراره فيها، إعمالاً لحقه في احترام خصوصيته، ذلك أن ثمة جوانب خاصة بالفرد تمثل أغواراً لا يصح النفاذ إليها، وينبغي دوماً ألا يقتحمها أحد ضماناً لسريتها وصوناً لحرمتها، فكل ما يتعلق بخصوصية الفرد جزء من كيانه، لا يجوز لأحد أن يناله أو يطلع عليه إلا بإذنه الصريح». (...)

وشددت على أن النصوص المطعون عليها جاءت عامة ينطبق حكمها على جميع المواطنين والمقيمين والزائرين، ومن دون رضاهم أو حتى صدور موافقة أو إجازة سابقة منهم تتعلق بحق لهم، وهو انتهاك لحق خصوصية الفرد، لافتة إلى أنه «لا يغير من ذلك ما قد يسهم فيه ذلك القانون عند تطبيقه من الحفاظ على الأمن والمساعدة في كشف الجرائم، وتحديد ذاتية مرتكبيها، والتعرف على هوية الجثث المجهولة، إذ إن ممارسة الدولة لحقها في حماية الأمن العام يحدها حق الفرد الدستوري في الحرية الشخصية، بما يقتضيه ذلك من الحفاظ على كرامته واحترام خصوصيته، وهو ما يتعيّن معه القضاء بعدم دستورية المواد 2 و4 و8 و11 من القانون رقم 78 لسنة 2015 بشأن البصمة الوراثية». انتهى الخبر.

السجن لـ «قروب الفنطاس»

الجنايات قضت بـ 10 سنوات للهارون و5 للعتيقي والحجرف والعلي والفهد والداود

- «حواراتهم دلت على سوء مقصدهم وسواد سريرتهم لإضعاف هيبة الدولة»
- «عبارات الواتساب عن الأمير تتضمن عدم التأدب في الحديث عن سموه»
- تبرئة العيسى والعبدالله والعنزي والجاسم وبوبابس والظفيري

حسين العبدالله

في أول درجة تقاضٍ لها، انتهت قضية «قروب الفنطاس» إلى حكم محكمة الجنايات أمس بحبس المتهم حمد الهارون 10 سنوات، فضلاً عن سجن كل من عبدالمحسن العتيقي، وفلاح الحجرف، والشيخ خليفة العلي الصباح، والشيخ أحمد داود الصباح، والشيخ عذبي الفهد الصباح، 5 سنوات، مع الشغل والنفاذ للجميع.

جاءت تلك الإدانات بحق المدانين بعد اتهامهم بإذاعة أخبار كاذبة وإشاعات مغرضة عبر اصطناعهم ونشرهم مقطع فيديو عبر مواقع التواصل الاجتماعي واليوتيوب يفيد بتلقي رئيس المحكمة الدستورية المستشار يوسف المطاوعة مبالغ نقدية على سبيل الرشوة، ومحاولة زعزعتهم الثقة بالقضاء، إضافة إلى الإساءة إلى رجال قضاء آخرين على نحو يخدش شرفهم واعتبارهم.

وفي الملف ذاته، قضت «الجنايات» بحبس سعود العصفور سنة مع الشغل والنفاذ، بتهمة الإساءة للمطاوعة عبر نشره تغريدات على «تويتر» حول الفيديو المصطنع وإساءة استخدام الاتصالات الهاتفية، في حين انتهت إلى براءة كل من يوسف العيسى، وفواز العبدالله، وأحمد العنزي، ومحمد الجاسم، ومشاري بوبابس وجراح الظفيري.

وقالت المحكمة، في حيثيات حكمها، إن «أفعال المتهمين شكلت إخلالاً بالاحترام الواجب للمستشار المطاوعة بنشرهم الفيديو المصطنع على نحو يشكك في نزاهته وأمانته لعمله دون اكتراث بوظيفته العالية ومنزلته الرفيعة في المجتمع»، مضيفة أن «دافعهم من نشر المقطع المذكور لم يكن التبصير بالحقائق أو تحقيق الصالح العام، بل دلت حواراتهم على سوء مقصدهم وسواد سريرتهم في النيل من الشرفاء بهدف ضرب خصومهم السياسيين أياً كانت الوسائل والغايات».

ورأت أن المتهمين كانوا يرمون إلى إضعاف هيبة الدولة وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة دونما اعتبار لما يمثله ذلك الفعل من إدخال الشك والريبة في نفوس الناس، فضلاً عن الحسرة والألم في قلوب المستهدفين من المقطع.

ورغم تبرئة المحكمة لأعضاء قروب

02

الأحكام الصادرة في «قروب الفنطاس»

م	المتهم	مدة الحبس	التهمة
1	حمد الهارون	10 سنوات	إذاعة أخبار كاذبة عن تلقي المستشار يوسف المطاوعة رئيس المحكمة الدستورية، رشوة عبر نشر مقطع فيديو وإساءة استعمال الاتصالات الهاتفية لإضعاف هيبة الدولة والإضرار بالمصلحة العامة
2	عبدالمحسن العتيقي	5 سنوات	
3	فلاح الحجرف		
4	خليفة العلي الصباح		
5	أحمد داود الصباح		
6	عذبي الفهد الصباح		
7	سعود العصفور	سنة	نشر تغريدات على "تويتر" مسيئة للمستشار المطاوعة

في 2 يونيو 2016، حكمت محكمة جنائية على الشيخ عذبي فهد الأحمد الصباح، الرئيس السابق لجهاز أمن الدولة، والشيخ خليفة العلي الخليفة الصباح، رئيس تحرير جريدة الوطن ورئيس تلفزيون الوطن، بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة إهانة الأمير. هذه الأحكام أظهرت تصميم الحكومة المستمر على معاقبة المعارضة «غير المقبولة» من أي جهة كانت. أكثر من ذلك، يعد الحكم بالسجن على أفراد الأسرة الحاكمة حدثاً مدهشاً بالنسبة للكويت، وهو الحدث الذي يسلط الضوء على الصراعات المستمرة على السلطة داخل الأسرة الحاكمة نفسها.



البراك: لا يمكن أن نقبل من يدعي أنه معنا ويجمع الحصى ليحذفنا في ظهورنا

المعارضة قدّمت مشروعها : تعديل 36 مادة في الدستور

- اعتماد قانون جديد للانتخابات قائم على التمثيل النسبي
- يكلف أمير البلاد رئيس القائمة الفائزة في انتخابات مجلس الأمة برئاسة الوزارة
- تقييد حق الحكومة بالدعوة للانتخابات البرلمانية المبكرة
- النظام الوراثي في الحكم يلزم أن تكون الأسرة الحاكمة خارج دائرة المسؤولية في رأس الهرم الوزاري
- السعدون غاب... والتيار التقدمي تحفظ: لا توافق على استغلال الدين لأغراض سياسية

3 - 2

البراك أعرب عن أمله في أن يصبح مشروع وطن وشعب لا حركة أو طائفة أو قبيلة

ائتلاف المعارضة قدّم مشروع الإصلاح السياسي: نحو نظام ديموقراطي برلماني كامل

المبادئ والإصلاحات تنطلق من مكتسبات دستور 1962

اعتماد العلنية في أعمال المجلس تأكيداً للرقابة الشعبية



أبرز التعديلات المقترحة على الدستور

أشار بعض الكويتيين إلى إنشاء جبهة معارضة (ائتلاف المعارضة) واسعة نوعاً ما ضمت ليبراليين ونشطاء شباباً وقوميين وإسلامويين سنة في ربيع عام 2014. وبعد تأسيس الائتلاف، اقترح خبراء سياسيون كويتيون ألمعيون مثل البروفيسور شفيق الغبرا أن «بيان الإصلاح السياسي» العريض الذي وضعه ائتلاف المعارضة الجديد يصلح كنقطة انطلاق مفيدة لحوار وطني.

هوامش المؤلف:

(1) هذه الثقافات الفرعية الأربع العريضة ليست متجانسة أيديولوجياً. فالقطاع الحضري السني العلماني يضم مجموعتين شعبويتين أو أحزاباً سياسية أولية تمثله في مجلس الأمة (وهي: حركة العمل الشعبي وكتلة العمل الشعبي)، وثلاث مجموعات قومية عربية ليبرالية أو أكثر (التحالف الوطني الديمقراطي، والحركة التقدمية الكويتية، والمنبر الديمقراطي الكويتي). ويشمل القطاع الإسلاموي السني «**حدس**» (الحركة الدستورية الإسلامية أو جماعة الإخوان المسلمين الكويتية) و**التحالف الإسلامي السلفي**. ويضم القطاع الشيعي المجموعات السياسية: **التحالف الإسلامي الوطني** و**تجمع العدالة والسلام**. وتتم تعبئة القطاع القبلي السني من خلال زعماء القبائل التقليديين بدلاً من جماعات رسمية، ويشمل القبائل البدوية التي يحمل أعضاؤها الجنسية الكويتية وكذلك «البدون»، ومعظمهم من البدو عديمي الجنسية وكذلك أفراد القبائل الذين لا يحملون الجنسية الكويتية. **وأدت الانقسامات بين فئات الهوية الأربع هذه وداخلها إلى تقويض الجهود المبذولة لتشكيل تحالفات رسمية بينها.**

(2) يوسف عوض العازمي، «لا يزال الليبراليون ضعفاء في المشهد السياسي المتغير»، عرب تايمز، 7 يونيو 2016.

(3) في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حصل حوالي 200,000 من البدو على الجنسية الكويتية، في محاولة واضحة من قبل العائلة الحاكمة لموازنة معارضة قطاع الأعمال والمجتمع المهني الحضريين. وبمرور الوقت، تم تعزيز ومأسسة طبيعة المجتمع الكويتي الطائفية القائمة على أساس الهوية من خلال سياسات توزيع الأراضي الحكومية والسياسات الاجتماعية التي خلقت مجتمعات متميزة جغرافياً كان يعيش بعضها إلى جانب بعض. انظر فرح النقيب، «**تحول الكويت: لمحة تاريخية عن النفط والحياة الحضرية**»، قسم النشر بجامعة ستانفورد؛ عام 2016، ص ص 149-174.

(4) كريستين ديوان، «كسر التابوهات: النشاط الحركي الشبابي في دول الخليج»، موجز قضايا المجلس الأطلسي، 7 مارس 2014.

(5) وفقاً للدستور، لا يمكن للنواب التصويت بطرح الثقة ضد رئيس الوزراء أو الحكومة ككل، ولكن يمكن لأغلبية بسيطة التصويت بـ «عدم التعاون». ومن ثم يمكن للأمير اختيار ما إذا كان سيتم عزل رئيس الوزراء أم لا، أو تعيين حكومة جديدة أو حل مجلس الأمة.

(6) كريستيان كوتس أوريكسن، «ارتفاع سقف المعارضة يؤدي إلى تغيير قواعد السياسة الكويتية»، مجلة مراجعة السياسة العالمية، 17 مارس، 2016.

(7) غوين أوكرليك، «سياسة الهُوية في انتخابات الكويت»، مدونة مجلة فورين بوليسي، 8 فبراير 2012.

(8) هيومن رايتس ووتش، «مجلس التعاون الخليجي: الاتفاقية الأمنية المشتركة تعرض الحقوق للخطر»، 26 أبريل 2014.

(9) مضاوي الرشيد، «نشطاء كويتيون مستهدفون بموجب الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي»، موقع ألمونيتور، 20 مارس 2015.

(10) كارين ديونغ، «الكويت حليفتنا في سوريا هي أيضاً الممول الأول للمتمردين المتطرفين»، واشنطن بوست، 25 أبريل 2014.

(11) تم الحصول على معظم معلومات هذا القسم من تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015 المعنون

«سياسة القبضة الحديدية: تجريم المعارضة السلمية في الكويت»، 16 ديسمبر 2015. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء المعارضين الشيعة لم يتم اتهامهم بأنهم مدعومون من إيران، ولكن اتهموا بإصدار بيانات معادية للمصالح الأمنية للمملكة العربية السعودية والبحرين مع الإشارة إلى أنهم كانوا يدعمون إيران.

(12) المرجع السابق، ص 6.

(13) هيومن رايتس ووتش، «الكويت: قانون الجرائم الإلكترونية ضربة لحرية التعبير»، 22 يوليو 2015.

(14) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، «تقرير حقوق الإنسان في الكويت لعام 2015».

(15) ب. إيزاك، «حكم بالسجن على ثلاث شيوخ من آل الصباح بتهمة إهانة الأمير»، صحيفة كويت تايمز، 30 مايو 2016.

(16) «المعارضة الكويتية تستيقظ مجدداً»، الإيكونومست، 17 أبريل 2014.

(17) حاتم معراد، **الحوار الوطني في تونس**، نيرفانا للنشر، تونس، 2015، كتاب إلكتروني.

(18) «الكويت تتقدم في مجال حقوق عمال المنازل»، هيومن رايتس ووتش، 2 فبراير 2016.

الفصل الثامن

هل حان وقت إعادة التفاوض
على شروط «العقد الاجتماعي» بالكويت؟![*]

(سبتمبر 2014)



د. ريفكا أزولاي

(*) مقالة مشتركة لريفكا أزولاي ومادلين ويلز. د. أزولاي (فرنسية) أستاذة العلوم السياسية، جامعة لايدن، هولندا. وهي مؤلفة بحث بعنوان: «سياسة التجار الشيعة في الكويت». ومادلين ويلز (أمريكية)، طالبة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة جورج واشنطن الأمريكية. ونشرت المقالة في العدد 272 من مجلة ميدل إيست ريبورت (MER)، سبتمبر 2014. (العيسى)

هل حان وقت إعادة التفاوض
على شروط «العقد الاجتماعي» بالكويت؟!!

قدّم رئيس وزراء الكويت جابر المبارك في أكتوبر 2013 برنامج حكومته مع «قنبلة» عندما قال إن «**دولة الرفاه الحالية التي تعوّد عليها الكويتيون ليست قابلة للاستمرار**»[1]، وتقدر توقعات الحكومة [عند نشر هذه المقالة في سبتمبر 2014] أن الإنفاق سيتجاوز دخل عائدات النفط خلال بضع سنوات فقط إذا استمرّ الإنفاق بالمعدل الحالي. ويؤكد تحليل صندوق النقد الدولي أن هذا الحدث يمكن أن يحدث قريباً وربما بحلول عام 2017[2]. وأعلنت الحكومة في الشهر التالي أنها ستراجع حزمة الإعانات السنوية على السلع والخدمات التي يبلغ مجموعها 16 مليار دولار أي ما يعادل 22% من الميزانية.

أطلقت هذه التصريحات عن تراجع دولة الرفاه عنان عاصفة من التشكيك والاستنكار من الكويتيين الذين يستغربون من هذا التراجع **نظراً لإنفاق الدولة الكبير على المساعدات الإنسانية الخارجية**، وفوائض الميزانية التي يصل مجموعها إلى أكثر من 300 مليار دولار على مدى السنوات الـ14 الماضية[3]. وبعكس بعض أقرانها من دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر فقراً، تملك الكويت ما يكفي من النفط لمدة 90 عاماً على الأقل وفقاً لمعدلات الإنتاج الحالية، من دون احتساب حقول النفط والغاز المكتشفة حديثاً[4].

وعلى الرغم من أن الكويت سوف تُضطر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية كبيرة في المستقبل، فإن الأزمة المباشرة ليست الإعسار المالي[5]، ولكن المعارضة لنظام ريعي يزداد اختلاله. إن برنامج الإنفاق الاجتماعي الموسع منذ عام 2011، والذي تكون من هبة مالية بلغت 3,572 دولاراً نقداً لكل شخص ومؤونة أكثر من عام من الغذاء المجاني[6]، لم يتمكّن من تهدئة

المطالب الشعبية التي تدعو إلى التغيير السياسي. لقد أدت عوامل عدة كتاريخ المؤسسات «شبه الديمقراطية» النشطة، والاتجاهات الديموغرافية (السكانية) طويلة المدى والأصداء المحلية للثورات العربية، أدت إلى تشجيع الطبقات الأقل ثراءً في المجتمع الكويتي - كالشباب والبدو والبدون - على المطالبة بالمساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية. **إن تركيز النقاش العام على انخفاض موارد الدولة هو محاولة لصرف الانتباه عن قضايا عدم المساواة ومأزق النظام، فالنظام لا يستطيع تلبية هذه المطالب من دون المساس بامتيازات النخبة السياسية والنخبة التجارية، ما يؤدي إلى انتهاك الصفقة السياسية بينهما وتهديد سلطة النظام.**

اختلال دقيق

تبرز الكويت بين دول الخليج لوجود أقدم وأقوى برلمان في المنطقة، الذي تأسس في عام 1963 نتيجة لتفعيل أول دستور للبلاد بعد الاستقلال. ويمارس البرلمان بعض الضوابط على النظام الملكي من خلال امتلاكه حق النقض (الفيتو)، وقدرته على استجواب الوزراء، وقدرته على رفض تعيينات الأمير. ولكن يعد هذا النظام «شبه ديموقراطي» فقط لأن عائلة الصباح الحاكمة تحتفظ بالسيطرة الكاملة على المناصب الحكومية والتنفيذية الرئيسة، أي ما يسمّى بالمناصب السيادية. فعلى سبيل المثال، الأمير هو المسؤول الوحيد عن ترشيح أعضاء مجلس الوزراء ويملك سلطة حل البرلمان والحكومة والدعوة إلى انتخابات جديدة.

هذا وقد توترت العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية منذ بداية الحكم البرلماني في الكويت حتى أصبح التعاون بين هاتين السلطتين أمراً نادر الحدوث. ويُعزى هذا العداء جزئياً إلى هيكل الحكم المؤسسي الذي يمنح الحاكم سلطات مطلقة في اتخاذ القرارات. ولكن أدّت الصراعات داخل الأسرة الحاكمة منذ عام 2006 إلى تآكل الضوابط والموازنات الدستورية للبرلمان. وأصبح الشيوخ المتصارعون يخوضون معاركهم السياسية الآن

علانية، ويسعون إلى صنع تحالفات أفسدت أعضاء الهيئات التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية.

يقوم العقد الاجتماعي بين آل صباح والشعب الكويتي على قيام الدولة بتوفير موارد اجتماعية للشعب ليس من خلال الضرائب ولكن من خلال إعادة توزيع عائدات النفط!!

وعلى الرغم من مظاهر الديمقراطية النيابية الرسمية وواحد من أكثر المجتمعات المدنية حيوية في المنطقة، فإن مؤسسات الدولة تعاني من الفساد والمحسوبية، خاصة بين الأسرة الحاكمة وأنصارها. وتعتمد صفقة حكم آل صباح (**العقد الاجتماعي**) في الكويت على قيام الدولة بدور شبه حصري لتوفير موارد اجتماعية للشعب، ليس من خلال الضرائب ولكن من خلال إعادة توزيع عائدات النفط. وقد خلق هذا الاقتصاد الريعي شكلاً «سلبياً» من المواطنة جعل المواطنين يرتبطون بالدولة في المقام الأول كـ «أتباع» معالين اقتصادياً من قبل الدولة. وخلقت هذه «التبعية»، مع برلمان نشط وإعلام حر نسبياً وقضاء مستقل، تطلعات بين المواطنين بوجوب استمرار رعاية الدولة الاجتماعية لهم واستمرار المساءلة الديمقراطية التي تقيد الأنياب الاستبدادية للنظام.

ومن نتائج هذه الأحجية العجز الهيكلي للنظام في تنويع اقتصاده وتوزيع إيراداته بطريقة أكثر ديمقراطية، ما أدى إلى حلقة مفرغة من الخلاف حول إعادة التوزيع. وعندما نشأت نزاعات حول البرلمان والسلطة والموارد، حاول النظام الحفاظ على معالم صفقة الحكم عبر استعمال استراتيجية «فرّق تسد».

ينقسم المجتمع الكويتي حول خطوط صدع طائفية وقبلية ونزاع المركز-الحافة. وتُشكل ثلاث فئات اجتماعية رئيسة 2,1 مليون نسمة من السكان المواطنين في الكويت:

(1) الحضر ويعود وجودهم في الكويت إلى مرحلة ما قبل اكتشاف النفط في

عام 1938 ويعيشون أساساً في المدن؛ و

(2) الشيعة، الذين على الرغم من أن معظمهم حضر، فإنهم يتوزّعون على مجموعات اجتماعية وسياسية مختلفة؛ وأما

(3) البدو فقد هاجر معظمهم من المملكة العربية السعودية بين عامي 1960 و1980.

وخلال العقدين الأولين من الاستقلال، كانت المعارضة السياسية أقوى بين الحضر المدنيين الذين يدعمون القومية العربية. ومن ناحية أخرى، اعتُبر أبناء القبائل سكاناً آمنين وهادئين سياسياً بسبب دعمهم السلطة التقليدية. ولذلك قام النظام الملكي الكويتي بتجنيس السكان البدو لموازنة قوة المعارضة الحضرية.

تحول البدو نحو المعارضة

غير أنه منذ التسعينيات لم يعد البدو يشكّلون قاعدة سياسية موثوقة للنظام. وأصبحوا يشكلون أغلبية السكان بنسبة 60% تقريباً، **والأهم أنهم أصبحوا يشكلون عصب حركة مكافحة الفساد التي تبلورت في عام 2006. وبحلول عام 2011، انضم نواب المعارضة إلى شباب القبائل في الشوارع بعدما سئم النواب من المحافل السياسية التقليدية كالديوانيات[7]، وتجسد ذلك بوضوح في أكتوبر 2011 عندما اقتحم المتظاهرون مبنى مجلس الأمة. وأدى هذا الحدث المذهل إلى إقالة غير مسبوقة وتحدث للمرة الأولى في دول الخليج لرئيس مجلس الوزراء المتهم بالفساد الشيخ ناصر المحمد في نوفمبر 2011. لقد أدت زيادة مستويات التعليم والوعي السياسي بين الشباب القبلي إلى إبطال مفعول وكسر هياكل القيادة الهرمية القبلية التقليدية التي توجب طاعة أمير القبيلة وكذلك طاعة أوامر الوالدين، خاصة في ما يتعلق بالسياسة.**

فالجيل الشاب من سكان القبائل يشعر بعدم تمكينه وظلم الدولة له عندما تُعيّن أبناء الحضر الأثرياء في المناصب الحكومية العليا. وكمدافعين

متحمسين عن مصالح الطبقة الوسطى، التي تعمل بأجر دوري، يمثل البدو وحلفاؤهم - بما في ذلك الإسلامويون وشباب الحضر من السنة والشيعة على حد سواء - تياراً شعبوياً في السياسة الكويتية يتحدّى سياسات إعادة توزيع الثروة الحالية والامتيازات الحصرية للنخب السياسية والتجارية. وفي الوقت نفسه، أدّت النشاطات الاجتماعية للحركات الإسلاموية السنية إلى جذب ثم صعود سياسي لبعض شباب القبائل في حين ساهمت تلك العلاقات مع القبائل في زيادة قوة الإسلامويين الانتخابية، وخاصة منذ عام 2006. هذا التحالف القبلي-الإسلاموي عزّز وجهة نظر العديد من النخب الحضرية والمواطنين الشيعة بأن القبائل تمثل قوة محافظة اجتماعياً، وتساهم في صنع تآكل تدريجي للإنجازات والآمال السياسية الليبرالية الكويتية!!

هناك فئة من السكان الذين لا يزالون خارج الهيكل السياسي الرسمي ولكنهم تحركوا بشكل ملحوظ في مناقشات ما بعد عام 2011 السياسية وهي فئة «**البدون**» الذين يتراوح عددهم بين 100,000 إلى 120,000 فرد (وهناك أيضاً أكثر من مليون عامل أجنبي، وبعضهم عاش في الكويت لسنوات عديدة). ويتألف السكان «البدون» من فئات عدة من أصل قبلي (سنة وشيعة)، بما في ذلك جزء من السكان الذين لم يتقدموا للحصول على الجنسية أو لم يملكوا وثائق عند الاستقلال، وعرب أجانب عملوا في جهازي الجيش والشرطة الكويتية الوليدة في الستينيات والذين استقروا بشكل دائم، وأطفال أمهات كويتيات من آباء من «البدون» أو الأجانب، وعرب من أصل عراقي أو أصل آخر الذين زوروا أو أتلفوا وثائق هويتهم بعدما هاجروا. وقد شدد الخطاب الحكومي بوجه خاص على التهديد الذي يشكّله هؤلاء على الهُوية والاقتصاد. وكان «البدون» يحصلون في الماضي على كثير من المزايا نفسها التي يتمتع بها المواطنون الكويتيون ولكنهم حرموا تدريجياً من معظم خدمات دولة الرفاهية منذ الثمانينيات. وقد تحركت هذه المجموعة أيضاً على مدى السنوات الثلاث الماضية للمطالبة بالمواطنة والمنافع الاجتماعية. **وقد أدّت الخلفية القبلية المشتركة وموقف المواطنين البدو كوافدين جدد إلى الدولة إلى**

جعل المعارضة ذات الأغلبية القبلية ونواب القبائل يؤيدون بشكل خاص حقوق «البدون». لكن الكويتيين بشكل عام وعبر مختلف الطبقات الاجتماعية - باستثناء الزعماء القبليين وبعض أفراد النخبة وشريحة الحضر الليبراليين العليا - لا يزالون حذرين ومتحفظين للغاية من مطالبة «البدون» بالجنسية كما تبنوا خطاب الحكومة حول المنافسة المحتملة للبدون على موارد الدولة. أكثر من ذلك، أدّى انقسام «البدون» والقبائل من حيث الأصل - غالبية البدو هم من القبائل الجنوبية السنية وغالبية «البدون» هم من القبائل الشمالية وبعضهم من الشيعة - إلى الحد من إمكانية عقد تحالفات مهمة حول الهموم السياسية المشتركة أو حتى صنع تحالفات ذات معنى بين الكويتيين العاديين من خلفيات الحضر والبدو و«البدون».

ناطر بيت (أنتظر مسكناً)

وأظهر استطلاع للرأي أجرته الحكومة في سبتمبر 2013 أن نقص المساكن هو أكبر مصدر لقلق الكويتيين، على الرغم من ثروة البلد الهائلة التي تقدر بــ 400 مليار دولار[8]. وهناك حالياً أكثر من 106,000 أسرة كويتية (حوالي 400,000 فرد من أصل 1,2 مليون مواطن، أي ما يقرب من ثلث الكويتيين) على قائمة الانتظار للمنازل التي تشيّدها الحكومة. وبموجب القانون الكويتي، يحق لكل زوجين الحصول على منزل مبني على قطعة أرض مساحتها 400 متر مربع أو شقة بمساحة 400 متر مربع. وبمجرد تخصيص قطعة الأرض، تقدم الحكومة 70,000 دينار كويتي (حوالي 246,000 دولار أمريكي) كقرض طويل الأجل بدون فوائد لبناء المنازل. ومع العدد الحالي للمتقدمين للمساكن، سيكون هناك حاجة إلى وجود ما يقدر بـ 174,000 منزل بحلول عام 2020. وقد موّل برنامج الإسكان العام ما مجموعه 93,040 منزلاً خلال تاريخه الذي يعود إلى 60 عاماً.

وبالرغم من وجود ضغط على سوق الإسكان من الأزواج الكويتيين الشباب - نصف عدد السكان هم دون سن الـ25 عاماً - ومحدودية الفضاء

المفتوح في المناطق الحضرية الكثيفة السكان في البلاد، **فإن كثيراً من الكويتيين يعتقدون أن الفساد هو سبب أزمة الإسكان**. وأثارت دعوة الأمير إلى مؤتمر الكويت للإسكان في مارس 2014 ردود أفعال مريرة على وسائل التواصل الاجتماعي، وهي منتدى عام مهم لأن الكويت تعد من أكثر بلدان العالم استعمالاً لتويتر بالنسبة لعدد السكان. واتهم حساب جديد على تويتر يحمل اسم «**ناطر بيت**» (@na6er_bait) أي «**أنتظر مسكناً**»، الحكومة بخلق الأزمة. ويبلغ عدد متابعي الحساب نحو 20 ألف، أي ما يعادل ثلثي مستخدمي تويتر الكويتيين[(9)]. كذلك يرفض منتقدو رد الحكومة على نقص المساكن خطط تقديم سكن حضري كثيف (عمارات) بدلاً من المنازل المستقلة التي تموّلها عادة قروض الدولة.

إن المشكلة الأساسية ليست شحّ الأراضي ولا نقص الأموال العامة. فلم يتم تطوير سوى 8% من أراضي الكويت، وهناك ما يكفي من المال لتمويل بناء جميع المساكن المتراكمة في قائمة الانتظار. وبدلاً من ذلك، استخدم فصيل برلماني عالي الصوت ويمثل مصالح الطبقة الوسطى سلطته التشريعية لتأخير أو منع مشاريع التنمية الحكومية **خوفاً من أن تثري هذه المناقصات من دون وجه حق نخبة رجال الأعمال أو النخبة الحاكمة.**

استفادت أسر التجار كثيراً من برنامج تثمين العقارات في الخمسينيات ومُنحت حزماً كبيرة من الأراضي بأسعار منخفضة «عمداً»!!

الأراضي كانت ولا تزال الوسيلة الرئيسة التي تستخدمها الحكومة في إبرام التحالفات السياسية. وقد سمحت سياسة الإسكان بشكل خاص للنظام بتقسيم المجتمع الكويتي بشكل استراتيجي، بينما شجعت في نفس الوقت الإحساس بالانتماء الوطني حول ملكية الأرض، وهو وعد مركزي لعهد ما بعد الاستقلال. وقد استفادت أسر التجار كثيراً من برنامج تثمين العقارات في الخمسينيات، ومُنحت حزماً كبيرة من الأراضي بأسعار منخفضة «عمداً»، في

حين اشترت الحكومة أراضٍ من سكان المدينة بأسعار مبالغ فيها لتسهيل نقل الأسر الحضرية وشراء ولائهم كمواطنين من خلال هذا الشكل السريع لإعادة توزيع الريع النفطي.

أدّت سياسات الإسكان المبكرة
إلى تشكيل فئات اجتماعية-سياسية مختلفة
من المواطنين عبر «فصل» الحضر عن السكان «البدو» المتجنسين حديثاً
وحصل «البدو» على خدمات ومساكن «أقل جودة» من حيث الحجم والمواصفات!!

أدّت سياسات الإسكان المبكرة أيضاً إلى تشكيل فئات اجتماعية-سياسية مختلفة من المواطنين عبر «**فصل**» المجتمع المدني عن السكان البدو المتجنسين حديثاً، الذين وُضعوا عموماً في مناطق على مشارف مدينة الكويت (أي ما يسمّى بالمناطق الخارجية) أو في مدن نائية أخرى تماماً. كذلك حصل البدو أيضاً على خدمات أقل جودة، وخاصة من حيث حجم ومواصفات السكن[10].

مسلَّم البراك:
سبب الشلل السياسي الكويتي
هو «تحالف مشبوه بين تجار الفساد وتجار السلطة»!!

ويجادل منتقدو الحكومة بأن النقص الحالي في المساكن ينبع من المصالح المالية المكتسبة لمجموعة من العناصر القوية الفاعلة. ومع تزايد قوة البدو في السياسة الكويتية في السنوات الأخيرة، تزايد النقد الشعبي لصلاحيات وامتيازات التجار. وكان التحالف القبلي-الإسلاموي من بين أول من دعا إلى اتخاذ إجراءات للإشراف على عملية توزيع العطاءات المبهمة وغير الشفافة في كثير من الأحيان والسماح للشركات الأجنبية بالتنافس على مناقصات بناء المنازل[11]. ويؤكد **أيقونة المعارضة مسلم البراك، وهو الأمين العام لحركة العمل الشعبي المؤسسة حديثاً (حشد)، أن سبب الشلل السياسي**

الكويتي هو «تحالف مشبوه بين تجار الفساد وتجار السلطة»[12]. ويشير آخرون مباشرة إلى أصحاب المباني السكنية في وسط المدينة - الذين يلقبهم نقادهم بـ«شيوخ العقارات» - والذين تعتمد أرباحهم على سوق تأجير شقق لـ 100,000 مستأجر مع منافسة ضئيلة من المساكن الممولة من الحكومة.

وبدلاً من أن تعكس أزمة حقيقية لندرة المساكن، فإن أزمة السكن في الكويت تعد مثالاً على الديناميات السياسية «**المختلة**» لعملية توزيع ريع النفط، والتي تم تحديها بشكل علني بعد الثورات العربية. تجد الدولة نفسها محاصرة بدينامية إعادة توزيع غير متساوية للمزايا والمنافع التي خلقتها، ويعزز برلمان الكويت القوي هذا الحصار مما يزيد من حدة التنافس الطبقي عن طريق المزاعم الشعبوية بشأن الموارد.

أدّى دور الحكومة في «أزمة الإسكان» في الكويت إلى صعود السياسة «الشعبوية» في البلاد منذ عام 2011!!

وأدّى الغضب الشعبي حول دور الحكومة في خلق «أزمة الإسكان» في الكويت إلى صعود السياسة «الشعبوية» في البلاد منذ عام 2011. وأجبر ضغط الرأي العام الحكومة على إصدار قانون للإصلاح المالي في أبريل 2013 قامت من خلاله الدولة بتسديد الديون الاستهلاكية للشعب الكويتي، وألغت الفائدة على القروض وسمحت للمدينين بالسداد للحكومة بدلاً من البنوك. وقد جاءت دعوات شطب ديون المستهلكين نتيجة انتقاد لقيام الحكومة بدعم البنوك والشركات المثقلة بالديون بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي حين تلقت المصالح التجارية قروضاً من الدولة، لم تعد غالبية أسر الطبقة المتوسطة قادرة على تسديد القروض على المنازل والسيارات وغيرها من المنتجات الاستهلاكية. **وعلى الرغم من كونها في الأصل مبادرة شعبوية من نواب القبائل، إلا أن حملة إلغاء الديون الاستهلاكية وجدت دعماً هائلاً في الشوارع ووسائل التواصل الاجتماعي من تحالف كويتي متنوع بما في ذلك السكان «الحضر».**

وبرزت في عام 2014 دعوات في البرلمان للحد من عدد الأجانب المسموح لهم بالعمل في البلد. ويرى كثير من الكويتيين أن العمال الأجانب - في المقام الأول آسيويون، ولكن هناك عرباً أجانب أيضاً - يشكلون عبئاً على الخدمات الاجتماعية. وتبنت الحكومة هذا الخطاب وخفضت عدد تصاريح العمالة الوافدة بمقدار 100,000 تصريح سنوياً، بهدف تخفيض عدد السكان الأجانب إلى مليون شخص في غضون عقد من الزمان. وفي يونيو 2013، منعت الكويت الأجانب من استخدام خدمات الرعاية الصحية في ساعات الصباح، رداً على مزاعم عن وجود «زحمة» في المرافق الصحية. كذلك فرضت الحكومة قيوداً على الأجنبي الذي يريد الحصول على رخصة قيادة، إذ اشترطت وجود شهادة جامعية، ومرتب لا يقل عن 400 دينار (حوالي 1300 دولار) شهرياً، مع كون المتقدم مقيماً في الكويت لمدة سنتين على الأقل. وقد أدت حملة على العمال غير القانونيين خلال العام الماضي إلى ترحيل آلاف العمال الآسيويين الذين لا يملكون وثائق مناسبة[13].

يخشى منتقدو هذه السياسات أن هذه القيود جرى تنفيذها بسرعة وقد تكون لها عواقب سلبية غير مقصودة على اقتصاد الكويت، وخاصة في القطاعات التي تعتمد على العمالة منخفضة الأجر[14]. لكن يجادل المؤيدون أن هذه التدابير سوف تقلل الاكتظاظ والضغط على الخدمات الحكومية، وأن المقيمين «**البدون**» يمكنهم ملء فجوة العمل، وبالتالي الحفاظ على «مليارات» الدولارات في البلاد. وبما أن العمال الأجانب غالباً ما يتهمون بارتكاب جرائم في الشوارع، فإن المؤيدين يؤكدون أيضاً أن هذه السياسات الجديدة ستجعل البلاد أكثر أماناً.

وعلى الرغم من أن الحجج المؤيدة لتقليص العمالة الأجنبية تعتمد على تبرير شعبوي، فإن معظم الكويتيين يستفيدون من اقتصاد الخدمات الذي يهيمن عليه عمال أجانب منخفضو الأجر. ولا تزال البطالة بين الكويتيين منخفضة، ولا توجد رغبة حقيقية لدى المواطنين - الذين يعملون غالباً في القطاع العام - في العمل في وظائف منخفضة الأجر[15]. ويقاوم القطاع

الخاص إصلاحات سوق العمل التي تؤدي إلى زيادة تكاليف الأعمال. ولكن النخب التي تستفيد من اقتصاد الكويت الريعي الغني على الرغم من استثمارها العميق في القطاع الخاص حريصة على ضمان استمرار ربحيتها من قبل الدولة عبر قوانين العمل وغيره من الأنظمة. **وهكذا، فإن السياسات الشعبوية وأولويات النخبة يعزز بعضها بعضاً بشأن مسألة العمالة الأجنبية، ما يدفع النظام إلى اتباع سياسة تتنافى مع المصالح الاقتصادية المباشرة للدولة والغالبية العظمى من المواطنين!!**

ومع تحول الغضب الشعبي إلى العمال الأجانب وغير المواطنين، فإن كفاح «**البدون**» المستمر للحصول على الجنسية يشكّل أزمة سياسية أخرى صعبة ومفيدة للنظام في نفس الوقت. فالهيئة الحكومية المكلفة بحل مشكلة «**البدون**» - وهي «**اللجنة المركزية لمعالجة أوضاع المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية**» المعروفة اختصاراً باسم «اللجنة المركزية» - تقول إن هناك حالياً 108,000 طلب من «**البدون**» للحصول على الجنسية. ولكن تؤكد الحكومة أن هناك 34,000 شخص فقط من هؤلاء «**البدون**» مؤهلين للحصول على الجنسية بشكل قانوني. ويحق للبدون المسجلين في «اللجنة المركزية» الحصول على بطاقات هوية تسمى «بطاقات مراجعة»، ويسمح لهم بالحصول على رخص قيادة والعمل في وظائف. ومنذ الثمانينيات، أصبح «**البدون**» يحصلون على الرعاية الصحية والتعليم الممول من المؤسسات الخيرية (التي تمول جزءاً كبيراً منها الدولة). هذه الخدمات «الخاصة» أقل جودة بكثير من الخدمات الحكومية الرسمية. ولكن تشير تقارير إلى أن الحصول على الوثائق الأساسية التي وعدت بها الحكومة مثل شهادات الميلاد والوفاة لم يتحقق، ويمكن للمتقدمين الحصول على المزايا والجنسية فقط من خلال «اللجنة المركزية»، والتي تعد إجراءاتها غير شفافة وبطيئة وغير فعّالة. هناك عدد غير محدد من «**البدون**» لديهم قيود أمنية مرتبطة بأسمائهم - إما لأصول أجنبية مشتبه فيها أو لارتكاب جرائم - ولن يكونوا مؤهلين مطلقاً للحصول على الجنسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقدر بـ 13,000 شخص لا يحصلون على أي

منافع ولا يملكون وثائق. ولا يملك «**البدون**» أي وسيلة للطعن في قرارات «اللجنة المركزية».

كما هو الحال مع قضايا أخرى، تبرر الحكومة أزمة البدون المُعلقة منذ فترة طويلة بخطاب عن حماية موارد الدولة المحدودة. وبعد تقرير من منظمة هيومن رايتس ووتش في عام 2011 عن التمييز ضد البدون الذي يتخذ شكلاً قانونياً في الكويت، وعدت الحكومة الكويتية بأن تقوم اللجنة المركزية بتنفيذ دراسة لتقييم «تأثير منح الجنسية الكويتية لهذه الفئة على التركيبة السكانية، والتكلفة الاقتصادية والتعليمية والصحية للحكومة». **ولكن في الحقيقة تعد أزمة «البدون» في الكويت إشكالية سياسية أكثر من كونها إشكالية اقتصادية. فقد أثبت تجنيس السكان القبليين في الستينيات والسبعينات أن الدولة مستعدة لزيادة عدد من يحملون الجنسية عندما تكون هناك فائدة سياسية للنخبة الحاكمة. ولعل أحد أهم الأسباب المحتملة الذي جعل الحكومة الكويتية تتلكّأ في حل أزمة البدون، على الأقل منذ عام 2011، هو الخوف من أن التجنيس الجماعي لهذا العدد الكبير سيوسع شريحة المعارضة السياسية القبلية، التي تبنت مؤخراً قضية «البدون» ودافعت عن حقوقهم وأصبحت القضية جزءاً من جدول أعمالها.**

يرفض النظام الكويتي المعالجة «الجذرية» لقضايا الإسكان والأجانب والبدون حتى لا يؤدي ذلك إلى «تقويض قاعدته النخبوية» التي «ستخسر» من تنويع الاقتصاد وأي «تحول جاد نحو ديمقراطية حقيقية»!!

لقد ساهمت طبيعة الدولة الكويتية، والعلاقات بين الدولة والمجتمع الناتجة عنها في إجبار النظام على ممارسة الحكم وفقاً لأسلوب سياسي ضعيف ولا يمكن الدفاع عنه. وباعتبارها الموزع الحصري للموارد في المجتمع، فقد عززت الدولة شكلاً من أشكال «المواطنة السلبية وغير المسيسة إلى حد كبير»، وهو عقد اجتماعي شبيه بالدول الريعية الأخرى في المنطقة. ولكن المؤسسات «شبه الديمقراطية» الكويتية غيّرت تطلعات

المواطنين وغير المواطنين تجاه الحكومة. **وقد أدى تزايد قوة الطبقة الوسطى - بمساهمة البدو المهمشين سابقاً - إلى زيادة الصراع الطبقي مع المعارضة العلنية للنخب التي تحصل على حصة أكبر من حجمها من المكافآت الريعية عبر «الفساد الصريح أو تحالفها التاريخي مع النظام». وانضم النشاط الشبابي الذي يحركه أفراد من القبائل إلى الطبقة المتوسطة المعارضة القديمة لفحص معايير العقد الاجتماعي القديم. وينبع «رفض» النظام الكويتي معالجة الأسباب الجذرية لقضايا الإسكان والأجانب والبدون بشكل نهائي من العلم بأن ذلك سيؤدي إلى تقويض قاعدته النخبوية التي ستخسر من تنويع الاقتصاد وأي تحول جاد نحو الديمقراطية الحقيقية في النظام السياسي الكويتي.**

يمارس النظام تكتيك «فرّق تسد» كردٍّ على الربيع العربي عبر تأجيج الخوف من الأجانب وتأليب المواطن ضد غير المواطنين بهدف «إلهاء الناس عن القضايا الحساسة»!!!

بهذا المعنى، يمكن اعتبار تأجيج الخوف من الأجانب بمثابة تنفيذ لتكتيك «فرّق تسد» ردّاً على الانتفاضات العربية، وذلك من خلال تأليب المواطن ضد غير المواطنين لإلهاء الناس عن القضايا الحساسة والتصدي لمطالبات المواطنين المتزايدة ضد الدولة!!! ولكن جذر المشكلة هو الهيكل الاقتصادي الكامن الذي يعتمد على الصادرات النفطية فقط للحصول على الإيرادات. إن الاقتصاد المحلي الأكثر تنوّعاً وانفتاحاً الذي تحتاج إليه الكويت بشدة، يتطلّب إدماجاً حقيقياً لهذه الفئات الهامشية في المجتمع، بل وربما فتح المجال أمام احتمال منحها الجنسية، ومن ثم وضع مزيد من الضغوط من أجل الدفع نحو دمقرطة «حقيقية» لنظام سياسي متوتر بالفعل.

تعكس حركة المعارضة تغييراً اجتماعياً
عميقاً ومستمراً داخل المجتمع الكويتي وقد يؤدي
ذلك إلى «إعادة التفاوض» على شروط «العقد الاجتماعي» للدولة!!

وبطرائق عديدة حتى نشوب الانتفاضات العربية الأخيرة، كان يمكن اعتبار «**البدون**» قوة استراتيجية سياسية واقتصادية، تماماً كما كانت القبائل سابقاً. **وقد تكون تكاليف منح الجنسية للبدون أقل من كلفة تجنيس الأجانب الغرباء نظراً لأن «البدون» الذين كانوا يعملون في الحكومة يستلمون بالفعل معاشات تقاعدية نظير سنواتهم عملهم موظفين في وزارة الدفاع**. وبالنظر إلى المبادرات السياسية المتسقة، وخاصة منذ عام 1989، للحد من عدد العمال الأجانب في البلاد واستبدالهم بالكويتيين، فمن المنطقي توظيف المقيمين منذ فترة طويلة الذين يعتبرون أنفسهم كويتيين، ويملكون نفس الثقافة العربية والإسلامية، وربما يميلون أكثر من غيرهم إلى العمل في وظائف القطاع الخاص التي قد لا يرغب فيها المواطنون الكويتيون الحاليون. **ولكن حل أزمة «البدون» الآن ينطوي على تكاليف سياسية قد لا يمكن تحملها بالنسبة للنظام. فبعد سنوات عدة من المعاملة السيئة والوحشية للبدون، فإن تجنيس هؤلاء المقيمين قد يزيد من قوة المعارضة السياسية التي يواجهها آل صباح بشكل هائل.**

وعلى الرغم من أن الحكومة لديها عدد قليل من الحلفاء في البرلمان، فإن حركة المعارضة تعكس تغييراً اجتماعياً عميقاً ومستمراً داخل المجتمع الكويتي ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى إعادة التفاوض على شروط العقد الاجتماعي للدولة الريعية واستراتيجيات الحكم المصاحبة له.



مع تحوّل الغضب الشعبي إلى العمال الأجانب وغير المواطنين، فإن كفاح البدون المستمر للحصول على الجنسية يشكل أزمة سياسية أخرى صعبة وفي نفس الوقت مفيدة للنظام. فالهيئة الحكومية المكلفة بحل مشكلة البدون، وهي «اللجنة المركزية لمعالجة أوضاع المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية» المعروفة اختصاراً باسم «اللجنة المركزية»، تقول إن هناك حالياً 108,000 طلب من البدون للحصول على الجنسية. ولكن تؤكد الحكومة أن هناك 34,000 شخص فقط من هؤلاء البدون مؤهلين للحصول على الجنسية بشكل قانوني.

هوامش المؤلفة:

(1) ذا ناشينال، 28 أكتوبر 2013.
(2) صندوق النقد الدولي، «التقرير القُطري لصندوق النقد الدولي 13/ 336»، نوفمبر 2013.
(3) وكالة الأنباء الفرنسية، 3 يوليو 2014.
(4) أرابيان بزنس، 16 يوليو 2013.
(5) انظر: لورا جيبسن، «الضغوط المالية المستقبلية تجبر الكويت على التفكير في الإصلاح الاقتصادي»، نشرة غلوبال ريسك إنسايتس، 16 نوفمبر 2013.
(6) وكالة الأنباء الفرنسية، 17 يناير 2011.
(7) الديوانية (أو المجلس كما يُطلق عليها في دول الخليج الأخرى) هي مكان تقليدي كويتي شبه خاص للاجتماع، وتلعب دوراً مهماً في السياسة الكويتية باعتبارها فضاء مفتوحاً للنقاش الحر خارج البرلمان.
(8) رويترز، 29 أكتوبر 2013.
(9) ديليا موناكو وأندريا بارونشيلي ونيكولا بيرا وبرونو غونسالفيس وتشيان تشانغ وآخرون، «تويتر بابل: خرائط لغات العالم من خلال منصات المدونات الصغيرة» مجلة بلوس ون، 8/ 4، أبريل 2013.
(10) فرح النقيب، «قراءة جديدة لإشكالية الحضر والبدو في الكويت: المواطنة والإسكان وتأسيس الانقسام الثنائي»، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، المجلد-46، العدد 1، فبراير 2014، ص ص 5-30.
(11) جريدة «الآن» (بالعربي)، 7 أغسطس 2012.
(12) كويت تايمز، 16 مارس 2014.
(13) مجلة غلف بيزنس، 15 يونيو 2013.
(14) موقع «محيط دوت كوم» (بالعربي)، 17 مايو 2013.
(15) صندوق النقد الدولي، **قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي**، أبريل 2013.

الفصل التاسع

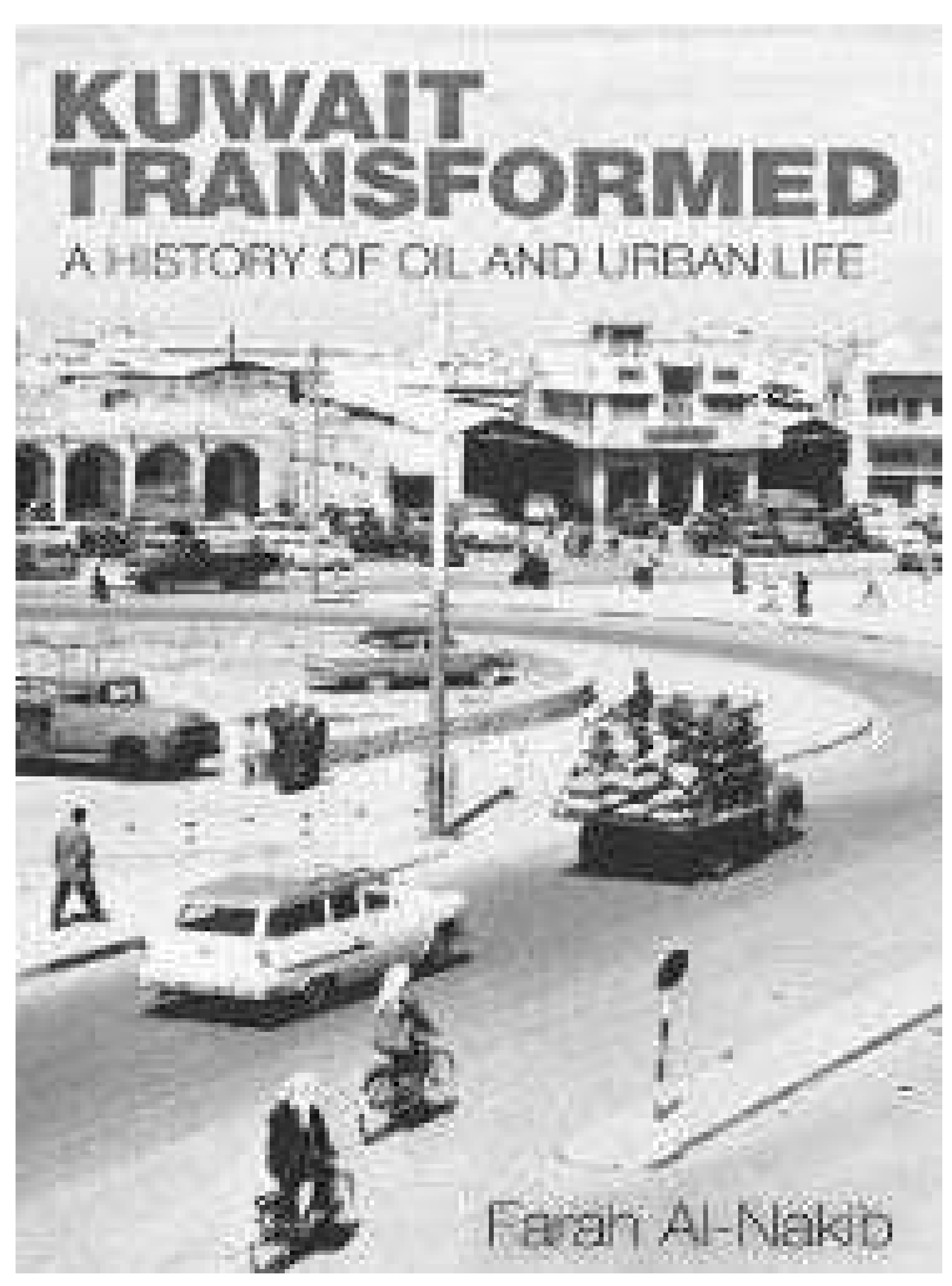
قراءة جديدة لإشكالية الحضر والبدو بالكويت:
المواطنة والإسكان وتأسيس الانقسام الثنائي(*)

(فبراير 2014)



د. فرح النقيب

(*) ورقة نوعية مهمة للدكتورة فرح النقيب، عملت سابقا **كأستاذ مساعد للتاريخ في الجامعة الأمريكية في الكويت**، وتعمل حاليا في نفس التخصص في **جامعة ولاية كاليفورنيا للفنون التطبيقية في سان لويس أوبيسبو**. ونشرت هذه الورقة في المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، المجلد-46، العدد 1، فبراير 2014، ص ص 5-30. حصلت النقيب على شهادة الدكتوراه في التاريخ من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في جامعة لندن العريقة في عام 2011. وكانت أطروحتها عن «**التاريخ الحضري لمدينة الكويت قبل وبعد النفط**». وهي مؤلفة كتاب نوعي مهم صدر حديثاً بعنوان «**تحول الكويت: لمحة تاريخية عن النفط والحياة الحضرية**»، قسم النشر بجامعة ستانفورد؛ عام 2016، 296 صفحة. (العيسى)



كتاب د. فرح النقيب:
«تحول الكويت: لمحة تاريخية عن النفط والحياة الحضرية»

قراءة جديدة لإشكالية الحضر والبدو في الكويت: المواطنة والإسكان وتأسيس الانقسام الثنائي

ملخص: يمكن القول إن 99% من أراضي الكويت اليوم هي مناطق حضرية. وعلى الرغم من استضافتها عدداً كبيراً من سكان الصحراء في الماضي، فإن الكويت لم تعد تحتوي الآن على أي بدو من الذين يمارسون نمط حياة الترحال والرعي. ولكن مصطلح «بدو» لا يزال شائعاً شعبياً في الكويت لتعريف مجموعة تعتبر مختلفة اجتماعياً وثقافياً عن الحضر الذين يُعرفون في سياق الكويت تحديداً بسلالة سكان المدينة قبل اكتشاف النفط. تستكشف هذه الدراسة سبب استمرار هذه التسميات الاجتماعية في الكويت حتى اليوم وتحلل أصول العلاقة النزاعية بين الفئتين. وأجادل بأن استمرار انقسام الحضر/البدو حتى اليوم هو نتيجة لاستراتيجيات بناء الدولة التي اعتُمدت في السنوات الأولى بعد اكتشاف النفط، والتي ترتبط أساساً بسياسات المواطنة والإسكان، التي ساهمت في ترسيخ فكرة أن فئتي الحضر والبدو ليستا فقط مختلفتين اجتماعياً، بل ومحددتين جغرافياً أيضاً. وقد عززت سياسات الدولة التي نفذت في الفترة ما بين الخمسينيات والثمانينيات من القرن الماضي اندماج البدو السياسي ولكنها أدت إلى إقصائهم اجتماعياً. وتفحص هذه الدراسة الحقائق المعاصرة المعيشة لهذه السياسات غير المتماسكة كطريقة لتفسير كيف تحول البدو من كونهم قاعدة «الموالاة» الرئيسة للحكام في العقود النفطية المبكرة ليصبحوا كتلة «المعارضة» الرئيسة اليوم. انتهى الملخص.

قراءة جديدة لإشكالية الحضر والبدو في الكويت

لقد كان التمييز بين «الحضر/الاستقرار» من جهة مقابل «البدو/الترحال» من جهة أخرى منذ قرون هو «المحور الذي يقسم سكان الجزيرة العربية إلى منطقتين»[1]. ولكن كما تجادل مضاوي الرشيد، فإن الحضر والبدو لم يكونا

بالضرورة فئتين معزولتين تاريخياً. وعلى الرغم من أنهما طوّرتا هوياتهما الخاصة عبر العصور، فإن واحات وبلدات المنطقة «كانت دائماً تنشغل في تفاعل اجتماعي واقتصادي وسياسي مكثف» مع الصحراء، ما «عزّز وجود الاستمرارية الثقافية بدلاً من الانقسام»[2]. كان هذا صحيحاً تاريخياً بالتأكيد لسكان الكويت، الذين استقروا في بلدة الكويت في عام 1716 وهم عائلات من قبيلة عنزة الكبرى هاجروا من وسط شبه الجزيرة العربية إلى ساحل الخليج هرباً من الجفاف والمجاعة. وتطورت الكويت على مدى القرون التالية لتصبح بلدة تجارية وبحرية مزدهرة وتجذب بانتظام مهاجرين (رحل ومستوطنين) من نجد وجنوب العراق وإيران وبلوشستان واليمن وعمان وساحل الخليج العربي الجنوبي. وأصبحت أراضي الكويت بحلول عام 1904 تتكوّن من المدينة التي يبلغ عدد سكانها 35,000 نسمة، وعدد قليل من القرى الزراعية وكذلك قرى تمارس صيد الأسماك ويبلغ عدد سكانها 2,000 نسمة، ومساحة من الصحراء تضم قبائل يقدّر عدد أفرادها بـ 13,000 بدوي. وكانت مناطق هذه القبائل تدخل في نطاق ولاية آل صباح[3]، وعلى الرغم من أنهم مارسوا أساليب حياة اجتماعية واقتصادية جديدة بعد الاستيطان والاستقرار، فإن معظم سكان المدن، وعملياً سكان القرى (مثل العوازم المستقرين في «الدمنة» أي «السالمية» الحالية)، كانوا يشتركون في النسب مع القبائل الصحراوية، ما يعكس مسامية هذه الفئات الاجتماعية[4].

ومع بدء صناعة النفط في أواخر الأربعينيات، بدأ بدو الكويت يستقرون بأعداد كبيرة بعد توفر فرص عمل جديدة في قطاع النفط وقطاع الصناعات المتوقع ازدهارهما في البلاد. ومع تخليهم عن نمط الحياة الرعوية، بدأ آخر بدو الكويت تحولهم إلى الحياة الحضرية. وقامت زهرة فريث، ابنة المقيم السياسي البريطاني ديكسون، التي نشأت في الكويت في ثلاثينيات القرن الماضي، بتوثيق هذه العملية خلال رحلة إلى البلاد في عام 1970 كالتالي:

> **«ومثلما شكلت ظروف الصحراء القواعد التي عاشوا بها...، فإن حياة الاستقرار الجديدة التي اعتمدها كثير من البدو عندما أصبحوا يحصلون**

على أجر دوري ثابت سوف تؤدي بدورها إلى بروز مجموعة جديدة من القواعد لتلبية مطالب حياة الاستقرار في الضواحي المدينية. ولذلك فإن البدو سيتغيرون... وبالنسبة للأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة اليوم، فإن القيم والتقاليد القديمة ستكون غالباً غير ذات أهمية، لأنهم سوف يتدربون على طريقة تفكير تناسب العالم التنافسي للمجتمع الصناعي الحديث. قد يستمرون في الفخر بأصولهم القبليّة، وقد يستمرون لجيل أو جيلين بالقول نحن من أصل بدوي، ولكن أولئك الذين يكبرون بدون أن يعيشوا أبداً في خيمة ولا يمارسون رعي الماشية لن يكونوا بدواً... بل سيكونون عرباً مدنيّين. فلا يمكن إطلاق وصف بدوي على أولئك الذين يعملون بأجور، ويعيشون في منزل لائق، ويتناولون طعاماً جيداً بانتظام، ويحبّون مشاهدة السينما. البدو الآن لا يزالون في مرحلة انتقالية تتميز باندماج غريب بين عادات قديمة وأساليب جديدة»[5].

إن 99 في المئة تقريباً من سكان البلاد مستقرون، والكويت لا يكاد يوجد فيها بدو من الذين يمارسون نمط حياة الأعراب أو رعي الماشية. **ويمكن القول عملياً إن جميع الكويتيين أصبحوا الآن متحضرين**، ولذلك فإن فئتي الحضر والبدو ليستا موجودتين ككيانات أنطولوجية (وجودية) مختلفة. ولكن كما تقول عالمة الأنثروبولوجيا البروفيسور آن نغا لونغفا[*] «بعيداً عن الانزلاق إلى غياهب النسيان نتيجة للتحضر، عادت مسألة انقسام الحضر-البدو عودة ملحوظة في الخطاب الشعبي على مدى العقدين الماضيين»، وعلى الرغم من تنبؤات فريث في عام 1970، فإن مصطلح «بدو» لا يزال مستخدماً شعبياً في الكويت حتى اليوم لتعريف مجموعة يعتبرها بعضهم «**مختلفة**» اجتماعية وثقافياً مقارنة بالحضر (سكان المدينة)[6]. **أكثر من ذلك، وكما أشارت لونغفا في تحليلها لعام 2006 عن انقسام الحضر/ البدو هذا في الكويت، فإن الخطاب الشعبي يعكس عداء عميق الجذور بين هاتين الفئتين، وهو عداء يُفترض أنه يعكس اختلافاً تاريخياً بين الحضر والبدو كان موجوداً**

(*) انظر الفصل الأول: تأملات في قضية الحضر والبدو في الكويت، ص-19. (العيسى)

قبل اكتشاف النفط بوقت طويل. وتواصل هذه الدراسة البحث الذي بدأته لونغفا عن سبب استمرار هذا الانقسام في الكويت حتى الآن، ولكن مع بعض الاختلافات التحليلية المهمة.

في حين أن الخطاب الشعبي في الكويت اليوم يشير في المقام الأول إلى التنافر الثقافي كسبب لهذا الانقسام، فإن الثغرات الثقافية الواسعة والمتناقضة بين الحضر والبدو لم تكن واضحة في عصر ما قبل النفط[7]. وتجادل لونغفا بأننا «يجب أن نفهم انتقادات الحضر الحالية للبدو كتعبير عن مشاعر مناهضة للهجرة من النوع الذي يُسمع عادة في المجتمعات التي تعهدت فيها الدولة بتقديم الرَفَاهِيَة والرعاية الكاملة لمواطنيها من المهد إلى اللحد»[8]، أي أن عداء الحضر للبدو ينبع من عدم الرغبة في تقاسم ثروة البلاد مع الوافدين الجدد المتصورين. وفي حين أن تحليل لونغفا يقدم إسهاماً مهماً في فهمنا هذا الانقسام، إلا أنه غير كامل لأن ليس كل من يعدون بدواً في الكويت اليوم هم في الواقع وافدين جدداً. ولكن تحتوي دراسة لونغفا، التي تركّز أساساً على الخطاب والتصورات التي كانت موجودة في وقت بحثها بين عامي 1997 و2004 على بعض الثغرات التاريخية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدّها وملئها. ولشرح وجود انقسام الحضر/ البدو اليوم على الرغم من أن جميع سكان الكويت تقريباً أصبحوا من سكان المدن المستقرين الآن، فإننا بحاجة إلى تحديد العوامل التاريخية التي ساهمت في حدوث هذا الانقسام. ترى: ما الذي أعاق حدوث توقع فريث في عام 1970، بأن يتم استيعاب البدو وبالتالي عدم وجود حاجة إلى استعمال مصطلح «بدو» لتمييز فئة اجتماعية محددة؟

سبب «استمرار» انقسام الحضر/البدو في الكويت «حتى اليوم» هو استراتيجيات بناء الدولة التي اعتمدت في العقود النفطية المبكرة في الخمسينيات والستينيات واستمرّ العمل بها حتى الثمانينيات!!

بينما أَتفقُ مع لونغفا على أن التنافر التاريخي والثقافي ليس تفسيراً

كافياً، **فإن الحجة الرئيسة لهذه الورقة هي أن استمرار انقسام الحضر/ البدو في الكويت حتى اليوم هو نتيجة لاستراتيجيات بناء الدولة التي اعتمدت في العقود النفطية المبكرة في الخمسينيات والستينيات واستمرّ العمل بها حتى الثمانينيات**. وقد أكد علماء سياسة، مثل جيل كريستال ونيكولا غافريليدس وشفيق الغبرا وعبد الله الهاجري، أنه بعد تأسيس البرلمان الكويتي في عام 1963، أصبح البدو هم الحلفاء السياسيون الرئيسون لحكام آل صباح وأصبحوا بمثابة قوة موازنة للمعارضة القديمة للتجار (خصوم الحكام التاريخيين، الذين تصاعدت مطالبهم بتقاسم السلطة في الثلاثينيات) والقوميين التقدميين (الذين أصبحوا قوة المعارضة المهيمنة في الخمسينيات)، وكلاهما من فئة الحضر. وقد أدت بعض سياسات التجنيس وسياسات تقسيم الدوائر الانتخابية التي نفذت منذ أواخر الستينيات فصاعداً إلى جعل «القبائل» فئة سياسية متميزة وضمنت دعمها السياسي للحكومة. **وعلى الرغم من مناقشة هذه الاستراتيجيات الخاصة ببناء الدولة، التي حرّضت - بقصد أو عن غير قصد - الحضر ضد البدو والبدو ضد الحضر في مجال السياسة، فإن هذه الورقة تبتعد عن التحليل السياسي الشائع وتفحص تنفيذ وتأثير سياسات واستراتيجيات الدولة المختلفة على المستوى المجهري (Micro Level) الأدق للواقع المعيش لشرح لماذا استمر انقسام الحضر/ البدو حتى الآن ومن أين تأتي المشاعر العدائية التي تغذي هذا الانقسام**. ومع هذه الخلفية التاريخية، يمكننا أن نفهم بشكل أفضل التطور الجديد وربما غير المتوقع الذي حدث في السياسة الكويتية في السنوات التي تلت دراسة لونغفا في عام 2006 **وهو تحول البدو من قاعدة «الموالاة» الرئيسة لآل صباح إلى قاعدة «المعارضة» الأقوى في تاريخ الكويت.**

تشير حقيقة أن مؤيدي الحكام السابقين أصبحوا الآن خصومهم الرئيسين إلى فشل في استراتيجيات بناء الدولة المبكرة التي سعت إلى استخدام البدو لموازنة قوى المعارضة الأخرى. في دراستها عن بناء الدولة في المجتمعات القائمة على النسب في الشرق الأوسط، تحدد الباحثة الأمريكية منيرة شاراد

ثلاث استراتيجيات استعملتها القوى المركزية في الدول القطرية خلال حقبة ما بعد الاستعمار تجاه شبكات الوراثة المحلية (خاصة القبائل) في عمليات تشكيل الدولة: التهميش الكامل، والاندماج الكامل، أو نوبات من التهميش والاندماج[9]. وفي حالة الكويت، على الرغم من أننا نرى أدلة على الاندماج والتهميش في معاملة الدولة للبدو من الخمسينيات فصاعداً، فإن هذه الاستراتيجيات لم تحدث في نوبات، بل بدلاً من ذلك، حدث اندماج سياسي وتهميش اجتماعي في وقت واحد. هذا الواقع غير المتماسك جعل استراتيجيات الدولة تجاه البدو ضعيفة وواهية على المدى الطويل.

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن القبائل لم تكن المجموعة الوحيدة التي سيتم استمالتها لتكون حليفة سياسية للحكومة. فقد أظهرت دراسات عدة عن السياسة البرلمانية الكويتية بوضوح كيف قام الحكام الكويتيون، بعد الاستقلال في عام 1961 وفقدان الدعم البريطاني، بالبحث بانتظام عن حلفاء سياسيين، لتحقيق التوازن مع خصومهم التجار الحضر القدامى، من بين البدو والشيعة والوطنيين التقدميين والإسلامويين، ما أدى «إلى تسييس جميع تلك الفئات الاجتماعية» وأدى كذلك إلى ضرورة إعادة التنظيم ورسم الاستراتيجيات للحفاظ على التوازن السياسي[10]. هذه الاستراتيجيات هي بالطبع مشتركة في كثير من الأنظمة السياسية، وليس هدفي هنا تقييم صحتها أو نجاحها أو إخفاقها في السياق الكويتي. بل إن هدفي هو تحليل كيفية ارتباط هذه الاستراتيجيات بمسائل الاندماج والتهميش في حالة سكان الكويت البدو، وتسليط الضوء على الأبعاد المكانية لهذه القضايا في محاولة للإجابة عن سؤال لونغفا عن سبب «استمرار» انقسام الحضر/ البدو وبروزهما كفئتين اجتماعيتين راسختين ومتعارضتين حتى اليوم. ولا يمكن فصل هذا الانقسام عن مناقشة للسياسات المكانية التي رسخت الحضر والبدو ليس فقط كفئتين متباينتين ولكن أيضاً كفئتين ذواتي حدود جغرافية.

أدى توفير معايير مختلفة وغير متكافئة
داخل المناطق السكنية المختلفة إلى خلق «تسلسل هرمي للفضاءات»
مع كون سكان المدينة السابقين في «القمة» والسكان المستقرين حديثاً في «القاع»!!

يجادل هنري ليفبفر، المنظر الحضري الفرنسي، بأن جهاز الدولة الحديثة الذي يسعى إلى فرض سيطرته وتوحيدها، ينظم كلّاً من الفضاء والمجتمع بطريقة تضمن «تجانس الكل والفصل بين الأجزاء»[11]. تم تحقيق «تجانس الكل» في الكويت عبر منح الجنسية والحصول على مزايا الرعاية الاجتماعية من المهد إلى اللحد، ما ضمن اعتماد المواطنين اعتماداً كاملاً على الدولة. وتم تحقيق «الفصل بين الأجزاء» في المقام الأول من خلال وضع سياسات الإسكان الحكومية التي قسّمت السكان إلى مناطق سكنية اجتماعية «منفصلة»، ومن خلال توفير معايير ومرافق مختلفة وغير متكافئة داخل هذه المناطق المختلفة، ما خلق «تسلسلاً هرمياً للفضاءات» مرتبطاً بفئات اجتماعية معينة (مع كون سكان المدينة السابقين في القمة والسكان المستقرين حديثاً في القاع)[12]. **ويركز الجزء الأكبر من هذه الورقة على سياسات الإسكان الحكومية التي نفذت من الخمسينيات حتى الثمانينيات، والتي أَعتقدُ أنها «منعت» اندماج البدو في المجتمع الحضري الكويتي على الرغم من أنهم لم يعودو بدواً من الناحية الفنية (وهكذا استمر الانقسام). وفي حين أدت سياسات الدولة تلك إلى تحويل البدو إلى فصيل سياسي منفصل، أصبح من المستحيل المحافظة على ولاء البدو لآل صباح على المدى الطويل، إذ أدت تلك السياسات إلى جعلهم فئة مستبعدة ومهمشة في المجتمع الكويتي (وهكذا أصبحوا قاعدة المعارضة اليوم).**

تم ترويج فكرة «غير صحيحة» بأن سبب بناء السور كان لحماية السكان الموجودين داخل السور من «القبائل المعادية خارجه»، ولكن في الحقيقة بُني السور لحماية المدينة من هجوم محدد من «قوات الإخوان الوهابية» التابعة لابن سعود!!!

لقد كان هناك تفاعل منتظم ووثيق بين أبناء المدينة والبدو والقرويين في الكويت، على الرغم من أنهم عاشوا في عوالم مكانية واجتماعية مختلفة قبل النفط، ما أدى إلى «طمس الانقسامات» بينهم[13]. وكانت العلاقات التجارية قوية، كما كانت الاقتصادات المتعلقة بالأرض والماء مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. وغالباً ما كان التجار البدويون ينصبون خيامهم في الفضاء المفتوح خارج سوق المدينة عندما يأتون للتجارة وشراء الإمدادات، ما خلق «ضاحية» قبليّة خارج الحدود الحضرية مباشرة[14]. وبحلول أوائل القرن العشرين، كان 90% من أسطول صيد اللؤلؤ الكويتي يتكون من بدو (غواصين وبحارة)[15]، وخلال موسم صيد اللؤلؤ من مايو إلى سبتمبر، كان نساء وأطفال القبائل يستقرون في مخيمات كبيرة على حافة مدينة الكويت ليحميها الحاكم وأهالي المدينة أثناء غياب الرجال[16]. ولكن اليوم استُبدل هذا الترابط والتعاون بين الكويتيين المستقرين والبدو في عصر ما قبل النفط بخطاب شعبي يصف البدو كـ «غرباء أعداء». وأصبح بناء سور المدينة المحصن في عام 1920 رمزاً لهذا الصراع المفترض بين المدينة والصحراء. **وانتشرت فكرة «غير صحيحة» بأن الغرض الأصلي لبناء السور كان لحماية سكان المدينة الموجودين داخل السور من القبائل المعادية خارجه، ولكن في الحقيقة بُني السور في صيف عام 1920 لحماية المدينة من هجوم وشيك من قبل قوات الإخوان الوهابية التابعة لحاكم نجد عبد العزيز بن سعود الذي كان بينه وبين حاكم الكويت سالم الصباح نزاع**[17]. وفي أكتوبر اشتبك الإخوان مع قوات سالم في معركة دامية في قرية الجهراء الزراعية، ولكن مدينة الكويت نفسها لم تتعرض أبداً للهجوم[18]. وكان السور – الذي يمتد على شكل شبه دائرة خلف المدينة مع خمس بوابات - أول خط دفاع محصن «يغلق المدينة تماماً من الجانب البري» **(انظر الشكل-1، ص- 252؛ والشكل-2، ص-253)**[19].

على الرغم من التهديد الواضح وقتها الذي شكله الإخوان الوهابيون والذي حفّز بناء السور، فإن المعلقين الحاليين يشيرون إلى أن السور قد بُني لإبعاد خطر الصحراء بشكل أعم، ما يعني إعادة اختراع السور كحاجز يفرّق بين الحضر والبدو. فعلى سبيل المثال، تشير مقالة لوكالة الأنباء الكويتية عن تاريخ السور نشرت في 21 فبراير 2009 إلى أن السور شُيّد لدرء هجمات الأعداء[20]. وبالمثل يزعم كتاب للأطفال بعنوان «سور الكويت» ليعقوب الغنيم (نشر باللغتين الإنكليزية والعربية) أن السور بني لحماية المدينة «ضد الغزاة»[21]. لا يشير أي من المصدرين إلى الإخوان أو معركة الجهراء، بل يقول الغنيم ببساطة إن «الكويت واجهت بعض التهديدات في تلك السنة وأن السور بُني لمنع أي عدوان من الوصول إلى العاصمة وضمان الأمن لجميع المقيمين»[22]. تقدم هذه الروايات صورة لتهديد غامض ومستمر ضد سكان المدينة من بدو غزاة من الخارج بدلاً من التهديد الفوري والمحدد الذي شكله الإخوان الوهابيون[23]. وعلى النقيض من ذلك، تعكس مصادر تلك الأيام الحاجة الملحة المفاجئة التي أدت إلى بدء بناء السور في أواخر مايو 1920 على الرغم من أن المفوض السامي البريطاني أكد لسالم الصباح المساعدة الجوية والبحرية البريطانية في حالة وقوع هجوم على المدينة، ولم يسمح الحاكم لأسطول صيد اللؤلؤ بالمغادرة في ذلك الصيف حتى يتمكن الرجال من بناء السور قبل أن تتاح الفرصة لهجوم الإخوان[24].

كذلك لم تذكر الروايات الحديثة أنه عندما بُني السور، تُركت مساحة مفتوحة كبيرة بين السور وحدود المدينة بحيث «يمكن للقبائل الصديقة، مع قطعانها، الحصول على الحماية هناك من إغارة البدو»[25]. في يوم من أيام معركة الجهراء، لاحظ الطبيب المبشر الأمريكي ستانلي ميلريا أن «اللاجئين من الجهراء والصحراء كانوا يصلون عند البوابة على شكل عائلات بأكملها مع لوازمها المنزلية»[26]، وكانت السفن البريطانية ذات المدافع والمتمركزة على طرفي السور قد طلب منها قصف أي شيء يقترب من المدينة، لذلك جُلبت مجموعة من البدو المخيمين قرب المدينة إلى داخل السور لتجنب أن تصاب بطريق الخطأ[27]. وهكذا كان السور مصدراً لحماية متبادلة ضد

الإخوان الوهابيين للقبائل والقرويين وسكان المدينة وليس - ببساطة - مجرد حماية لأولئك الذين في «الداخل» من أولئك الذين في «الخارج». وعلى الرغم من أن السور فصل المدينة عن الصحراء، فإن بواباتها كانت تقع على الطرق الموجودة المؤدية إلى القرى الرئيسة مثل الجهراء والفحيحيل وطرق القوافل المعروفة، ما حافظ على (وعَكَسَ) الاعتماد التاريخي المتبادل بينها.

بناء الدولة والمواطنة وتجانس الكل

على الرغم من هذه الحقائق التاريخية، لا تزال هناك تصورات اليوم مماثلة لتلك التي أعرب عنها سيف الشملان في مذكراته عام 1975: «**إن سكان الصحراء - دعونا نقول الحقيقة - لم يكن لهم سوى تأثير إيجابي بسيط على الحياة في الكويت. فالغارات والاضطرابات التي أثّرت على الكويت والكويتيين جاءت من الصحراء**». وأضاف: «**لقد كان سكان المدينة هم الذين شكلوا أساس الدولة**»، **ما يعني عملياً أن البدو ليسوا كويتيين**[28]. وفي عام 2009، قال السياسي [الحضري المتطرف] محمد الجويهل في محطته التلفزيونية الخاصة (التي أطلق عليها بمكر اسم «السور») إن المواطنين الكويتيين «الحقيقيين» هم فقط من الأسر التي كانت تقيم داخل السور وفي قرى مثل الجهراء والفحيحيل قبل اكتشاف النفط، وهو ما يعني أن الفئة المعروفة في المجتمع باسم «البدو» ليست كويتية «حقيقية»[29]، ولا يمكن أن يعزى تكوين هذا الانقسام الحضري/ البدوي إلى فترة ما قبل النفط، بل إلى ظهور استراتيجيات بناء الدولة الجديدة التي طُوّرت خلال السنوات الأولى من التغيير السريع بعد انطلاق صناعة النفط. وأشار المقيم السياسي البريطاني في عام 1865 إلى عدم وجود «تدخل حكومي من أي نوع» في الحياة العامة اليومية قبل اكتشاف النفط[30]. وكان الحكام يعتمدون على رأس مال التجار لتمويل إدارة المدينة والخدمات العامة وتوفير المال والعتاد لحماية استقلال الكويت. وفي ظل غياب إدارة بيروقراطية حكومية، كان الكويتيون الحضريون قبل النفط يعتمدون على أسرهم، وفرجانهم (جمع فريج أي حي) ورعاة تجاريين، وكان البدو والقرويون يعتمدون على قبائلهم من أجل رفاههم اليومي. ومع اكتشاف

النفط، دشن حاكم الكويت عبد الله السالم خطة تحديث واسعة النطاق تقودها الدولة في عام 1950 والتي وضعت بسرعة الحكومة في صميم حياة كل مواطن كويتي ورفاهيته. كان تأسيس الجنسية الكويتية ركيزة أساسية لمشروع بناء الدولة هذا، وللحفاظ على استقرار الدولة الجديدة. لقد أدى تأسيس «مجتمع وطني كويتي موحد» من خلال «المواطنة» التابعة للدولة القُطرية إلى تخفيض منزلة الولاءات السابقة كالفريج والطائفة والأسرة والقبيلة. وكمواطنين، وبغضّ النظر عن الوضع الاجتماعي-الاقتصادي أو المهنة أو الخلفية العرقية، يتمتع جميع الكويتيين (نظرياً) بحقوق متساوية في الحصول على امتيازات جديدة مثل الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والعمل والأرض والسكن. وهكذا أصبح جميع الكويتيين يعتمدون على الدولة من أجل رفاههم، وأدى ربط المواطنة برعاية الدولة إلى تجانس السكان الكويتيين ليصبحوا بذلك «كلاً» يمكن إدارته والوثوق به وكقاعدة للموالاة.

ولكن عملية التجانس هذه لم تلغ الفئة الاجتماعية المعروفة بـ «البدو»، كما توقعت فريث. ويرجع ذلك جزئياً إلى طبيعة قانون الجنسية. وجرت أول محاولة لتحديد متطلبات الجنسية الكويتية في عام 1948، أي بعد عامين من انطلاق صناعة النفط. السكان الذين كان أسلافهم موجودين في الكويت منذ عام 1899 عُرِّفوا كمواطنين، وكذلك الأطفال المولودون في الكويت لغير الكويتيين، في حين يمكن للعرب أو المسلمين الذين عاشوا هناك لمدة تصل إلى عشر سنوات أن يتقدموا بطلب للحصول على الجنسية[31]. **لكن كشف أول إحصاء سكاني عام 1957 أن الأجانب الذين يتدفقون إلى البلاد للعمل يشكلون بالفعل 45٪ من السكان**[32]. **ومن ثم صدر قانون للجنسية أكثر تقييداً في عام 1959 والذي ألغى حق المواطنة عن طريق الولادة أو الإقامة طويلة الأجل**، وعرّف القانون أن «الكويتيين «أساساً» هم المتوطنون في الكويت قبل سنة 1920»[33]. والخيار الوحيد للأشخاص الذين لا يستوفون هذه الشروط لكي يتجنسوا هو عبر قرار صادر عن وزير الداخلية يمنحهم الجنسية.

حاولت السلطات التعرف إلى المواطنين الكويتيين وتسجيلهم لأول مرة استعداداً للاستقلال في عام 1961، وكان على جميع الأشخاص الذين

يعتبرون أنفسهم كويتيين أن يتقدموا إلى لجان خاصة خلال فترات التسجيل المحددة لإثبات وضعهم. ويمكن لأهالي المدينة أن يقدموا وثائق مناسبة - صكوك أراضٍ وشهادات ميلاد ووفاة ووثائق سفر - كدليل على الاستيطان في الكويت في عام 1920. ولكن القبائل التي كانت ترعى وتخيم خارج السور لم تكن مستقرة بشكل دائم ولم تكن تملك مثل هذه الأدلة الوثائقية. وصُنِّف حوالي ثلث السكان الكويتيين تقريباً (بدون حساب الأجانب الواصلين حديثاً والذين يحملون جنسيات بلدان أخرى) كمؤهلين للحصول على الجنسية «الأصلية» ليصنفوا كمواطنين كويتيين بـ «التأسيس»، وكان معظمهم من سكان المدينة وبعض القرويين، وثلث آخر يتألف أساساً من أفراد قبائل بدوية من الذين لم يستقروا بشكل دائم في مدينة الكويت قبل النفط، إما لأنهم لم يفهموا أهمية الجنسية، أو لأن حياة الترحال البدوية، التي دامت قرون، جعلتهم يأنفون من فكرة الانتماء إلى أي بلد أو لأنهم كانوا يعيشون خارج أسوار المدينة في الصحراء أو «البادية»، وغالباً ما كانوا أميين ما منعهم من تقديم دليل كافٍ على أنهم استقروا في البلد... ولذلك صُنفوا على أنهم «بدون» جنسية[34].

واحتل الثلث المتبقي من السكان فئة أكثر غموضاً. وكان هؤلاء أفراد أو عوائل لا يستوفون المتطلبات القانونية للجنسية بالتأسيس ولكن تم تجنيسهم بقرار وزاري[35]. وعلى الرغم من أن بعض القرويين والمغتربين العرب كانوا جزءاً من هذه المجموعة، فإن الأغلبية كانت من البدو الذين منحوا الجنسية مقابل الانضمام إلى الجيش (خصوصاً بعد محاولة الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم ضم الكويت عام 1961)[36]. وقد صُنّف هؤلاء الكويتيون الذين أصبحوا مواطنين من خلال التجنيس بشكل مختلف عن المواطنين بالتأسيس (الذين يحملون جنسية أولى أو «مواطنة من الدرجة الأولى»). وبينما يتمتع أفراد الفئتين بحقوق متساوية في العمل وملكية الأراضي واستحقاقات الرعاية الاجتماعية، إلا أنه لا يمكن للمواطنين المجنسين التصويت أو الترشح للبرلمان إلا بعد ثلاثين عاماً من تجنيسهم[37].

وهكذا خلق قانون الجنسية لعام 1959 فئات راسخة من المواطنين الكويتيين في ما يتعلق بزمن الاستقرار والتوطين في الكويت. وأصبح مصطلح

«بالتأسيس» يوطّد الفرق بين «الأصلي» و«الوافد الجديد» ويؤكّده، وبالتالي أصبح جزءاً مهماً من خطاب الحضر/ البدو في الكويت. فالذين استقروا بحلول عام 1920 - سكان المدينة، وإلى حد ما القرويون - رسخت منزلتهم كمواطنين أصليين بموجب القانون، وأما أولئك الذين لم يستقروا، فحتى لو تجنسوا كمواطنين كويتيين، فقد رسخت منزلتهم كوافدين جدد بصرف النظر عن روابطهم التاريخية بمكان إقامتهم أو طول مدة إقامتهم في الكويت. **كما أن تغيير تاريخ تحديد الجنسية الكويتية من عام 1899 (في قانون 1948) إلى عام 1920 (في قانون 1959) عزّز أيضاً انحياز القانون للمناطق الحضرية، فقد كان عام 1920 يعرف شعبياً باسم «سنة الجهرا»، نسبة إلى هجوم الإخوان الوهابيين على تلك القرية في أكتوبر، كما ترتبط تلك السنة ارتباطاً وثيقاً ببناء السور**[38]. وبمعنى من المعاني، فإن تحديد عام 1920 باعتباره الأساس الجديد الذي استندت إليه الجنسية الكويتية رسّخ السور كحد اجتماعي-مكاني للهوية الكويتية الأصلية (وليس على سبيل المثال الحدود الوطنية التي رسمت في عام 1922). وهذا يفسّر لماذا وصفت لونغفا «السور» بأنه يشكّل «مجازاً قوياً في البناء الخطابي للهوية». وكما لاحظت، فإن الكويتيين الحضر نادراً ما يصفون أنفسهم بالحضر، بل يعبّرون بشكل أكثر شيوعاً عن هويتهم الجماعية ضد البدو - ببساطة - كـ «كويتيين» أو «أهل السور»[39].

وقد صدر قانون الجنسية الجديد في سياق انبعاث حركة القوميين العرب في الخمسينيات والتي حظيت بدعم شعبي كبير في الكويت. وكان القوميون الكويتيون - الذين ينتمون أساساً إلى الطبقة الوسطى الحضرية - ينسّقون أجندتهم العروبية مع مطالب بإصلاحات اجتماعية وسياسية في الداخل. وعندما دعا أبرز قادتها، جاسم القطامي، في حشد جماهيري في عام 1959، إلى إنهاء «الحكم العشائري» في الكويت (وهو هجوم مبطّن على آل صباح)، حظر الأمير عبد الله السالم جميع الأنشطة القومية لمدة عامين[40]. وفي هذا السياق، صدر قانون الجنسية عام 1959 ليحلّ محل قانون عام 1948. وكان القانون الجديد يهدف إلى منع احتمال انتقال الأفكار السياسية الملوثة من المغتربين العرب إلى الكويتيين، خاصة بعدما بدأ عدد أولئك المغتربين يفوق عدد الكويتيين خلال تلك الفترة النفطية المبكرة من التحديث

السريع وزيادة الهجرة، من خلال حرمانهم من الحق في التقدّم بطلب للحصول على الجنسية. كما أنه خلق أيضاً مجتمعاً وطنياً فريداً وإقصائياً ليحل محل جميع الولاءات الأخرى، بما في ذلك القومية العربية. وقد يفسّر ذلك تفضيل القانون لسكان المدينة، وهي المجموعة التي تحتاج إليها الدولة أكثر من غيرها لتلطيف هذه الحقبة من الاضطرابات الإقليمية[41].

أياً كانت النية، فإن تركيز قانون الجنسية على «الأصل» لعب دوراً مهمّاً في ترسيخ فكرة «البدو» كـ «قادمين جدد». وتفاقم الوضع بما جرى بعد عام 1967 عندما بدأت الحكومة في منح الجنسية بمرسوم لعشرات الآلاف من البدو غير المحليين، ومعظمهم من السعودية، في مقابل الولاء الانتخابي لمواجهة المعارضة القومية في البرلمان[42]. وأُعطي معظمهم «جنسية أولى» حتى يتمكّنوا من التصويت الفوري لتعزيز الكتلة الحكومية أي الموالاة في مجلس الأمة في مواجهة المعارضة. وعلى الرغم من حصولهم على الجنسية الكاملة، فإن لغة قانون الجنسية وضعت هؤلاء «المهاجرين الجدد» بشكل دائم خارج الدائرة التي تشرح من هو الكويتي (قانونياً وخطابياً)[43]. كما أنهم لم يندمجوا تماماً في المجتمع الكويتي من الناحية العملية، كما سنرى أدناه، ما أدى إلى تعزيز وترسيخ فكرة كونهم «غرباء». كذلك أدّى أيضاً منح الجنسية «بالتأسيس» لأشخاص لم يكونوا أصليين في الكويت (على الرغم من كونهم يعيشون في صحراء المنطقة) إلى خلط وتشويش لمفاهيم الأصل التي تأسست لأول مرة بموجب قانون الجنسية لعام 1959 وتسببت بتوترات لا حصر لها. أولاً، عززت تصورات الحضر عن البدو كـ «قادمين جدد» وكـ «تهديد اجتماعي-سياسي» لهويتهم، وثانياً، حولت معنى مصطلح بدو، الذي أصبح يركّز في الخطاب الكويتي الآن تماماً تقريباً على هذه المجموعة المجنسة حديثاً. وكما أوضحت لونغفا، في حين أن مصطلح حضر «يشير إلى الكويتيين الذين عاش أجدادهم في الكويت قبل تدشين عصر النفط (1946)»، فإن مصطلح بدو «يشير إلى مجموعة محددة من الوافدين الجدد: أولئك المهاجرين، الذين جاء معظمهم من المملكة العربية السعودية، والذين كانوا يمارسون رعي الماشية، وانتقلوا إلى الكويت بين عامي 1960 و1980...

ومنحوا الجنسية الكويتية على مر السنين منذ ذلك الحين»[44]. وفي حين أن تعريف سكان القرية يميل إلى كونهم حضراً، فإن القبائل البدوية التي اعتُرف تاريخياً بأنها مرتبطة بالكويت لا تنطبق عليها أي فئة اجتماعية في الخطاب الحالي. كثير من هؤلاء البدو الذين تضرروا من ثغرات قانون الجنسية لعام 1959[45] أصبحوا «مستاءين» من اعتبار البدو المستقرين حديثاً (أي بعدهم) كمواطنين من الدرجة الأولى في حين مُنع كُثر منهم من الحصول على تلك المنزلة[46]. **وبالإضافة إلى استبعادهم من التصورات الحالية التي تنطبق على الكويتيين «الأصليين» على الرغم من تاريخهم الطويل مع المكان، وكذلك استبعادهم من فئة البدو (التي تركّز على القبائل «المهاجرة الجديدة»)، فإن أولئك الذين أصبحوا عديمي الجنسية أو «بدون» غالباً ما يتم أيضاً استبعادهم من التصورات الشعبية لتلك الفئة الاجتماعية. هناك اعتقاد خاطئ في الخطاب الكويتي المعاصر بأن «البدون» هم أناس جاءوا من مكان آخر (غالباً سوريا أو الأردن أو العراق) وأتلفوا وثائق جنسيتهم الأصلية. وعلى الرغم من أن مثل هذه المجموعات موجودة بالتأكيد ضمن المقيمين «البدون»، فإن نسبة كبيرة منهم تتكوّن من بدو محليين لم يمنحوا الجنسية أبداً[47]. ولذلك فإن هذه القبائل المقيمة منذ القدم أصبحت غير مصنفة تماماً في التصورات الشعبية وتصنيفات مختلف الفئات الاجتماعية الموجودة في الكويت اليوم.**

مع الاعتراف بأن مصطلحات مثل الحضر والبدو لا تملك سوى قدر ضئيل من القدرة التحليلية اليوم لأن الغالبية العظمى من الكويتيين هم سكان حضريون مستقرّون ويمارسون أساليب حياة متماثلة، فإن المصطلحين يستخدمان في هذه المقالة لتصنيف الفئات الاجتماعية التالية بناء على سياسات الجنسية. ففي حين أن مصطلح الحضر يتعلّق بالأشخاص الذين استقروا في المدينة والقرى قبل تدشين عصر النفط، فإن مصطلح بدو يتعلق بجميع القبائل التي لم تستقر بشكل دائم في مدينة الكويت أو القرى قبل انطلاق صناعة النفط في عام 1946، والذين يعدّون الآن مواطنين كويتيين (بالتأسيس وبالتجنيس). وعند استخدامي مصطلح بدو أضع فيه كلاً من القبائل المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالكويت والتي بدأت الاستيطان والاستقرار في مدن

العشيش(*) منذ الأربعينيات فصاعداً، بالإضافة إلى أولئك الذين جلبتهم الدولة من المملكة العربية السعودية في أواخر الستينيات لأهداف سياسية. ويُعتقد أن هذه المجموعة التي تجمع تلك الفئتين تشكّل حالياً نحو 60% من السكان الكويتيين، على الرغم من أن تعداد السكان الكويتي لا يقدّم معلومات تفصيلية عن مثل هذه الفئات الاجتماعية[48]. ونظراً لأن التركيز الرئيس لبقية هذه الورقة يتعلّق بسياسات الإسكان الحكومية، فإنني لا أشمل في استخدامي مصطلح البدو القبائل التي كانت مرتبطة تاريخيّاً بالكويت والتي أصبحت وتبقى من البدون. ولا يتمتّع البدون بإمكانية الوصول إلى سلع وخدمات الرعاية الحكومية ولا يمتلكون حقوقاً سياسية. وبالتالي فإنهم يقعون خارج نطاق هذه الورقة. وفي الخطاب الشعبي الكويتي، تستخدم كلمة قبائل عند الإشارة إلى البدو كفصيل سياسي، ولذلك سوف تستخدم في بقية الورقة أيضاً في ما يتعلق بالمعارضة السياسية، على الرغم من أن المصطلحات تشير إلى نفس الفئة الاجتماعية.

سياسة الدولة الإسكانية و«فصل الأجزاء»:

في حين أن ظهور قانون الجنسية خلق تبايناً ثنائياً بين المواطنين وغير المواطنين، فقد ساهمت قيود قانون 1959 بجانب سياسات التجنيس المثيرة للجدل في خلق فئتين مختلفتين من المواطنين: «أصليون» مقابل «وافدون جدد». كذلك لعبت دولة الرفاه دوراً رئيساً في هذه العملية. **فعلى الرغم من تقديم خدمات الرعاية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والإسكان، لجميع المواطنين وفقاً للقانون، فإن الواقع كشف عن التفاوت (عدم المساواة) الصارخ في المنافع التي منحت لسكان المدينة السابقين والبدو المستقرين، ما رسّخ تصويرهما كمجموعتين متعارضتين بدلاً من توحيدهما كمواطنين كويتيين متساويين**. هناك اختلاف مفاهيمي بين الجنسية والمواطنة في الكويت. وفي

(*) العشيش جمع عشّة ويقصد به بيت الصفيح أو المسكن العشوائي الذي يُبنى في منطقة خارج حدود التخطيط العمراني الرسمي من مواد بدائية كالطوب والخشب وسعف النخل والحديد المموج، إلخ. وتعد العشيش مخالفة للقوانين المنظمة للعمران. (العيسى)

حين أن الجنسية يحددها القانون وتمنح في سن الثامنة عشرة في وثيقة تسمى «الجنسية»، فإن المواطنة (منزلة الفرد كعضو في المجتمع الوطني الكويتي) ترتبط إلى حد كبير بالوصول إلى سلع وخدمات الرفاهية التي تقدمها الدولة إلى حَملة هذه الجنسية[49].

أدّت سياسات الدولة للإسكان التي نفذت من الخمسينات إلى الثمانينيات إلى «تخفيض منزلة» البدو ليصبحوا مواطنين من «درجة أدنى»!!

يجادل الباحث علي مدني بور بأن الاندماج الاجتماعي يدور غالباً حول الوصول إلى الموارد بشكل «**عادل ومتساو**»، وأن الوصول «المقيد» إلى مثل هذه الموارد يرسخ «الفصل والعزلة»[50]. **أكثر من ذلك**، «**كثيرٌ من أشكال الوصول هذه لها تجليات مكانية واضحة، لأن المكان هو الموقع الذي تصبح فيه هذه الأشكال المختلفة من الوصول ممكنة أو مرفوضة**»[51]. لقد أدّت سياسات الدولة للإسكان التي نفذت من الخمسينيات إلى الثمانينيات، والتي فصلت مكانياً قطاعات من المجتمع الكويتي وميّزت بشكل واضح بينها في الأساليب والمعايير، إلى «تخفيض منزلة البدو ليصبحوا مواطنين من درجة أدنى». ويمكن المجادلة بأن هذه السياسات الحكومية هي العامل الأكثر أهمية للإجابة عن سؤال لونغفا عن سبب استمرار انقسام الحضر/ البدو حتى الآن كفئات اجتماعية متباينة ومتعارضة في الكويت.

استراتيجية «فرق تسد» السكانية:

لم تضع الحكومة خطة إسكان موحدة لتطبّق بشكل متساوٍ ومتزامن على جميع فئات الهوية، ولكنها وضعت ثلاث خطط منفصلة عززت «تنافر» فئات الهوية ورسختها كفئات اجتماعية-مكانية «مختلفة»!!

وتجادل لونغفا بأن «توزيع الأراضي والمساكن التي شيدتها الحكومة اليوم لا يأخذ في الاعتبار خلفية المستفيد، ولذلك يؤدّي إلى تخفيض تدريجي للعوائق الاجتماعية في المناطق السكنية الأحدث»[52]. وعلى الرغم

من أن هذا الكلام قد يُقال عن سياسات الإسكان الحكومية الحالية، **فإنه عندما وُضعت هذه السياسات في أوائل الخمسينيات، كانت «مصممة بدقة وفقاً لخلفية المتلقي»**. ومع ظهور النفط، أصبح الإسكان هو الوسيلة الرئيسة لتوزيع الثروة وأهم ميزة تقدمها الدولة ويؤمل منها تحسين مستويات معيشة الكويتيين. كذلك كان نقل السكان إلى أماكن الإقامة الحديثة عنصراً رئيساً في خطط التنمية الحضرية الجديدة للحكومة. وتطلّبت الخطة العمرانية الشاملة (**الماستر بلان**) لعام 1952 نقل سكان المدينة من المدينة القديمة حتى يمكن إعادة تطوير مركز المدينة. ووُضعت في الستينيات خطط لتطوير قرى كالجهراء والسالمية ونقل سكانهما إلى مساكن حديثة، كما كان من الواجب أيضاً العمل على البدو المستوطنين ليستقروا بشكل دائم. **لم تضع الحكومة خطة إسكان واحدة لكل الكويت لتطبّق بشكل متساوٍ ومتزامن على جميع هذه الفئات، ولكنها وضعت بدلاً من ذلك ثلاث خطط منفصلة لم تبقها متباينة فحسب، بل أسهمت أيضاً في ترسيخها كفئات اجتماعية-مكانية مختلفة.**

واستُهدف سكان المدينة أولاً، إذ بدأ العمل في تصميم الخطة العمرانية الشاملة (الماستر بلان) لمدينة الكويت، التي صممتها شركة تخطيط بريطانية في عام 1952، وخُصّص موقع المدينة القديمة كمركز تجاري وحكومي يحتاج إلى أن يكون أكثر استيعاباً للسيارات، وهُدمت البيوت القديمة ذات الفناء الداخلي، وشُيّدت ضواحٍ جديدة خارج السور لإعادة إسكان أهالي المدينة النازحين، وأنشئ نظام جديد لطرق دائرية ومحورية، وكذلك الدائري الأول ليكون خارج السور بالضبط وبشكل موازٍ للمسار شبه الدائري للسور (هُدم السور في عام 1957)، وحاكت الطرق الدائرية الإضافية شكل الدائري الأول من حيث كونها تنبثق بعيداً عن المركز الحضري[53]، وقد تم الحفاظ على البوابات الخمس بشكلها القديم. ومن هذه النقاط امتدت الطرق المحورية المتقاطعة مع الطرق الدائرية. وهكذا شكّل السور أساس نظام الطرق السريعة المألوف في الكويت الآن، والذي حدد حدود الضواحي السكنية الجديدة. وشُيدت ثماني ضواحٍ ضمن حدود ثلاث طرق دائرية في

الخمسينيات؛ وأضيف الدائري الرابع في عام 1960 وشيدت سبعة أحياء إضافية بحلول عام 1968، وأصبحت هذه الضواحي الـ15 معروفة في الخطاب الرسمي والشعبي باسم «المناطق النموذجية». (انظر الشكل-3، ص-254؛ والشكل-4، ص-255)

جرى «تثمين» عقارات المدينة داخل السور بأسعار مرتفعة «عمداً» كشكل سريع من أشكال توزيع عائدات النفط، ما أدى إلى «تراكم ثروة الحضر» بعد اكتشاف النفط!!

ولتسهيل وتسريع انتقال الأسر الحضرية، وضعت الحكومة نظاماً لاستملاك (تثمين) العقارات في عام 1951، إذ جرى بموجبه شراء الأراضي الواقعة داخل السور من سكان المدينة بأسعار مرتفعة «**عمداً**»، لاستخدامها في التنمية العامة أو التجارية. **واعتبرت الدولة التثمين أسرع شكل من أشكال توزيع عائدات النفط، وكان الشكل الرئيس لتراكم الثروة بالنسبة لمعظم الكويتيين الحضر بعد النفط**[54]. كذلك ساعد التثمين في تسريع «النزوح الجماعي» تقريباً إلى الضواحي الجديدة[55]، وتم توفير ثلاثة خيارات لإسكان أهالي المدينة في الضواحي الجديدة، اعتماداً على الدخل، حيث كان يمكنهم الحصول على:

(أ) قطعة أرض سكنية ليشيدوا منزلهم؛ أو

(ب) قطعة أرض مع قرض بدون فوائد لمدة ثلاثين عاماً للبناء؛ أو

(ج) منزل حكومي من فئة «ذوي الدخل المحدود»[56].

كان البدو الفئة الاجتماعية الكويتية «الوحيدة» التي لم تحصل على دخل من «التثمين»!!

في عام 1964، وُضعت خطة جديدة لإعادة إسكان أهالي قرى السالمية والجهراء والفروانية ومنطقة العدّان الجنوبية الساحلية من الذين حصلوا على

الجنسية الكويتية. ومثل سكان المدينة، فإن المواطنين في هذه القرى التي اشترت الدولة ممتلكاتهم أصبح من حقهم الحصول على قطعة أرض أو سكن لفئة «ذوي الدخل المحدود». ولكن في حين نُقل سكان المدينة إلى ضواحٍ جديدة بين الطريقين الدائريين الأول والرابع، لم يُسمح للقرويين شراء مساكن جديدة إلا في نفس القرية التي توجد فيها ممتلكاتهم السابقة، ما حدّ من قدرتهم على الانتقال إلى المناطق الحضرية المركزية. (انظر الشكل-5، ص-256)[57]

قررت الدولة حل مشكلة العشيش جدياً «فقط» بعدما بدأت الكويت تهتم بـ «سمعتها الدولية كدولة متحضرة» وبالتالي لا يليق بها وجود تلك العشيش «المعيبة» في مشاهدها الطبيعية!!

كان البدو الفئة الاجتماعية الكويتية الوحيدة التي لم تحصل على دخل من التثمين، والذين بدأوا منذ أواخر الأربعينيات بالاستيطان عفوياً في مستوطنات عشيش (صفيح) عشوائية. وكان معظم هؤلاء البدو يعملون في صناعة استخراج اللؤلؤ التي بدأت تنهار وقتها، كما بدأوا في العمل عمالاً يدويين (غير مهرة) في قطاع النفط أو في الجيش وقوات الشرطة الجديدة في البلاد. كذلك اجتذبت مدن العشيش عمالاً مغتربين من ذوي الدخل المنخفض من الذين لا يستطيعون دفع الإيجار في أماكن أخرى. وفي الأصل، كانت تلك المستوطنات تقع على مقربة من مكان عمل السكان: كانت قريتا «**المقوع**» و«**واره**» تخدمان مركز النفط بالأحمدي، و «**جليب الشيوخ**» تخدم المركز الصناعي في الشويخ[58]، و«**الشامية**» (مباشرة خلف السور) تخدم مدينة الكويت. **ولكن «عندما شعرت الكويت بإحساس جديد لأهميتها الذاتية» خلال الخمسينيات، اعتُبرت مدن العشيش القريبة من مركز المدينة «مهينة لصورة مدينة الكويت الحديثة»**[59]. وخلال الستينيات، نُقلت جميعاً بعيداً عن المدينة والضواحي الجديدة.

في عام 1965 كان هناك 11,659 منزلاً في مدن العشيش، مصنوعة من

سعف النخيل وخشب وصفائح حديد مموج. وبحلول عام 1970، قدرت شركة كولن بوكانان وشركاه («ك ب ش»)، وهي الشركة البريطانية التي صممت «الماستر بلان» الثانية في الكويت، أن عدد منازل العشيش تضاعف ليصبح حوالي 20,400 منزل. كذلك ارتفع عدد سكان مدن العشيش من 64800 في عام 1965 إلى 113,400 في عام 1970. وقدرت شركة «ك ب ش» أن نحو 80 في المئة من السكان كانوا كويتيين[60]، وتزعم تقارير أن سبب تضاعف سكان **مدن العشيش** كان قدوم البدو الذين استقروا ومنحوا الجنسية في تلك السنوات غالباً «لأسباب تتعلق بالاستقرار السياسي»[61]. وقدرت شركة «ك ب ش» أن حوالي 70,000 من سكان مدن العشيش كانوا من هذه المجموعة[62].

زهرة فريث:
العشيش تعطي إحساساً عن بيئة من
«القذارة المحبطة» وسكانها «ضحية تجاهل دولة الرفاه»!!

وصفت فريث العشيش التي رأتها في عام 1970 بأنها تعطي إحساساً عن «بيئة من القذارة المحبطة»[63]، وأن سكانها «ضحية تجاهل دولة الرفاه» ويعملون في أدنى الوظائف أجراً[64]. وكانت مرتبات معظم الرجال في مدن العشيش تتراوح بين 40 و60 ديناراً كويتياً شهرياً. وعلى الرغم من أن كثيراً من السكان كانوا مواطنين كويتيين أو من البدون العاملين في الجيش، وبالتالي كانوا مؤهلين قانونياً للحصول على منزل حكومي، فإن الدولة لم تتخذ - حتى أوائل السبعينيات - سوى تدابير قليلة لإعادة إسكانهم في منازل لائقة من التي شيدتها الحكومة. وقد بدأ كثير من سكان مدن العشيش تقديم التماسات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للحصول على مساكن جديدة في منتصف الستينيات من دون جدوى[65]. وقد نُقل سكان المدينة من المدينة لأن الحكومة كانت بحاجة إلى مساحة لتنفيذ «الماستر بلان» لعام 1952، وكانت مناطق العشوائيات تقع بعيداً عن منطقة التنمية الحضرية المخطط لها

في الخمسينيات والستينيات بمسافة معتبرة، ولذلك بقيت خارج نطاق اهتمام الدولة المباشر.

لكن هذا لا يعني أنه لم يتم القيام بأي شيء في الستينيات لحل مشكلة مدن العشيش. **فبعد الاستقلال في عام 1961، بدأت الكويت تهتم بسمعتها الدولية وتتخذ «مواقف تميزها لتكون في صف الدول المتحضرة والمتقدمة في العالم»**[66]، ولذلك فإن وجود تلك «البقع المعيبة في مشاهدها الطبيعية»[67] لم يكن يتماشى مع النهضة العمرانية المتوقعة لدولة متحضرة[68]. ولذلك تم تخصيص حوالي 1400 منزل من فئة الدخل المحدود في الفترة ما بين 1962 و1968 لتحضير البدو في مناطق جديدة مثل العمرية والصباحية[69]، إلا أن الأمر استغرق حتى عام 1970، مع النمو الكبير في عدد سكان بيوت العشيش، لتتحرك الحكومة وتبدأ مع مهندسي شركة «ك ب ش» في التخطيط «جدياً» لإعادة إسكان أهالي مدن العشيش الكويتيين (ولكن لم يشمل هذا المخطط السكان الأجانب والبدون).

لم يكن الهدف من مشروع البادية هذا[70] فقط توفير سكن وخدمات أفضل للمواطنين الكويتيين الذين يعيشون في ظروف «**مُرَوِّعَة**»، ولكن أيضاً لتسهيل «الانتقال السلس بقدر الإمكان من الحياة القبلية إلى الحياة الحضرية»[71]. وتم بالتالي إطلاق عملية لتوطين البدو. أولاً، في أوائل السبعينيات، **دُمج كثير من مدن العشيش [العشوائيات] المتناثرة والعفوية في ثلاث مستوطنات كبيرة في الشدادية وصيهد والدوحة كحل مؤقت**[72]، **وكانت تحيط بهذه المناطق العشوائية أسوار حديدية عالية شيّدتها الحكومة وجعلتها تشبه «معسكرات اعتقال»**[73]، وثانياً، نُقل سكان العشيش إلى إسكان مؤقت عُرف باسم «السكن الشعبي» في مناطق مثل الصليبية وجليب الشيوخ والجهراء. وعلى الرغم من كونها أكثر صلابة من سكن العشيش، فإن تلك المنازل الشعبية كانت قد شُيّدت بأدنى المواصفات أي بسعر رخيص جداً، إذ بُنيت من طوب مصنوع من الخرسانة الرمادية المصنوعة محلياً «بدون» أي تجصيص أو طلاء أو غيرها من التشطيبات المعروفة، ولم تكن هناك طرق

معبدة بل «فقط طرق رملية صحراوية»[74]. وبحلول منتصف السبعينيات، وُضعت خطط لمشاريع إسكان بدوية دائمة ضخمة من فئة الدخل المحدود في مناطق مثل ميناء عبد الله والجهراء والعارضية، وكُلّفت شركات دولية متخصصة بتمويل وتصميم وبناء «ضواحي جديدة تماماً في الصحراء»[75]. وفي نهاية المطاف نُقل معظم سكان المنازل الشعبية مثل الصليبية إلى تلك المشاريع الجديدة. وبعد ذلك، جرى إسكان «البدون» غير المؤهلين للسكن الحكومي في البيوت الشعبية، ولا يزالون يعيشون هناك اليوم.

وعلى الرغم من مزاعم أشارت إلى القيام بجهود لتعريف البدو بالحياة الحضرية أو الحياة المستقرة[76]، فإن هذه العملية المعقدة أبقت البدو في حالة من الانتقال حتى منتصف الثمانينيات. وعلى الرغم من أن مدن العشيش الأصلية قد دمجت بنجاح في ثلاث مناطق رئيسة، فإن الأسر كثيراً ما اضطرت إلى الانتقال من مستوطنة إلى مستوطنة أخرى. فعلى سبيل المثال، اضطرت 6,000 عائلة في الشدادية في عام 1978 (أجبرت على الانتقال إلى هناك من مدينة عشيش أخرى قبل ثلاث سنوات) إلى الانتقال إلى صيهد بسبب التخطيط لإنشاء حديقة وطنية جديدة بقربها[77]. كذلك لم تتحسّن الأمور بعد خروج البدو من المستوطنات الجديدة إلى المساكن الشعبية. ففي عام 1979، اكتشفت العائلات التي وصلت إلى الصليبية أن المنطقة «بدون كهرباء»، وبحلول الصيف، أصبحت منازل الطوب ساخنة جداً، ما أجبر السكان على الانتقال إلى بيوت شعر في الصحراء لكونها أبرد[78]. كذلك انتقلت أسر عدة إلى بيوت شعر، بعد أن هدمت البلدية 16,000 مسكن عشيش بالجملة قبل أن توفّر محلها عدداً كافياً من المساكن البديلة. ووفقاً لخلف مدلول: «**في البداية كنا نعيش في عشة في الدوحة، ثم نُقلنا إلى صيهد، ثم إلى الشدادية، ثم عندما هُدمت لم يكن أمامنا خيار سوى أن نبدأ من جديد في خيمة**»[79]. وبحلول عام 1982 ظهرت مستوطنات عشيش عشوائية جديدة وعفوية على مشارف الجهراء[80].

كان الهدف المزعوم من برنامج توطين البدو هو دمج القبائل في «مجتمع الكويت المتحضر»[81]. ولكنه، في الواقع، رسّخ فصل وعزل البدو

عن ذلك المجتمع، ما جعلهم بمعظمهم يشعرون بأنهم «معزولون عن كل شيء إلا رحمة الله»[82]. كان أهم جانب من جوانب جميع مخططات تحضير البدو الاستيطانية هو المسافة بين هذه المناطق ومركز المدينة (**انظر الشكل-6، ص-257**). فبدلاً من دمج هذه المشاريع ضمن المناطق السكنية الجديدة بين الطريقين الدائريين الأول والرابع، قامت الحكومة ببناء مناطق منفصلة تماماً وراء الطريقين الدائريين الخامس والسادس بمسافة معتبرة[83]. كانت هذه المناطق مقطوعة عن المدينة وعن المناطق النموذجية، ولم يكن في المناطق العشوائية الكبيرة مثل الشدادية طرق معبدة على الرغم من أن السكان طلبوا بشكل منتظم بناء طرق «لربطنا بمدينة الكويت»[84]. أما الطريق الصحراوي من الشدادية وإليها فقد كان مليئاً بالمسامير ومخلفات البناء التي تتلف إطارات السيارات، ما منع سيارات الأجرة والحافلات وسيارات الإسعاف من دخول المنطقة[85]، ولم تتحسن الأوضاع في مشاريع الإسكان الجديدة الضخمة (فئة الدخل المحدود). فعندما تم بناء الصباحية، على سبيل المثال، لم يتم أيضاً تعبيد أي طرق، واضطر السكان الذين ليس لديهم سيارات إلى السير على الأقدام لمسافة كيلومترين في الصحراء قبل الوصول إلى الطريق السريع لركوب سيارة توصلهم إلى العمل[86].

تبريرات عجيبة وغير سليمة لـ «عزل» السكان القبليين و«فصلهم» عن السكان الحضر في المدينة!!

كان مبرر تحديد مناطقهم بعيداً عن المدينة هو أن «البدو» يحتاجون إلى وصول سهل إلى الصحراء المفتوحة للرعي [!!!]، كما أن لديهم «حاجة عاطفية لأن يكونوا في بيئة لا تنعزل تماماً عن المناطق الصحراوية المفتوحة» [!!!]، وفقاً لشركة «ك ب ش» التي وضعت الخطة العمرانية الشاملة أي **الماستر بلان**[87]. **ولكن صحة هذا التبرير مشكوك فيها، لأن كثيراً من البدو الذين حصلوا على منازل في مناطق خارجية مثل الرقة والعمرية والصباحية في أوائل السبعينيات رفضوها بسبب بعد المسافة عن المركز الحضري حيث**

يعملون (وتفاقمت الأمور بسبب عدم وجود طرق)[88]، واعترف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام 1971 بأن أغلبية المتقدمين للحصول على سكن حكومي، بمن فيهم البدو، «اختاروا المدينة» كمقر إقامة مفضل لهم. كما أن حقيقة أنه في ذروة تخطيط الاستيطان الجديد «تجاوز عدد الأشخاص الذين يرفضون منازلهم الجديدة عدد الأشخاص الذين يتقدمون بطلبات للحصول على منزل جديد»[89]، تُشكك في فرضية شركة «ك ب ش» أن «البدو» لديهم «احتياجات خاصة» تتطلّب منهم أن يستقروا في مناطق بعيدة!![90] فعلى أية حال، لم يكن تحضر البدو أمراً جديداً في الكويت، لأنه من المعروف والثابت تاريخياً «أن الانتقال من فئة البدو إلى فئة الحضر كان الحدث الذي أدى إلى تأسيس الكويت»[91]. وطالب في عام 1963 أحد سكان قرية المقوع بأنه إذا لم تكن الحكومة ستمنحه ورفاقه الذين يسكنون بيوت العشيش منازل، فيجب عليها على الأقل أن تسمح لهم ببناء بيوت عشيش قرب المدينة مثل المستوطنة المبكرة في الشامية[92]، وقد انجذب البدو إلى المدينة منذ الأربعينيات، ولكن سياسات الإسكان الحكومية أعادتهم إلى الصحراء.

تُرسخ تسمية الدولة مناطق البدو رسمياً بـ «المناطق الخارجية» فكرة قدومهم من الخارج، وتساهم في «استمرار» انقسام «الحضر-البدو» حتى الآن!!

ساهم هذا الفصل في ترسيخ كون الحضر والبدو فئتين اجتماعيتين متعارضتين لكل منهما حدود تقيّدها مكانياً. وبعكس المناطق النموذجية، فإن المناطق التي أنشئت لاستيطان البدو سميت في الخطاب الرسمي بـ «المناطق الخارجية». وكما تجادل لونغفا بحق: **«وعبر تسمية مناطق البدو رسمياً بمصطلح يذكر بوضعهم الأصلي كـ «قادمين من الخارج»، تساهم الدولة في «استمرار» التمييز بين الحضر والبدو وسلسلة من الصور الثقافية النمطية التي تصاحب ذلك التمييز»**[93].

يُرسخ استخدام السور كأساس لنظام
الطرق الدائرية ارتباطه كـ «حاجز نفسي» رمزي
«يُقسِّم» عالمين اجتماعيين «مختلِفَين» و«غير منسجمين»!!

تفصل عالم الحضر عن عالم البدو الطرق الدائرية - الدائري الثالث في نهاية الخمسينيات، والدائري الرابع بحلول نهاية الستينيات، والدائري الخامس في أوائل الثمانينيات - وجميعها تطوق الأحياء التي كانت «حضرية بلا منازع». وبحلول عام 2006، أكدت لونغفا أن «**الخط الصلب الفاصل بين هذين العالمين الاجتماعيين كان يعد عموماً «الدائري السادس» الذي تقع خلفه «منطقة البدو»**[94]. **ولذلك فإن حقيقة أن السور استخدم كأساس لنظام الطرق الدائرية الكويتية يرسخ - من دون قصد - ارتباطه كحاجز رمزي يُقسِّم كما يبدو عالمين اجتماعيين مختلفين وغير منسجمين.**

وقد ساهم في عزل مناطق سكن الدخل المحدود الجديدة المخصصة لاستيطان البدو حقيقة أنه لكونها وُضعت «وراء حدود ما يسمى بحدود تخطيط المدينة»[95]، أنها صممت مع مرافق كاملة كمراكز التسوق ومكاتب الحكومة ومدارس ومستوصفات ومراكز شرطة لتكون مكتفية ذاتياً[96]. كان الهدف هو إلغاء حاجة سكانها للذهاب إلى المراكز التجارية أو الخدمية داخل منطقة العاصمة الكويتية، لتقليل الازدحام المروري في المركز الحضري[97]، وبينما احتوت المناطق النموذجية أيضاً على جمعيات تعاونية في الأحياء مع سوبر ماركت وصيدلية وعيادة ومركز شرطة ومدارس خاصة بها، فإن سكانها كانوا - على الرغم من ذلك - لا يزالون يعتمدون على مركز المدينة والمناطق التجارية مثل السالمية للترفيه والتسوق وغيرهما من الخدمات. وقد منعت المسافة بين المناطق النموذجية والمناطق الخارجية الاختلاط الاجتماعي بين سكانهما، وعلى الرغم من أن كثيراً من البدو كانوا يشغلون مناصب بيروقراطية دنيا ومنخفضة الأجر في الدوائر الحكومية حيث يعمل كثير من الحضر أيضاً (وإن كانوا عادة في مناصب عليا)، فإن هذا

الاتصال لم يكن كافياً لتعزيز الاندماج بين الفئتين. ويجادل الباحثان آش أمين ونيجل ثريفت بأن التهجين الثقافي يتطلّب اتصالاً مجدياً ومتكرراً يتمثل في التجربة البطيئة للعمل والمعيشة واللعب مع الآخرين[98]. ولكن الحضر والبدو لم يجريا اتصالات جدية هادفة ومتكررة خارج مكان العمل من النوع الذي يمكن أن يخلق علاقات اجتماعية أعمق بينهما. وكما ورد في مقال نشرته صحيفة الرأي العام في عام 1978، فإن «مكان العمل في الكويت يخلق بيئة تجمع بين مختلف الفئات الاجتماعية، ولكن نظراً لأن هذه الجماعات لا يوجد شيء مشترك بينها، لم يحدث اختلاط أو اندماج اجتماعي. وفي ظل هذه الظروف، كان التكيف الاجتماعي للبدو في المجتمع بطيئاً بسبب العلاقات الاجتماعية المقيدة»[99].

زُودت مناطق البدو بخدمات ومرافق «رديئة» مقارنة بالمركز الحضري.. وأهمها المساكن «المعيبة» من حيث الحجم والمواصفات!!

وبالإضافة إلى عزلة البدو المكانية، كانت مستوطنات البدو مزودة بخدمات ومرافق رديئة الجودة مقارنة بالمركز الحضري، وأهمها المساكن المعيبة من حيث الحجم والمواصفات. **فقد كانت مساحة قطع الأراضي السكنية الواقعة داخل الطريق الدائري الرابع، حيث كان متوسط حجم الأسرة في عام 1970 هو سبعة أشخاص، تتراوح بين 400 و750 متراً مربعاً للمنازل التي بنتها الحكومة، وتتراوح بين 750 و1000 متر مربع للمنازل التي تُبنى ذاتياً[100]؛ وفي المقابل كانت مساحة البيت الشعبي 50 متراً مربعاً فقط مع غرفتين أو ثلاث غرف نوم وغرفة معيشة صغيرة، على الرغم من أن متوسط حجم الأسرة البدوية كان 15 فرداً!![101] وحتى في منازل المناطق السكنية الجديدة مثل الصباحية، فقد كانت المساحة عادةً 150 متراً مربعاً فقط مع جدران مشتركة مع الجيران في المنازل المتراصة بشكل صفوف[102].**

لقد كان التعليم والرعاية الصحية المجانيان، مثل السكن، ركنين

أساسيين لنظام دولة الرفاه الذي يحق للمواطنين الكويتيين الوصول إليه. ولكن لم يتمكن سكان المستوطنات البدوية من الوصول بشكل كافٍ إلى هذه الخدمات إلا في أواخر الثمانينيات. وكان القبول في المدارس العامة والمستوصفات يقوم على أساس منطقة سكن المواطن. وعندما كان البدو يعيشون في مدن العشيش لم يكونوا مسجلين في أي منطقة قانونية، وبالتالي لم يتمكنوا من العلاج إلا في المستشفيات الحكومية في المدينة، ولأنهم لا يملكون عنواناً قانونياً مسجلاً، أُجبروا على الدفع[103]. واشتكى أحد سكان قرية المقوع في عام 1965: «قيل لنا إن الرعاية الطبية هي حق لجميع المواطنين، ولكننا حُرمنا منها كما لو لم نكن مواطنين»[104]، ولم تتحسن الأمور إلا قليلاً بعدما انتقلوا إلى مساكنهم الدائمة. وفي عام 1971، كان مستوصف الصباحية يتكون من غرفة صغيرة واحدة تغطي منطقة كانت تشمل 866 أسرة بحلول عام 1970[105]، ولم تكن هناك مدارس، وكان يجب على الأطفال في قرية أبو حليفة الذين يدرسون أن يستيقظوا في وقت مبكر جداً ليتمكنوا من الوصول إلى المدرسة في الوقت المحدد[106]. طوال الستينيات والسبعينيات، طالب السكان البدو في هذه المناطق بحق الحصول على نفس الخدمات الحديثة التي يحصل عليها الكويتيون الذين يعيشون في الضواحي الداخلية: التعليم في مدارس حديثة، ورعاية صحية مناسبة، وماء وكهرباء وسكن دائم، ومتنزهات ومكتبات لأطفالهم[107].

اعتبر مستجيبون «حضر» لمسح علمي
سكان منازل الدخل المحدود كـ «فئة دنيا وينبغي
التعامل معهم وفقاً لذلك، وهو موقف يجعل الاندماج أكثر صعوبة»!!

فرضت الفوارق الصارخة في الخدمات السكنية والعامة بين المناطق الداخلية والخارجية، كما يقول الباحث في الجغرافيا الاجتماعية عبد الرسول الموسى، «عوائق اجتماعية شديدة داخل المجتمع الكويتي»[108]. وورد في مقال صحافي نُشر في عام 1971 عن الصباحية: «واجهة الكويت هي ما

نشاهده في المنازل والفيلات الفاخرة... لأصحاب الثروات التي يحسدون عليها»[109]؛ وقد خلق هذا الواقع مشاعر تميز واستعلاء بين الحضر تجاه البدو. **وفي مسح سكاني أجراه الموسى في عام 1982، سأل الموسى الكويتيين الحضريين عن الرغبة في مزج جميع المواطنين معاً في نفس المناطق السكنية بغض النظر عن الثروة أو الأصل الاجتماعي. عارض ثلث المجيبين بشدة الاندماج، وعبّر ثلث آخر عن مخاوفهم، واعتبر المستجيبون لمسح الموسى سكان مشاريع إسكان الدخل المحدود كـ «فئة دنيا وينبغي التعامل معهم وفقاً لذلك، وهو موقف يجعل الاندماج أكثر صعوبة»**[110]، وفي الوقت نفسه، أعرب البدو، كما ورد في مقال صحافي آخر في عام 1971 أنهم يشعرون بأنه «من الصعب عليهم استيعاب أنهم يعيشون في بلد تبلغ ميزانيته ثلاثة مليارات دينار، وفي نفس البلد الذي يعيش فيه سكان الضواحي الداخلية»[111]. شعر كثير من البدو أنهم حُرموا من الاندماج الكامل في المجتمع الكويتي على الرغم من كونهم مواطنين متساوين مع الحضر قانونياً. وأصر سكان حي العشيش في قرية المقوع في عام 1965 على أنهم قد بنوا الكويت ودافعوا عنها، «ولكن للأسف ها نحن ذا نعيش حياة البؤس والفقر. إنهم لا يمنحوننا حقوقنا ولا يستمعون إلينا»[112]، وكانت المقالات الصحافية تستشهد بانتظام بتاريخ البدو الطويل المرتبط بالكويت عند الحديث عن محنة سكان مدن العشيش. وقال خلف مدلول من الصليبية في عام 1979: «لقد وُلد والدي وجدي وجد جدي جميعهم في الكويت، وليس هناك أي مكان آخر نلجأ إليه»[113].

شعر سكان القرى السابقة بشعور مماثل من الإقصاء. وجاء في مقالة صحافية نشرت عام 1979 عن قرية العقيلة الساحلية جنوب مدينة الكويت:

> **«تشهد الكويت نهضة في مختلف المجالات المعمارية والإدارية.. إذ يجرى بناء مدن كاملة باستخدام أحدث التقنيات، بحيث يُوفر للمواطنين جميع الخدمات اللازمة لتنفيذ سياسة الحكومة المتمثلة في إنشاء مجتمع مبني على المساواة والرفاهية. ولكن لا تزال هناك مناطق تفتقر إلى مثل**

هذه الخدمات والمرافق والتي يطالب سكانها بالحد الأدنى عبر توفير مستوى معيشي متساوٍ بينهم وبين المناطق الحديثة الأخرى حتى لا يشعر المواطنون بوجود فجوة بين ما هو متاح لهم ولغيرهم»[114].

ولا يزال سكان قرية العقيلة ينتظرون تثمين وشراء الحكومة منازلهم التقليدية القديمة حتى يمكن تخطيط المنطقة بشكل سليم، وتُوفَّر لهم المساكن الحكومية الجديدة. كانت المنازل بمعظمها متهالكة وتوشك على الانهيار. ومع سكان يبلغ عددهم 3000 نسمة، لا تحتوي المنطقة على مدارس أو محلات سوبر ماركت أو مراكز شرطة أو طرق معبدة أو خدمات بلدية أو مرافق طبية. ويصف حمود السهلي الوضع بأنه «**كما لو أن سكان العقيلة ليسوا كويتيين... أين المساواة التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في جميع المجالات؟»**[115] **وهكذا في حين يعد سياسي حضري [متطرف] كمحمد الجويهل اليوم سكان القرية كويتيين «حقيقيين»، فإنهم أنفسهم يشعرون بالإقصاء مقارنة بالوضع المتميز لأهالي المدينة.**

بحلول أوائل الثمانينيات، أُزيلت منازل الصفيح (الطوب والخيام والعشيش) [أي العشوائيات] بمعظمها من المشاهد الطبيعية في الكويت، واكتملت مهمة إعادة إسكان جميع المواطنين في أحياء سكنية جديدة بفضل دخل النفط في البلاد. في عام 1984، قامت الهيئة العامة للإسكان بتوحيد الخيارات المتاحة لجميع المتقدمين للحصول على إسكان لاحقاً، إذ خُصّصت قطع أرض ومنازل جاهزة بنتها الحكومة في مناطق مندمجة لا يوجد فيها تفريق بين المواطنين حسب شريحة الدخل أو الخلفية[116]. ولكن أدى الكساد الاقتصادي في الثمانينيات إلى جانب الغزو العراقي عام 1990 وعواقبه إلى تأخير توزيع هذه المساكن الحكومية الموحدة للمواطنين المتقدمين حديثاً حتى أواخر التسعينيات. أما المناطق السكنية الجديدة التي طُوّرت بين الطريقين الدائريين الخامس والسابع خلال الخمسة عشر عاماً الماضية فقد كانت أكثر اندماجاً من الناحية الاجتماعية من المناطق النموذجية والمناطق الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح سكان المناطق الأخيرة يتمتعون الآن بإمكانية

أفضل للحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، وكذلك شبكات طرق متطورة، ما يعني أنها لم تعد مقطوعة مكانياً عن المناطق الحضرية الرئيسية. **لكن «وصمة العار» المرتبطة بعزلتهم الطويلة وبعد المسافة عن مركز المدينة لا تزال تشعرهم بوجود تمييز ضدهم في المجتمع الكويتي على الرغم من هذه التغيرات.**

تتجسد هذه الوصمة بشكل مؤثر في فيلم قصير بعنوان «شرق» أنتج عام 2007، وألفته مجموعة من شباب الحضر. يروي الفيلم قصة ستة فتيان من بلدة الجهراء الصغيرة قرروا القيام بمغامرة لزيارة «مدينة الكويت المترامية الأطراف» لشراء كرة قدم جديدة[117]. يبدأ الفيلم بأولاد يلعبون كرة القدم وهم حفاة الأقدام في الصحراء بدون علامات عن المباني أو الطرق القريبة، ونفهم من سياق الحديث بينهم أن مدينة الكويت موجودة في الأفق ولكن لم يزرها أيّ منهم لأنه، كما قال أحدهم: «نحن في نهاية العالم». وبعد انفجار وتلف الكرة، يمشون عبر الصحراء الخالية من آثار الحياة باستثناء بعض الإبل التي تؤكد هويتهم البدوية عائدين إلى حيهم الهادئ في الجهراء، حيث نشاهد بيوتهم الشعبية، ويقومون بسرقة شاحنة والد أحدهم (والشاحنة تعد علامة نمطية أخرى للبدو). أثناء القيادة، يتكلم الأولاد بتهكم عن «هم» (سكان المدينة) ونمط حياتهم، وعندما يصلون أخيراً إلى المدينة يواجه أولاد الجهراء عالماً جديداً ومثيراً: أسواق مزدحمة وطرق سريعة وسيارات باهظة الثمن وفلل كبيرة ومبانٍ شاهقة ومراكز تسوق فاخرة. وبعد يوم طويل ينتهي بهم المطاف بلعب كرة القدم على ملعب مزروع بالعشب يقع على طريق البحر مع مجموعة من الأولاد الحضر. **عبر تأكيد اندماج مجموعتي الفتيان في لعب الكرة على الرغم من الاختلافات الثقافية المفترضة، يشير المؤلف والمخرج إلى أن هذه الاختلافات يمكن التغلب عليها بسهولة بمزيد من الاتصال والاختلاط الاجتماعي. وعلى الرغم من هذه الرسالة، وعلى الرغم من أن ظاهر الفيلم يبدو متعاطفاً مع تجارب البدو، فإن الفيلم يعرض بوضوح خطاب «نحن/ هم» الذي يشكل انقسام الحضر/ البدو اليوم، عبر محادثات**

الأولاد وعبر تصوير حال البدو في عالمهم البسيط المعزول بعيداً عن أضواء منطقة «شرق» المتلئلئة.

سياسات المعارضة

على الرغم من أن العزلة المكانية للبدو أدت إلى تهميشهم اجتماعياً، فإنها ساهمت في إنجاح استراتيجية الحكومة لاستخدام القبائل لتحقيق الاستقرار في النموذج السياسي القائم، وبالتالي سهلت اندماجهم السياسي. فقبل انتخابات 1981، وبعد أن تم حل البرلمان بشكل غير دستوري لمدة خمس سنوات، قام الحاكم جابر الأحمد بتغيير عدد الدوائر الانتخابية في الكويت من عشر دوائر (خمسة نواب من كل دائرة) إلى خمس وعشرين دائرة (نائبان من كل دائرة). وكانت الدوائر الجديدة بمعظمها في مناطق استيطان البدو الخارجية التي أنشئت بعد أن صُمّمت الدوائر العشر الأصلية في عام 1963[118]. وضمنت إعادة تقسيم الدوائر هذه تمثيلاً أكبر للبدو في مجلس الأمة، حيث يمكن للحكومة بعد ذلك شراء أصوات النواب البدو [كذا!!!]. واتضح تحول الدولة إلى البدو كحلفاء رئيسيين ضد المعارضة الحضرية في المدينة خلال ما سمي حركة «دواوين الاثنين» التي بدأت عام 1989، فقد تم كل يوم اثنين، لمدة سبعة أسابيع، عقد تجمع عام في ديوانية خاصة بأحد أعضاء المجلس المنحل بشكل غير دستوري في عام 1986، لمناقشة ضرورة استعادة العمل بالدستور ومجلس الأمة. وقد تسامحت الحكومة مع هذه التجمعات عندما عقدت في الضواحي الداخلية. ولكن عندما خُطّط للاجتماع الخامس في منزل نائب في الجهراء، استخدم الحرس الوطني القوة المباشرة لمنع الآلاف من الحضور. ويُرجع الباحث يوسف المباركي هذه التدابير المتطرفة إلى أن ذلك التجمع تحديداً كان في منطقة مؤيدة للحكومة، ما يعرض سكانها لخطر «التلوث» بأفكار المعارضة السياسية[119].

لكن في حين أن السياسات المكانية للدولة التي تهدف إلى عزل وفصل البدو عن الحضر كانت عنصراً أساسياً في الحفاظ على توازن سياسي بين

القوى السياسية الموالية والمعارضة، **فإن حقيقة أن البدو لم يكونوا معزولين مكانياً فقط بل مستبعدون ومحرومون اجتماعياً أيضاً بسبب رداءة المنازل والخدمات التي كانوا يحصلون عليها كمواطنين كويتيين جعلت من الصعب ضمان ولائهم على المدى الطويل. فوفقاً للبروفيسور شفيق الغبرا:** «عندما أصبحت الأجيال الشابة من البدو أكثر تعليماً، أدركوا أنهم كانوا يخدمون احتياجات النظام السياسية على حساب احتياجاتهم وحقوقهم الخاصة، ولذلك بقي وضعهم الاجتماعي أدنى من الحضر على الرغم من حقيقة أن عددهم بدأ يفوق عدد الحضر»[120]. **وكما قال الكاتب السياسي الكويتي المرموق محمد عبد القادر الجاسم في عام 2006: «الحضر يتذمّرون بأنهم أصبحوا أقلية، في حين يحتج البدو: نحن أغلبية مظلومة»**[121].

وفي عام 2006، نجحت حملة شبابية في خفض عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5 للحد من الفساد الانتخابي وشراء الأصوات. **ومع انتخاب عشرة ممثلين الآن لكل دائرة، ومع كون الدائرتين الرابعة والخامسة تمثلان المناطق الخارجية التي يسكنها غالباً البدو، زاد تمثيل القبائل في البرلمان في انتخابات مايو 2008، إذ فاز مرشحو القبائل بـ 23 مقعداً من أصل 50 مقعداً**[122]. **وتشمل الدائرتان القبليتان الرابعة والخامسة 38٪ من السكان الكويتيين (مع وجود أكثر من نصف مليون مواطن في الدائرة الخامسة وحدها)، كما تشمل 54٪ من الناخبين المسجلين في عام 2008**[123]. **إن حقيقة أن نواب القبائل يمثلون الآن مثل هذه النسبة الكبيرة في مجلس الأمة جعلت من الصعب على الحكومة أن تشتري أصواتهم في المجلس، وبدلاً من خضوعهم للحكومة، بدأ نواب القبائل الآن يركزون على مطالب ناخبيهم في دوائرهم الانتخابية**[124]. أدى ذلك إلى كثير من الاستجوابات لأعضاء مجلس الوزراء. وفي عام 2007، على سبيل المثال، تم استجواب وزيرة الصحة د. معصومة المبارك بسبب حريق اندلع في مستشفى الجهراء الوحيد، ما أسفر عن مقتل مريضين.

وفي حين انتقدت المصادر الحضرية التي استشارتها لونغفا البدو بسبب

«طاعتهم العمياء المزعومة لأصحاب السلطة» وزعمت أن «موقف الحضر النقدي والمعارض للحكومة» كان سمة حضرية مهمة[125]، أصبحت القبائل «اليوم» بتحالفها مع الإسلامويين هي التي تشكل جبهة المعارضة الرئيسة للحكومة!! إن التحليل الكامل للمواجهة السياسية الحالية بين الحكومة مقابل المعارضة القبلية-الإسلاموية ليس ضمن نطاق هذه الورقة، **ولكن من المهم تحديد تأثير هذا النزاع على انقسام الحضر/ البدو. وعلى الرغم من أن معظم زعماء المعارضة القبلية، مثل مسلم البراك (الذي يشكل حالياً أبرز تحدٍ لآل صباح)، لا يثيرون بوضوح أوجه ظلم البدو كجزء من برنامجهم السياسي، فإن عقوداً من معاناتهم من «الإقصاء والتهميش وعدم المساواة» تساعدنا على فهم سبب مساندة ناخبيهم القوية لهم**. ولكن يجد كثير من الحضر صعوبة في فهم تلك المعاناة[!!]. سنناقش هنا - على سبيل المثال - حالة مدونة تأسست عام 2009 وكُتبت فيها تدوينة بعنوان «الكويت ليست فقط للبدو»، وأسسها شاب حضري يستعمل اسماً مستعاراً هو «فرانكوم» (Frankom)[126]. كانت تلك التدوينة رداً على جدل حول حريق في قاعة أفراح في بلدة الجهراء أدى إلى قتل شخصين، وعندما طالب السكان بمحاسبة الشخص المسؤول في الحكومة، نظراً لأن القاعة لم تكن فيها طفايات حريق وتأخر وصول سيارات الإطفاء والطوارئ، دعا النائب الذي يمثل تلك المنطقة فوراً إلى استجواب وزير الصحة. **وصف فرانكوم رد الفعل هذا بأنه «عنصري» و«تقسيمي» من جانب «البدو»، وزعم أن المئات من الحوادث تقع كل يوم في الكويت، ولكن فقط «عندما يحدث شيء لهم هناك» يرد البدو كأنهم «شعب الله المختار»** [!!]. **ومن خلال تفسير ردود فعلهم على حريق قاعة الأفراح (الذي حدث بعد عام من حريق مستشفى الجهراء) كعلامة على أهميتهم، «فشل» فرانكوم في أن يستوعب ويدرك بشكل نقدي سليم السبب الذي يجعل سكان منطقة مهملة ومحرومة مثل الجهراء يتفاعلون سياسياً بهذا الشكل مع مثل هذا الحادث. وقد أدى التمكين السياسي الحديث للقبائل إلى زيادة تصورات الحضر عن البدو كـ «وافدين جدد» وكـ «تهديد قد ينتهك حقوقهم»**. **وكما كتب أحد**

المعلقين على مدونة فرانكوم:

«عندما أشاهد البرامج التلفزيونية القديمة... أو أشاهد صوراً للكويت القديمة... أو أسمع أسماء أعضاء البرلمان السابقين... أتساءل، أين كان هؤلاء الناس الذين يسببون الآن جميع المشاكل في المدينة والبرلمان؟... إن عائلات مدينة الكويت معروفة، وعائلات الجهراء معروفة، وعائلات الفحيحيل معروفة، وهؤلاء كانوا جميع أهل الكويت. فهل انبثق هؤلاء الآخرون من الصحراء من لا شيء، مثل الكمأة؟!».

يشير فوز الجويهل في انتخابات فبراير 2012 إلى وجود كثير من الناخبين الذين يؤيدون «خطابه العنصري المتطرف» ضد القبائل!!

وكما ذكرنا آنفاً، أدلى ببيان مماثل المرشح البرلماني [الحضري المتطرف] محمد الجويهل في عام 2009 عندما قال إن «**العائلات التي كانت تعيش داخل سور المدينة وفي القرى قبل النفط هم «فقط» الكويتيون الحقيقيون**»!! وبعد ذلك بعام، تعرّض الجويهل للضرب في حشد سياسي قبلي من أتباع خصمه السياسي مسلم البراك[127]. ولكن هذا لم يردعه عن إهانة مرشح قبلي، د. عبيد الوسمي وقبيلته مطير في خطاب ألقاه ضمن حملته الانتخابية التي أجريت في يناير وفبراير 2012، ما أدى إلى قيام أفراد مجهولين بحرق خيمة حملة الجويهل[128]. **لكن حقيقة كون الجويهل واحداً من قلة من المرشحين غير القبليين وغير الإسلامويين الذين انتخبوا للبرلمان في فبراير 2012 تؤكد وجود كثير من الناخبين الكويتيين الذين يتفقون مع «خطابه العنصري المتطرف»!!**[129]

أخت الأمير الشيخة فريحة الصباح: «المتظاهرون والمشاركون في المسيرات مزدوجون ومندسون و«لفو» وليسوا كويتيون أصلاء»!!

لكن على الرغم من أن خطابية الحضر التي تصور البدو كعلامة مميزة

لتهديد الثقافة الاجتماعية والسياسية الكويتية لا تزال حية وقوية نسبياً، فإن هناك مؤشرات إلى أنها أصبحت أقل قبولاً. ولعل أفضل مثال على ذلك هو **الاحتجاج الشعبي ضد الشيخة فريحة الأحمد الصباح، أخت الأمير**، في يناير 2013. فعلى مدى شهرين ماضيين، كان آلاف المتظاهرين من جميع الخلفيات يحتجون على المرسوم المثير للجدل الذي أصدره الأمير في نوفمبر والذي يقضي بتخفيض عدد الأصوات لكل ناخب من أربعة إلى واحد. فقد قالت الشيخة فريحة: «**المتظاهرون والمشاركون في المسيرات مزدوجون ومندسون و«لفو» وليسوا كويتيون أصلاء**»[*] **[وكلمة «لفو» هي لفظ عامي تحقيري ويعني الشخص «عديم الأصل والولاء والانتماء» ويقصد بها عادة السكان المتجنسون حديثا]. وجرى الاحتجاج في الصحافة ووسائل الإعلام الاجتماعية من الحضر والبدو معاً على هذه الإهانة الكبيرة، وتوافد عدد كبير من المواطنين إلى مراكز الشرطة في المدينة وفي بعض الضواحي الداخلية مثل النزهة والفيحاء، لتقديم شكاوى رسمية ضدها، ووُصفت تصريحاتها بأنها مهينة للشعب الكويتي وضارة للنسيج الاجتماعي وتكشف أميتها وجهلها، خصوصاً لكونها صادرة من شخص ينتمي إلى أسرة آل صباح الحاكمة**[130].

النتيجة

كتب المدون فرانكوم في عام 2007: «**الكويت دولة حضر وبدو... الكويت لنا جميعاً**». وعلى الرغم من أن هذا الموقف يبدو استيعابياً، فإن هذا الشعور يعترف بالفعل بوجود هاتين الفئتين على نحو متعارض. وفي الحقيقة كتب فرانكوم أيضاً أن الناس الذين يقولون إنه لا توجد اختلافات بين الحضر والبدو في الكويت ينبغي أن يستيقظوا ويدركوا الواقع.

(*) انظر الملحق رقم (1): «تقرير (جريدة سبر الإلكترونية): فريحة الأحمد: لا أقبل المساس بأي كويتي... حرفوا تصريحي!!»، ص-273. (العيسى)

الكاتب الراحل عبد المحسن المشاري:
لا أغلبية ولا أقلية... ولا حضر ولا بدو
ولا سنة ولا شيعة.. كلنا كويتيون.. لنحارب الفتن

لكن منذ تصاعد التوترات السياسية في السنوات الأخيرة، وربما رداً على الهجمات المتزايدة ضد البدو التي عبّر عنها أشخاص مثل الجويهل والشيخة فريحة، بزغ ببطء خطاب جديد بين الشخصيات الأصغر سناً من كلا الجانبين. **وقد أصبح من الشائع في وسائل التواصل الاجتماعي سماع مشاعر مثل تلك التي عبّر عنها الكاتب الصحافي [الراحل] عبد المحسن المشاري في يوليو 2012، إذ ناشد مواطنيه الكويتيين أن يتوحّدوا لأجل مستقبل البلاد:**

«تكفون يا أهل الكويت، تكاتفوا ولنكن يداً واحدة من أجل الكويت، هذه أرضنا وعرضنا، وحاضرنا ومستقبلنا، لا أغلبية ولا أقلية، ولا حضر ولا بدو، ولا سنة ولا شيعة، كلنا كويتيون، لنحارب الفتن، وكلنا وراء والدنا الكبير وأميرنا صاحب السمو أمير البلاد»[131].

هذا الخطاب الجديد البازغ حديثاً لا يزال خطاباً وليداً يسعى إلى القضاء على انقسام الحضر/ البدو، وهو انقسام لا يملك سوى القليل من الصحة التحليلية في الكويت اليوم نظراً لأن معظم الحضر ينحدرون أيضاً من نسب قبلي وجميع البدو تحضروا، **ويمكن المجادلة بأن السبب في ظهور خطاب تصالحي كهذا هو أن البدو «أصبحوا قوة المعارضة الرئيسة». وبمجرد أن توقف «البدو» عن ممارسة «تقبيل يد» أصحاب السلطة بـ «خنوع»، كما قالت لونغفا، فلم يكن على الحضر فقط أن يتعاملوا مع تعدي البدو على وضعهم التاريخي بصفتهم «كانوا» يتزعمون المعارضة السياسية في الكويت[132]، بل يجب عليهم إدراك وقبول حقيقة أن أولئك الذين ما يزالون يطلقون عليهم «بدو» أصبحوا «يشكلون الآن الأغلبية السكانية في الكويت، ولا يمكن بعد ذلك تهميشهم»**. وفي مقال نشر في عام 2010 حول تفكيك علاقات الحضر/ البدو، دعا الكاتب الصحافي أحمد المضف جميع أفراد

المجتمع إلى إعادة فهم المواطنة الكويتية لتكون أكثر شمولاً لجميع أفراد المجتمع، ولكن من دون محو الخلافات القائمة بينها. واقترح إيجاد جنسية كويتية غير متجانسة ولكن مشتركة بحيث تبقى عبرها علامات الاختلاف أقل عدائية، وبدون مسح أو استبعاد لتلك العلامات الخلافية بل يُحتفظ بها كهويات فرعية[133].

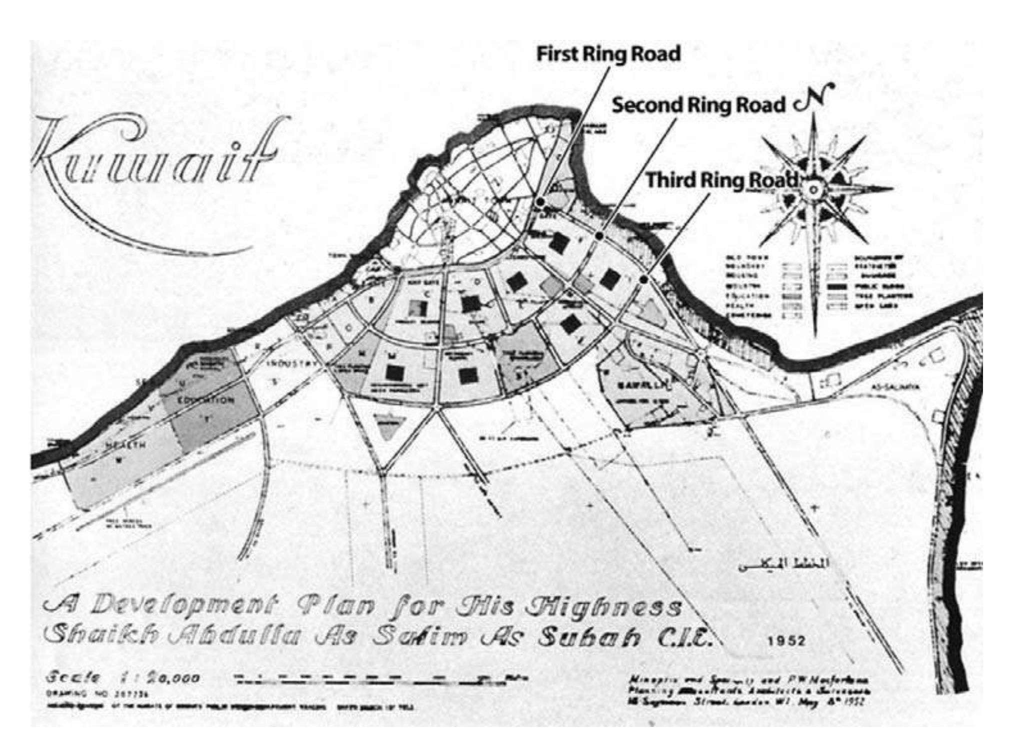
لقد كان هدف هذه الدراسة هو تطوير تحليل لونغفا عن انقسام الحضر/ البدو من خلال سدّ الفجوة التاريخية للكشف عن العوامل المختلفة التي ساهمت في «استمراره»، وخصوصاً التجنيس والسكن والسياسات الانتخابية التي نُفذت في العقود الثلاثة الأولى بعد اكتشاف النفط. **أكثر من ذلك، يعد تحليل التطورات في العلاقات بين الحضر والبدو على مدى السنوات الثماني التي انقضت منذ نشر بحثها أمراً ضرورياً ليس فقط لفهم كيف ولماذا أصبح البدو معارضين اليوم، ولكن أيضاً لتسليط الضوء على التغييرات الطفيفة البارزة في الخطاب التي تملك القدرة على القضاء نهائياً على هذا الانقسام النزاعي.**



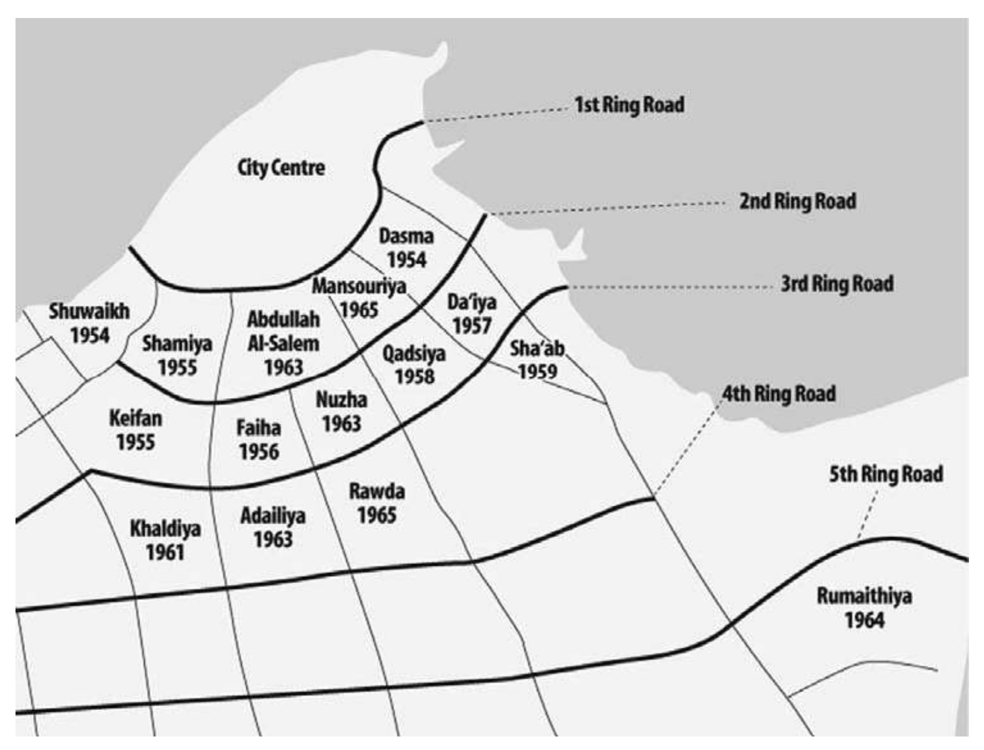
الشكل-1: المدينة قبل النفط مع السور عام 1950. من كتاب «التخطيط والتطوير الحضري في الكويت»، بلدية الكويت، 1980، ص 11. بإذن من بلدية الكويت.



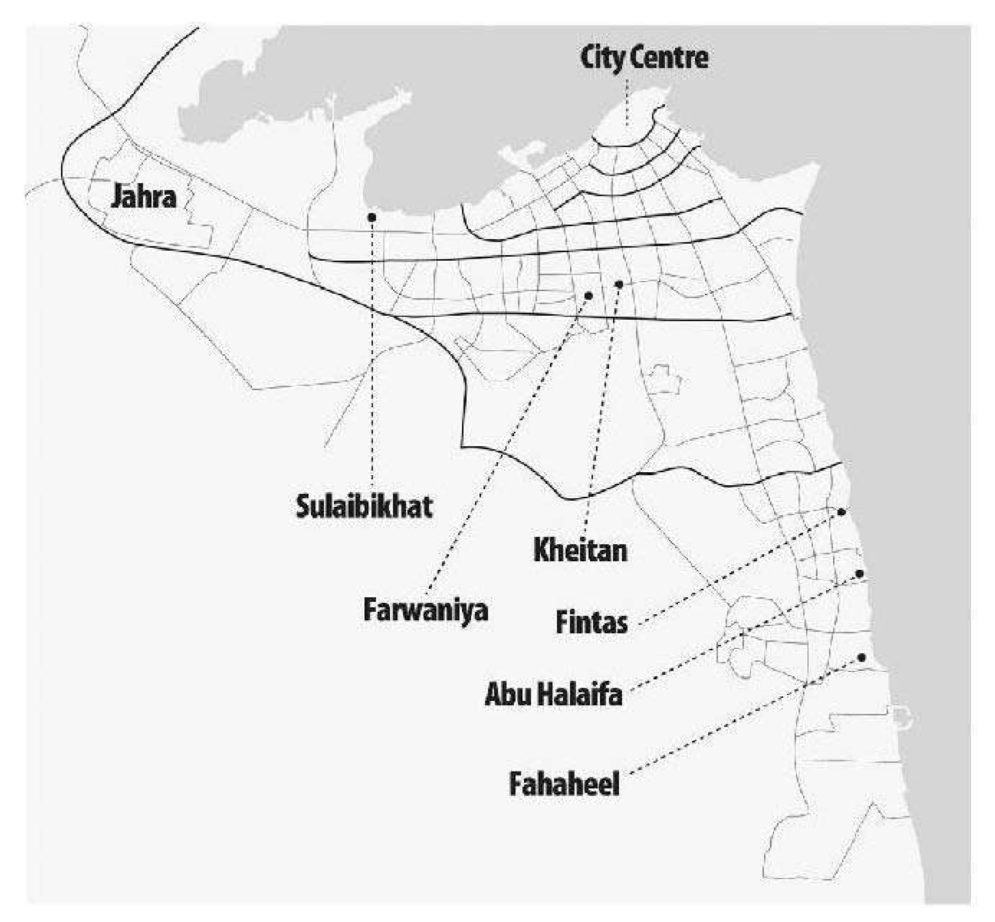
الشكل-2: إحدى بوابات سور الكويت. بإذن من شركة نفط الكويت.



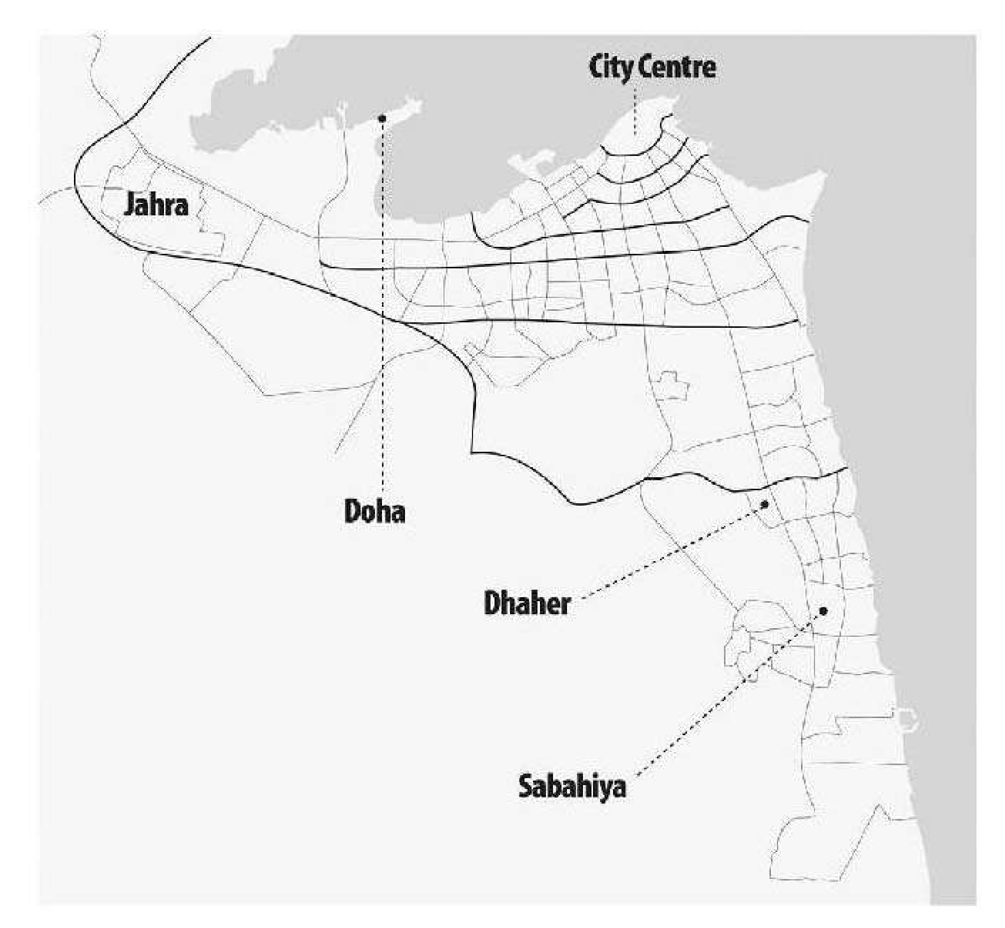
الشكل-3: الخطة العمرانية الشاملة (الماستر بلان) لعام **1952**. مقتبس من ستيفن غاردينر، «الكويت: صنع مدينة»، إسكس، لونغ مان للنشر، بإذن من بلدية الكويت.



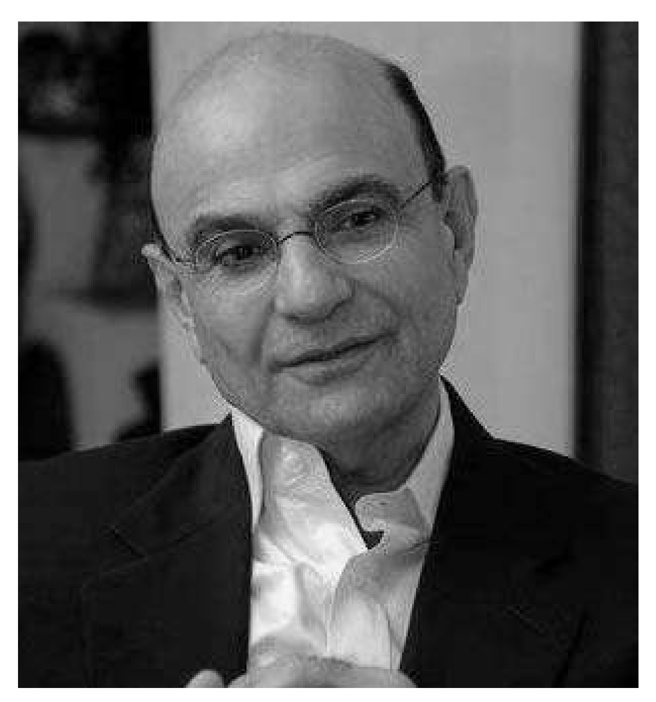
الشكل-4: المناطق النمودجية بين الطريقين الدائري الأول والرابع. بإذن من باتريك سمعان



الشكل-5: القرى. بإذن من باتريك سمعان



الشكل-6: بعض مناطق استيطان البدو البعيدة. بإذن من باتريك سمعان



فوفقاً للبروفيسور شفيق الغبرا: «عندما أصبحت الأجيال الشابة من البدو أكثر تعليماً، أدركوا أنهم كانوا يخدمون احتياجات النظام السياسية على حساب احتياجاتهم وحقوقهم الخاصة، ولذلك بقي وضعهم الاجتماعي أدنى من الحضر على الرغم من حقيقة أن عددهم بدأ يفوق عدد الحضر».



وكما قال الكاتب السياسي الكويتي المرموق محمد عبد القادر الجاسم في عام 2006: «الحضر يتذمّرون بأنهم أصبحوا أقلية، في حين يحتج البدو: نحن أغلبية مظلومة!!».



أصبح من الشائع في وسائل التواصل الاجتماعي سماع مشاعر مثل تلك التي عبّر عنها الكاتب الصحافي [الراحل] عبد المحسن المشاري في يوليو 2012، إذ ناشد مواطنيه الكويتيين أن يتوحّدوا لأجل مستقبل البلاد: «**تكفون يا أهل الكويت، تكاتفوا ولنكن يداً واحدة من أجل الكويت، هذه أرضنا وعرضنا، وحاضرنا ومستقبلنا، لا أغلبية ولا أقلية، ولا حضر ولا بدو، ولا سنة ولا شيعة، كلنا كويتيون، لنحارب الفتن، وكلنا وراء والدنا الكبير وأميرنا صاحب السمو أمير البلاد**». هذا الخطاب الجديد البازغ حديثاً لا يزال خطاباً وليداً يسعى إلى القضاء على انقسام الحضر/ البدو، وهو انقسام لا يملك سوى القليل من الصحة التحليلية في الكويت اليوم نظراً لأن معظم الحضر ينحدرون أيضاً من نسب قبلي وجميع البدو تحضروا، ويمكن المجادلة بأن السبب في ظهور خطاب تصالحي كهذا هو أن البدو أصبحوا قوة المعارضة الرئيسة.



عشيش الجهراء

لكن هذا لا يعني أنه لم يتم القيام بأي شيء في الستينيات لحل مشكلة مدن العشيش. فبعد الاستقلال في عام 1961، بدأت الكويت تهتم بسمعتها الدولية وتتخذ «مواقف تميّزها لتكون في صف الدول المتحضرة والمتقدمة في العالم»، ولذلك فإن وجود تلك «البقع المعيبة في مشاهدها الطبيعية» لم يكن يتماشى مع النهضة العمرانية المتوقعة لدولة متحضرة. ولذلك تم تخصيص حوالي 1400 منزل من فئة الدخل المحدود في الفترة ما بين 1962 و1968 لتحضير البدو في مناطق جديدة مثل العمرية والصباحية، إلا أن الأمر استغرق حتى عام 1970، مع النمو الكبير في عدد سكان بيوت العشيش، لتتحرك الحكومة وتبدأ مع مهندسي شركة «ك ب ش» في التخطيط «جدياً» لإعادة إسكان أهالي مدن العشيش الكويتيين (ولكن لم يشمل هذا المخطط السكان الأجانب والبدون).



وصفت زهرة فريث العشيش التي رأتها في عام 1970 بأنها تعطي إحساساً عن «**بيئة من القذارة المحبطة**»، وأن سكانها ضحية «**تجاهل دولة الرفاه**» ويعملون في أدنى الوظائف أجراً. وكانت مرتبات معظم الرجال في مدن العشيش تتراوح بين 40 و60 ديناراً كويتياً شهرياً. **وعلى الرغم من أن كثيراً من السكان كانوا مواطنين كويتيين أو من البدون العاملين في الجيش، وبالتالي كانوا مؤهلين قانونياً للحصول على منزل حكومي، فإن الدولة لم تتخذ – حتى أوائل السبعينيات – سوى تدابير قليلة لإعادة إسكانهم في منازل لائقة من التي شيدتها الحكومة**. وقد بدأ كثير من سكان مدن العشيش تقديم التماسات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للحصول على مساكن جديدة في منتصف الستينيات من دون جدوى.





كما ذكرنا آنفاً، أدلى ببيان مماثل المرشح البرلماني [الحضري المتطرف] محمد الجويهل في عام 2009 عندما قال إن «العائلات التي كانت تعيش داخل سور المدينة وفي القرى قبل النفط هم «فقط» الكويتيون الحقيقيون»!! وبعد ذلك بعام، تعرض الجويهل للضرب في حشد سياسي قبلي من أتباع خصمه السياسي مسلم البراك. ولكن هذا لم يردعه عن إهانة مرشح قبلي [ومعارض ناري]، د. عبيد الوسمي (تحت) وقبيلته مطير في خطاب ألقاه ضمن حملته الانتخابية التي أجريت في فبراير 2012، ما أدى إلى قيام أفراد مجهولين بحرق خيمة حملة الجويهل.





محليات

فريحة الأحمد:

المتظاهرون والمشاركون في المسيرات مزدوجون و«لفو» وليسوا كويتيين أصلاء

○ إنهم ينفذون أجندات خارجية وداخلية في آن واحد

3



www.alraimedia.com — Friday 18 January 2013 ● Issue No A0-12254 — 6 ربيع الأول 1434هـ . 18 يناير 2013

Alrai Media Group
@AlraiMediaGroup

Following

فريحة الأحمد: المتظاهرون والمشاركون في المسيرات مزدوجون ومندسون "ولفو" وليسوا كويتيين أصلاء

Reply · Retweet · Favorite · More

167 RETWEETS · 7 FAVORITES

5:27 PM - 17 Jan 13 · Embed this Tweet

لكن على الرغم من أن خطابية الحضر التي تصور البدو كعلامة مميزة لتهديد الثقافة الاجتماعية والسياسية الكويتية لا تزال حية وقوية نسبياً، فإن هناك مؤشرات إلى أنها أصبحت أقل قبولاً. ولعل أفضل مثال على ذلك هو **الاحتجاج الشعبي ضد الشيخة فريحة الأحمد الصباح، أخت الأمير**، في يناير 2013. فعلى مدى شهرين ماضيين، كان آلاف المتظاهرين من جميع الخلفيات يحتجون على المرسوم المثير للجدل الذي أصدره الأمير في نوفمبر والذي يقضي بتخفيض عدد الأصوات لكل ناخب من أربعة إلى واحد. فقد قالت الشيخة فريحة: «**المتظاهرون والمشاركون في المسيرات مزدوجون ومندسون و«لفو» وليسوا كويتيون أصلاء**» [وكلمة «لفو» هي لفظ عامي تحقيري ويعني الشخص «عديم الأصل والولاء والانتماء» ويقصد بها عادة السكان المتجنسون حديثا]. **وجرى الاحتجاج في الصحافة ووسائل الإعلام الاجتماعية من الحضر والبدو معاً على هذه الإهانة الكبيرة، وتوافد عدد كبير من المواطنين إلى مراكز الشرطة في المدينة وفي بعض الضواحي الداخلية مثل النزهة والفيحاء، لتقديم شكاوى رسمية ضدها. ووُصفت تصريحاتها بأنها مهينة للشعب الكويتي وضارة للنسيج الاجتماعي وتكشف أميتها وجهلها، خصوصاً لكونها صادرة من شخص ينتمي إلى أسرة آل صباح الحاكمة. انظر أيضاً الملحق رقم (1): تقرير (جريدة سبر الإلكترونية): «فريحة الأحمد: لا أقبل المساس بأي كويتي... حرفوا تصريحي!»، ص-273.**

هوامش المؤلفة:

(1) مضاوي الرشيد، **السياسة في واحة عربية: إمارة آل رشيد**، لندن، آي بي توريس للنشر، عام 1997، ص 117.

(2) المرجع نفسه، ص 117، ص 17.

(3) كانت هذه القبائل في المقام الأول هي العوازم والرشايدة وأجزاء من مطير، على الرغم من أن قبائل مثل العجمان وبني هاجر وبني خالد وشمر التي كانت تجوب صحارى الكويت ونجد والعراق أكدت في بعض الأحيان الولاء لحكام الكويت. انظر: جون غوردن لوريمر، **المعجم الجغرافي للخليج الفارسي وعمان ووسط الجزيرة العربية**، لندن، طبعة الأرشيف، 1986، ص ص 1051-52، 1028-29.

(4) المرجع نفسه، ص 461.

(5) زهرة فريث، **نظرة جديدة للكويت**، لندن، جورج ألين وأنوين للنشر، عام 1972، ص ص 170-71.

(6) آن نغا لونغفا، «تأملات في قضية الحضر والبدو في الكويت»، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، مجلد-28، عدد 2، مايو 2006، ص 171.

(7) المرجع نفسه، 184.

(8) المرجع نفسه، 172.

(9) منيرة شراد، «الباتريمونالية المركزية والمحلية: بناء الدولة في المجتمعات العشائرية»، مجلة الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية، المجلد-636، يوليو 2011، ص 50.

(10) جيل كريستال، **النفط والسياسة في الخليج: الحكام والتجار في الكويت وقطر**، كامبريدج، قسم النشر بجامعة كامبريدج، 1995، ص 83.

(11) هنري ليفبفر، «فضاء: المنتج الاجتماعي وقيمة الاستخدام»، مجلة كريتيكال سوسيولوجي: وجهات نظر أوروبية، تحرير: جيه دبليو فريبرغ، نيويورك: إرفينغتون للنشر، 1979، ص 288.

(12) المرجع نفسه.

(13) الرشيد، **السياسة**، ص 16.

(14) جيه آر بوفاه، **معجم الجزيرة العربية الجغرافي**، كالكوتا، نشر حكومة الهند، عام 1887، ص 44.

(15) سيف الشملان، **تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي**، ترجمة: بيتر كلارك، لندن، مركز لندن للدراسات العربية، 2001، ص 108.

(16) «تقرير إداري للوكالة السياسية الكويتية (1929)»، في تقارير إدارة الخليج العربي، المجلد-9، كامبريدج، طبعة الأرشيف، عام 1989، ص 63.

(17) برقية من جيه. سي. مور (المقيم السياسي بالكويت) إلى السير بيرسي كوكس (المفوض السامي، بغداد)، 20 مايو 1920، (**R/15/5/99**)، **سجلات مكتب الهند (سنرمز إليها لاحقاً بـ IOR)**، لندن.

(18) جيه. سي مور، «هجوم الإخوان على الجهراء»، 19 أكتوبر 1920، (**IOR/R/15/5/105**)، لندن.

(19) سي. ستانلي جي ميلريا، **الكويت قبل النفط**، (مذكرات غير منشورة 1945-1951، أرشيف مركز الشرق الأوسط، كلية سانت أنتوني، جامعة أكسفورد)، ص ص 86-87.

(20) «السور الثالث أنشودة عمرها 90 عاماً تحكي رمز التلاحم الوطني بين الكويتيين»، وكالة الأنباء الكويتية، 21 فبراير 2009.
(21) يعقوب الغنيم، **سور الكويت**، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، عام 2008، ص 10.
(22) المرجع نفسه، ص 10 و18.
(23) من مور إلى كوكس، 2 يونيه 1920؛ ومن كوكس إلى مور، 4 يونيو 1920؛ ومن مور إلى كوكس، 6 يونيو 1920، ومن مور إلى كوكس، 13 يونيو، **(R/15/5/99)**، **(IOR)**، لندن.
(24) تقرير عسكري وكتاب مسار، 54، **(R/15/5/378)**، **(IOR)**، لندن.
(25) ميلريا، **الكويت قبل النفط**، ص ص 89-90.
(26) من مور إلى سالم الصباح، 19 أكتوبر 1920؛ ومن مور إلى سالم الصباح، 25 أكتوبر 1920؛ ومن سالم الصباح إلى مور، 26 أكتوبر 1920، **(IOR/R/15/5/105)**، لندن.
(27) الشملان، **تاريخ الغوص على اللؤلؤ**، ص 59.
(28) جيمس كالدروود، «**خمسون عاماً على استقلال الكويت.. ولا يزال الجدل مستمراً حول من هو الكويتي**»، ذا ناشينال، أبو ظبي، 23 فبراير 2011.
(29) لويس بيلي، **تقرير عن رحلة إلى الرياض في وسط الجزيرة العربية**، كامبريدج، أولداندر للنشر، عام 1865، ص 10.
(30) مرسوم بقانون رقم 2 بشأن الجنسية الكويتية، 15 ديسمبر 1948، **(FO/371/98444)**، أرشيف وزارة الخارجية، لندن.
(31) وزارة التخطيط الكويتية، **الملخص الإحصائي السنوي**، عام 1966، ص 27.
(32) القانون رقم 15 لسنة 1959: قانون الجنسية الكويتية، المادة 1.
(33) مورين لينش وباتريك باربيري، «الكويت: دولة الإقصاء»، منظمة اللاجئين الدولية، 5 يوليه 2007.
(34) عزيز أبو حمد، «البدون في الكويت: مواطنون بلا جنسية»، هيومن رايتس ووتش، أغسطس 1995.
(35) كريستال، **النفط والسياسة**، ص 88.
(36) في عام 1994، خفضت هذه المدة إلى عشرين عاماً.
(37) زهرة فريث، **الكويت كانت وطني**، لندن، جورج ألين وأنوين للنشر، 1956، ص 95.
(38) آن نغا لونغفا، «تأملات في قضية الحضر والبدو في الكويت»، ص 176.
(39) أحمد الخطيب، **الكويت: من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي**، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2007، ص ص 188-89.
(40) كريستال، **النفط**، ص 81.
(41) المرجع نفسه، ص ص 88-89.
(42) آن نغا لونغفا، «تأملات في قضية الحضر والبدو في الكويت»، ص 173.
(43) المرجع نفسه، ص 172.
(44) كريستال، **النفط والسياسة**، ص ص 88-89.
(45) ماري آن تيترو، **قصص الديمقراطية: السياسة والمجتمع في الكويت المعاصرة**، نيويورك، قسم النشر بجامعة كولومبيا، عام 2000، ص 46.
(46) عبد الله الهاجري، «المواطنة والمشاركة السياسية في دولة الكويت: مجلس الأمة أنموذجاً

(1963-1996)»، أطروحة دكتوراه، جامعة دورهام البريطانية، عام 2004، ص ص 90-92.

(47) شفيق الغبرا، فصل بعنوان «التماسك الاجتماعي في الكويت»، في كتاب **الخليج والربيع العربي**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، عام 2012، ص 8.

(48) آن نغا لونغفا، **جدران بنيت على رمال: الهجرة والإقصاء والمجتمع في الكويت**، بولدر، كولورادو، ويستفيو للنشر، 1997، ص 48.

(49) علي مدني بور، فصل بعنوان «الإقصاء الاجتماعي والمكان»، في كتاب **سيتي ريدر**، ط-4، تحرير: ريتشارد تي. ليغيتس وفريدريك ستوت، لندن، روتلدج للنشر، عام 2007، ص 162.

(50) المرجع نفسه.

(51) آن نغا لونغفا، «تأملات في قضية الحضر والبدو في الكويت»، ص 181.

(52) مينوبريو وسبنسلي وبي دبليو ماكفارلان، «خطة لمدينة الكويت»، نوفمبر 1951، ص 16.

(53) بنك الكويت المركزي، تقرير بعنوان: «الاقتصاد الكويتي في عشر سنوات: التقرير الاقتصادي للفترة 1969-1979»، الكويت، البنك المركزي، عام 1979، ص 59.

(54) سابا جورج شيبر، **تحضر الكويت**، كويت، بدون ناشر، عام 1964، ص 93.

(55) كولن بوكانان وشركاه، (المشار إليه فيما بعد بـ «ك ب ش»)، **دراسات لخطة وطنية لدولة الكويت وخطة شاملة للمناطق الحضرية**، (الماستر بلان)، «مذكرة فنية (OA 24): الإسكان: القطاع غير البدوي»، سبتمبر 1970، ص 7.

(56) الماستر بلان، «ك ب ش»، «الورقة الفنية رقم 18: الإسكان في الكويت»، أكتوبر 1969، ص 25.

(57) رولا صادق، «بناء الدولة وسياسة الإسكان: تحليل مقارن لتطوير المساكن الحضرية في الكويت والأردن ولبنان»، أطروحة دكتوراه، جامعة كاليفورنيا-بيركلي، عام 1996، ص 240.

(58) فريث، **نظرة حديدة**، ص 175.

(59) الماستر بلان، «ك ب ش»، «مذكرة فنية (OA 3): مدن العشيش»، يونيو 1970، ص ص 1-3.

(60) المرجع نفسه، ص 4.

(61) استندت تقديراتهم إلى ما يلي: في عام 1965 كان 51,000 من سكان بيوت العشيش من الكويتيين. ومع معدل النمو السكاني الطبيعي الذي يقدر بـ 3 في المئة سنوياً، زاد هذا العدد إلى 57,600 بحلول عام 1970. وبالإضافة إلى ذلك، انتقل 36,000 كويتي من بيوت العشيش خلال تلك الفترة إلى مساكن دائمة، وهذا يعني أنه بحلول عام 1970 كان يجب أن يكون السكان الكويتيون 21,600 إذا استمرت ظروف 1965. ولكن بحلول عام 1970 كان عدد السكان الكويتيين في بيوت العشيش يبلغ 92,000؛ وبالتالي كان 70,400 من هؤلاء هم من الوافدين الجدد. المصدر: «ك ب ش»، «مدن العشيش»، ص 4.

(62) فريث، **نظرة جديدة**، ص 143.

(63) المرجع نفسه، ص 175.

(64) خليل محمود، «الوسمة»، الرسالة، 12 يونيه 1963.

(65) برجس حمود البرجس، **خمسة وعشرون عاماً من عصر التقدم الحديث في الكويت: بمناسبة اليوبيل الفضي لليوم الوطني في 25 فبراير 1986**، الكويت، إدارة معلومات وبحوث وكالة الأنباء الكويتية، 1986، ص 22.

(66) شيبر، **تحضر الكويت**، ص 227.

(67) جميل الباجوري، «الموتى بلا قبور»، مجلة النهضة، 30 يناير 1971.

(68) استخدام تعبير «تحضير البدو» لوصف هذه المخططات في الوثائق الحكومية هو تسمية خاطئة، لكون «البدو» الذين يعيشون في بيوت العشيش كانوا قد استقروا بالفعل، ولكن كان يجرى نقلهم إلى مستوطنات أكثر استدامة. «ك ب ش»، «الإسكان في الكويت»، ص 40.

(69) الباجوري، «الموتى بلا قبور».

(70) الماستر بلان، «ك ب ش»، «مذكرة فنية-18: الإسكان الجديد: قطاع البدو»، أغسطس 1970، ص 4.

(71) أمير أبو السعود، «هدفنا ليس نقل الخدمات إلى العشيش ولكن نقل السكان إلى مناطق سكنية»، جريدة السياسة، 12 ديسمبر 1976.

(72) فريث، **نظرة جديدة**، ص 147.

(73) المرجع نفسه، ص 174.

(74) الباجوري «الموتى بلا قبور»، آلان كارترايت، «الكويت تؤسس ضواحي»، ميدل إيست كونستركشن، مجلد-5، عدد 12، عام 1980، ص ص 47-49.

(75) «مشكلات العشيش عمرها 40 سنة نشأت نتيجة التطور الساري»، الرأي العام، 12 مايو 1978.

(76) «ترحيل العشيش.. لماذا؟»، السياسة، 15 مايو 1978.

(77) «الذين يعيشون في بيوت الشعر وسط الحرارة والطوز»، السياسة، 1 يوليه 1979.

(78) المرجع نفسه.

(79) «وعادت العشيش مرة أخرى في الجهراء.. ولا علاج»، 6 ديسمبر 1982.

(80) أبو السعود، «هدفنا».

(81) «إلى الذين ينكرون الفقر في الكويت»، الطليعة، 18 أغسطس 1965.

(82) الماستر بلان، «ك ب ش»، «قطاع البدو»، ص 4.

(83) «الشدة التي يعيشها سكان عشيش الشدادية متى تزول؟»، السياسية، 13 يونيو 1976.

(84) المرجع نفسه.

(85) بيوت ذوي الدخل المحدود، الطليعة، 6 مارس 1971.

(86) الماستر بلان، «ك ب ش»، «قطاع البدو»، ص 11.

(87) «بيوت».

(88) المرجع نفسه.

(89) الماستر بلان، «ك ب ش»، «قطاع البدو»، ص 4.

(90) آن نغا لونغفا، «تأملات في قضية الحضر والبدو في الكويت»، ص 176.

(91) محمود، «الوسمة».

(92) آن نغا لونغفا، «تأملات في قضية الحضر والبدو في الكويت»، ص 176.

(93) المرجع نفسه، ص 175.

(94) شيبر، «تحضر الكويت»، ص 227.

(95) سفين جنسن، «تنافس على السكن في بلدة الصليبيخات بالكويت»، مجلة أروب (**ARUP**)، مجلد-12، عدد 3، سبتمبر 1977؛ وجيم أنتونيو، «بلدة جديدة في الجهراء»، مجلة ميدل إيست كونستركشن، مجلد-4، العدد 6، عام 1979.

(96) «عصر العشيش يحال إلى التقاعد»، أجيال، 25 مارس 1979.

(97) آش أمين ونيجل ثريفت، **المدن**: **إعادة تصور المناطق الحضرية**، مالدن: بلاكويل المحدودة للنشر، 2007، ص 137.

(98) «مشكلات العشيش».

(99) الماستر بلان، «ك ب ش»، «القطاع غير البدوي»، ص 24 و7.

(100) الباجوري، «الموتى بلا قبور».

(101) الماستر بلان، «ك ب ش»، «الإسكان في الكويت»، ص 15.

(102) «إلى الذين ينكرون».

(103) المرجع نفسه.

(104) «بيوت».

(105) المرجع نفسه.

(106) «الشدة».

(107) عبد الرسول الموسى، «الكويت: بيئة متغيرة في منظور جغرافي»، مجلة الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، مجلد-11، عام 1984، ص 56.

(108) «بيوت».

(109) الموسى، «الكويت»، ص 52.

(110) سعود الرشيد، «المساكن الشعبية»، الطليعة، 12 يونيه 1985.

(111) «إلى الذين ينكرون».

(112) «الذين يعيشون».

(113) محمد رائف بدوي، «العقيلة تعيش عصر ما قبل النفط»، الرأي العام، 23 يوليو 1979.

(114) المرجع نفسه.

(115) صادق، «بناء الأمة»، ص ص 262-63.

(116) **شرق**، فيلم من إخراج إريك ساندوفال، الكويت، عام 2007، http://vimeo.com/6785595 (تم الوصول في 25 مايو 2013).

(117) الهاجري، «المواطنة»، ص ص 98-102.

(118) يوسف مبارك المباركي، **حين استعاد الشعب دستوره: وقائع ووثائق دواوين الاثنين 1986-1990**، الكويت، مكتبة الكويت الوطنية، 2008، ص 89.

(119) غبرا، «التماسك الاجتماعي»، ص 7.

(120) محمد عبد القادر الجاسم، «حضر وبدو وشيعة وشيوخ أيضاً»، موقع ميزان، 22 أبريل 2006، http://www.aljasem.org/default.asp?opt 2&art_id 123

(121) جيمي إيثيريدج، «القبائل الكويتية تهيمن على البرلمان»، فينانشيال تايمس، 2 فبراير 2009.

(122) وزارة الداخلية الكويتية، خدمات الانتخابات الالكترونية، http://eservices1.moi.gov.kw/ elections/ mainmenu.nsf (تم الوصول في 25 مايو 2013).

(123) إثيريدج، «القبائل الكويتية».

(124) آن نغا لونغفا، «تأملات في قضية الحضر والبدو في الكويت»، ص 173.

(125) فرانكوم، «الكويت ليست للبدو فقط»، 27 فبراير 2009، http://www.frankom.com

(126) كالدروود، «خمسون عاماً».

(127) ب. عزق وعبد اللطيف الشرع، «رجال القبائل الغاضبون يحرقون خيمة الجويهل»، كويت تايمز، 31 يناير 2012.

(128) حسين إبيش، «انتخابات الكويت المقلقة»، لبنان الآن، 7 فبراير 2012.

(129) «استنكار واسع لتصريحاتها»، جريدة الآن، 17 يناير 2013.

(130) عبد المحسن المشاري، «يا شعب الكويت: تربينا على الديموقراطية»، الأنباء، 22 يوليو 2012.
(131) آن نغا لونغفا، «تأملات في قضية الحضر والبدو في الكويت»، ص 173.
(132) وضحة جاسم المضف، «في الكويت لا يوجد بدو.... كلنا حضر»، جريدة الآن، 4 نوفمبر 2010.

الملاحق:

اختيار وتحرير: د. حمد العيسى

(1) تقرير (جريدة سبر الإلكترونية): «**فريحة الأحمد: لا أقبل المساس بأي كويتي... حرفوا تصريحي!**»

نبذة عن المحرر والمترجم.

الملحق رقم (1):

تقرير (جريدة سبر الإلكترونية):

فريحة الأحمد: لا أقبل المساس بأي كويتي... حرفوا تصريحي!![*]



(*) جريدة سبر الإلكترونية، 17 يناير، 2013. الرابط: http://www.sabr.cc/2013/01/17/96355. (العيسى)



الجمعة

الراي Alrai

يومية شاملة | 40 صفحة | 100 فلس

6 ربيع الأول 1434هـ . 18 يناير 2013 السنة السابعة Issue No A0-12254 ● Friday 18 January 2013

www.alraimedia.com

محليات

فريحة الأحمد:

المتظاهرون والمشاركون في المسيرات مزدوجون و«لفو» وليسوا كويتيين أصلاء

○ إنهم ينفذون أجندات خارجية وداخلية في آن واحد

3

جريدة سبر الإلكترونية، 17 يناير، 2013

http://www.sabr.cc/2013/01/17/96355

فريحة الأحمد: لا أقبل المساس بأي كويتي.. حرفوا تصريحي!!

(تحديث) بعد الحملة عليها من قبل المعارضة والشعب ورفض اساءتها للكويتيين، قالت الشيخة فريحة الأحمد: «**لا أقبل المساس بأي كويتي.. لقد حرفوا تصريحي ولم أتهم أحدا بل حذرت من المندسين بين الشباب**».

السعدون لـ«الغبية المتعالية»: شعب الكويت تاج على راسك

قال رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون: «يجب أن تعلم أو تتذكر إذا كانت تعلم «الغبية المتعالية» التي أرادت عامدة متعمدة الإساءة الى الشعب الكويتي بحقيقة فضل هذا الشعب وتضحياته كما اعترف بها جابر المبارك وعدد من أفراد الأسرة في المذكرة التي سبق لي أن نشرت على حسابي أجزاء منها. ومن ذلك ما يلي: «لكن لطف الله كان كبيراً» و«وقف العالم لنصرتنا كدولة حضارية ديموقراطية دستورية» و«تمسك العالم الدولي بنا حكاماً نمثل الشرعية العادلة» و«كان موقفه مرآة صادقة تعكس تمسك أهل الكويت بنا قبل كل شيء وتضحياتهم بأرواحهم وأبنائهم وأعراضهم ومالهم» و«تحررت الكويت والحمد لله في السادس والعشرين من فبراير، لتعود الشرعية».

وأضاف: «ولا يهم إذا كانت «الغبية المتعالية» قد فهمت حقيقة دور الشعب الكويتي وتضحياته التي اعترف بها جابر المبارك وبعض أفراد الأسرة أو لم تفهمه، ولكن الذي يجب أن تفهمه وكما سبق أن قلت لغيرها أن شعب الكويت تاج على رأسها شاءت أم أبت وشاء غيرها أم أبى!! **ولتعلم «الغبية المتعالية» أن شعب الكويت سيستمر في حراكه ونشاطه وبكل الوسائل التي كفلها له الدستور حتى يسترد كافة حقوقه الدستورية المغتصبة بل ولن يتردد في السعي لتحقيق هدفه المشروع بـ «الحكومة الشعبية» التي يمكن أن يحاسبها،**

ولن توقفه التصرفات والملاحقات البوليسية والقمعية، أو التهم المعلبة الموجهة إلى النواب أو الشباب أو غيرهم من الناشطين أو استمرار المخالفات الفجة لأحكام الدستور والخروج الصارخ على أحكام العهود والمواثيق الدولية التي لا يمكن أن تمر دون ملاحقة قانونية محلية أو دولية بحق كل مسؤول يقوم بها أو أي مسؤول في حكومة جابر المبارك يصدر أوامر تنفيذها. ولـ«الغبية المتعالية» نقول: إن شعب الكويت الذي: قاوم الغزاة ولم ينكسر أمامهم لن ينكسر الآن شِئتِ أم أبيتِ مفهوم والالا؟».

اعتصام في النزهة الساعة التاسعة اعتراضا على تصريحها

انتشرت دعوات في تويتر لتنظيم اعتصام في منطقة النزهة ردا على ما صدر من تصريحات من الشيخة فريحة الاحمد، بعد ساعة من الآن (التاسعة مساء)

فريحة الأحمد.. شقيقة «الحاكم» تسيء للمحكوم

- شخير: ياصاحب السمو هذه أختك تقوم بما يقوم به الجويهل
- الجاسم: على الديوان الأميري وديوان ولي العهد إصدار بيان اعتذار للشعب الكويتي
- العصفور: كلماتها أزالت غشاوة «الأسرة صمام الأمان»
- العوضي: الرائحة الكريهة في خطابها العنصري سترتد سلبا على البلد
- أحمد سيار: دولة الكويت وليست دولة الصباح.. شاء من شاء وأبى من أبى
- الوشيحي: نحتاج إلى امرأة تلقمها حجراً يليق بها كما ألقمنا علي الجابر
- الحربش: اذا لم يرد الديوان الاميري فسيكون كلام فريحة موقف النظام تجاه الشعب
- الصواغ: لا بد من محاسبتها واعتذارها

- الطاحوس : انتهوا من حملة الردح.. ودخلوا مرحلة التخوين
- الكندري: أين موقف أبناء الصباح تجاه اساءتها للشعب؟
- نواف ساري: من أمن العقوبة أساء الأدب

استنكر سياسيون تصريح الشيخة فريحة الأحمد الصباح التي قالت فيه: «المتظاهرون والمشاركون في المسيرات مزدوجون ومندسون و«لفو» وليسوا كويتيين أصلاء»، مطالبين الديوان الاميري ببيان اعتذار للشعب الكويتي، وبتطبيق القانون على الشيخة فريحة.

وقال النائب السابق خالد شخير: «ياصاحب السمو هذه أختك وبنت أحمد الجابر ومن أسرة الصباح وتقوم بما يقوم به «الجويهل» ونطلب منك باسم الشعب أن يصدر بيان اعتذار من الديوان الأميري».

من جهته قال المحامي محمد الجاسم: «معقولة.. ماني مصدق إن هذا تصريح فريحة الأحمد!، يا جابر المبارك.. أبي أشوفك شلون تطبق القانون على فريحة بنت أحمد الجابر، وعلى الديوان الأميري وديوان ولي العهد إصدار بيان اعتذار للشعب الكويتي عن تصريحات فريحة بنت أحمد الجابر». وأضاف: «صمت الديوان الأميري وديوان ولي العهد تجاه تصريحات فريحة بنت أحمد الجابر يعني أن التصريحات مقبولة وتمثل الشيوخ.. الاعتذار السريع واجب، وللعلم.. تصريح فريحة بنت أحمد الجابر مسجل ولا تستطيع إنكاره!!، ولأن فريحة بنت أحمد الجابر هي أخت الأمير وأخت ولي العهد، فإن تصريحها الأخير يكتسب حساسية إضافية».

إضافة إلى ذلك قال ناشر «جريدة سبر» الزميل سعود العصفور: «مثل هذه التصريحات السيئة مفيدة لو تعلمون.. هي ببساطة تزيل غشاوة «الأسرة صمام الأمان» عن أعين من لا يزال مخدوع بها».

بدوره قال الشيخ محمد العوضي: «الشيخة فريحة الصباح: الرائحة الكريهة في خطابك العنصري والتشكيك والطعن والاستخفاف في الحراك الشبابي والمعارضة الكويتية سيرتد سلبا على البلد!».

وقال النائب السابق عبداللطيف العميري: «وصف الناس بأوصاف جاهلية مثل كلمة «لفو» و«مندسين» لا تليق بمن هم من الاسرة الحاكمة الذين يفترض بهم أن يكونوا قدوة حسنة للناس».

من جهته قال الشاعر أحمد سيار العنزي: «دولة الكويت وليست دولة الصباح شاء من شاء وابى من أبى وحنا صقور الكرامه في ريحه.. يا فريحة!!».

من جانبه قال د. ثقل العجمي: «قلناها لكم هذه هي الفترة الذهبية للعنصرية، فأغلب أصحاب القلوب المريضة ظهروا ولم يتبق إلا القليل».

وقال ناشر جريدة «سبر» محمد الوشيحي: «عندما قام علي جابر الأحمد بشتمنا ألقمناه حجراً فاخراً يليق به. الآن عمته فريحة الأحمد الجابر تشتمنا ونحتاج إلى امرأة تلقمها حجراً يليق بها».

وقال النائب السابق جمعان الحربش: «ما لم يأت رد من الديوان الاميري على اتهام شريحة عريضة من المواطنين من قبل شقيقة أميرالبلاد بأنهم «طارئون» فان هذا يعبر عن موقف النظام تجاه الشعب».

من جهته قال النائب السابق فلاح الصواغ: «تصريح شقيقة سمو الامير معيب جداً بحق أهل الكويت الذين يحترمون الأسرة ورموزها ولا بد من محاسبتها واعتذارها».

إضافة إلى ذلك قال المحامي نواف الساري: «ليس غريباً ان تسب فريحة الشعب الكويتي فقد سب ابن أخيها علي الجابر جزء من الشعب واتهمهم بعدم الولاء ولم يحاسب (من أمن العقوبة أساء الأدب)». وأضاف: «على المختصين بالديوان الأميري أن يصدروا بياناً يعتذر فيه لشعبنا الوفي المهان المشارك في مسيرات كرامة الوطن (شعبنا لايستحق الاهانة)»..

من جانبه قال النائب السابق محمد الكندري: «تصريح فريحة الاحمد الصباح الذي تتهم فيه الكويتيين الذين يسعون لاصلاح ما أفسده الفاسدون يشكك بولاء الكويتيين المخلصين». وأضاف الكندري: «يجب الاعتذار من

أعلى المستويات في البلد على اتهامات وطعن فريحة الاحمد الصباح للكويتيين، وان يتم تطبيق القانون عليها، هل الكويتيون في نظر فريحة الاحمد الصباح «لفو»؟ هل هذا تقديرهم ومكانتهم؟ اين موقف أبناء أسرة الصباح تجاه اساءتها للشعب؟».

وقال النائب السابق خالد الطاحوس: «انتهوا من حملة الردح بالشتم وتمزيق المجتمع ودخلوا الآن بمرحلة التخوين تمهيدا لإحراق البلد وأقول للسلطة لا خطباتكم ولا إجرائتكم حينها سيكون لها قيمة».

وتساءل النائب السابق محمد الدلال: «هل سيقوم الديوان الاميري باتخاذ إجراءات بإيقاف الإساءات التي يقوم بها بعض أفراد أسرة الصباح ممن أساء للحراك الشعبي؟».

وصرّحت عضو الحركة الديمقراطية المدنية «حدم» ورئيسة الدائرة النسائية شيماء العسيري قائلة: «إننا في الوقت الذي تتنادى فيه أمهات الكويت مطالبات بوقف قمع السلطة ضد أبنائهن غدا في ساحة الإرادة تخرج فريحة الأحمد بتصريحات مستنكرة ضد الشعب مطلقة على الشعب كلمات غير لائقة وغير مسئولة، ونحن نطالب أسرة الصباح الكرام بالإعتذار عن العبارات غير المؤدبة مع الشعب الكويتي حفاظا على ما بقي لهم من رصيد لدى الشعب». وأضافت شيماء العسيري: «كما نطالب بمنع فريحة الأحمد من إدارة مسابقة «الأم المثالية» حفاظا على الرسالة التربوية والإجتماعية المنشوده منها والتي لا تتناسب مع ما صرحت به فريحة الأحمد الصباح من عبارات غير تربوية ومسيئة للنسيج الاجتماعي».

واعتبر عضو المجلس المبطل فيصل اليحيى تصريح فريحة الأحمد إساءة بالغة في حق الشعب الكويتي فضلا عما يحمله من نَفَسْ عنصري وخطورته الكبيرة تكمن في أنه صادر من شقيقة الأمير وولي العهد. وأضاف اليحيى «عندما يتم تلفيق التهم ويطبق القانون بمزاجية وازدواجية وتعجز المؤسسات المحلية عن حماية الحقوق والحريات فاللجوء للمنظمات الدولية يكون مستحقا».

وقال أمين عام التحالف الوطني: «نستنكر ونرفض بشدة تصريحات بعض أبناء الأسرة ضد المشاركين في المسيرات».

من جانبه قال النائب السابق د. وليد الطبطبائي : «يا أسرة الصباح الكرام الدستور عطاكم الإمارة.. باقي المناصب مالكم حق فيها ابلعوا العافية وامسكوا اللي يسبون الشعب الكويتي».

الشيخ عبدالله السالم في حملة تويترية:
«يا أسرتي الكريمة قضبوا «خبولكم» لا يجيبون فيكم العيد».

لقي تصريح الشيخة فريحة الأحمد «المتظاهرون والمشاركون في المسيرات مزدوجون ومندسون و«لفو» وليسوا كويتيين أصلاً» حملة استنكار واسعة من المغردين، ووضعوا هاشتاق باسمها.

وغرّد الإعلامي عبدالله بوفتين في تويتر قائلاً إن تصريح فريحة الأحمد: «مسجّل وكان على هامش مشاركتها في اختتام مؤتمر دور الشباب والمرأة في تحقيق الأمن الوطني الذي ترأسه عايشة الرشيد».

وتحت هاشتاق #**تساؤل - مستحق** غرّد المدون «شقران» قائلاً: «خطابات رئيس الدولة كلها تدعوا للوحدة وأن لا فرق بين الكويتيين، وحين تأتي أخت رئيس الدولة وتهزأ بالكويتيين.. فماذا يعني هذا؟!».

في حين قال المغرد يوسف الهولي: «دائماً العنصري عنده عقدة أنه مظلوم، سواء كان أكثرية أو أقلية».

وفي تعليق ساخر، قالت المغردة فجر الخليفة: «لم يعودوا بحاجة لأدوات وأبواق.. صاروا يقومون بهذا الدور مباشرة».

وقال الشيخ عبدالله سالم الصباح: «يا أسرتي الكريمة.. قضبوا «خبولكم» لا يجيبون فيكم العيد».

من جانبه قال علي السند: «إذا كانت فريحة الأحمد هي من تعطي

صكوك «الأم المثالية» فلا تتباكوا على الأجيال إذا فسدت!».

وقال محمد المسعودي: «أنا «لفو».. وما أنكسر!».

وقال أحمد مطر: «لو علموا ان ردة أفعالنا على أفعالهم اكبر من هاشتاقات بتويتر، لما تجرؤا باخراج سفهائهم علينا كل يوم».

في حين طالب كثير من المغردين بتطبيق قانون حماية الوحدة الوطنية على الشيخة فريحة الأحمد بعد تصريحها الآنف ذكره، متسائلين أين التعميم الذي أصدره النائب العام ضرار العسعوسي على أعضاء النيابة العامة والذي يقضي بأهمية تطبيق نصوص **قانون حماية الوحدة الوطنية** الذي صدر بمرسوم رقم 19 لسنة 2012 في الجريدة الرسمية (بالعدد 1102) في وقت سابق؟!

يُذكر أن الشيخة فريحة الأحمد الصباح هي أخت سمو الأمير، وزوجة الشيخ راشد الحمود الصباح، وهي صاحبة مسابقة «الأم المثالية» منذ العام 2004.

«حدم»: اطردوا فريحة من مسابقة «الأم المثالية»

أدانت الحركة الديمقراطية المدنية «حدم» تصريح الشيخة فريحة وقالت عضو ورئيسة الدائرة النسائية شيماء العسيري: «إننا في الوقت الذي تتنادى فيه أمهات الكويت مطالبات بوقف قمع السلطة ضد أبنائهن غدا في ساحة الإرادة تخرج فريحة الأحمد بتصريحات مستنكرة ضد الشعب مطلقة على الشعب كلمات غير لائقة وغير مسئولة، ونحن نطالب أسرة الصباح الكرام بالإعتذار عن العبارات غير المؤدبة مع الشعب الكويتي حفاظا على ما بقي لهم من رصيد لدى الشعب».

وطالبت شيماء العسيري بمنع فريحة الأحمد من إدارة مسابقة «الأم المثالية» حفاظا على الرسالة التربوية والإجتماعية المنشوده منها والتي لا تتناسب مع ما صرحت به فريحة الأحمد الصباح من عبارات غير تربوية ومسيئة للنسيج الاجتماعي.

نبذة عن المحرر والمترجم



د. حمد بن عبد العزيز الحمد العيسى

نبذة عن المحرر والمترجم

- د. حمد العيسى باحث ومترجم مستقل، مقيم في المغرب.
- ولد في مدينة الدمام المطلة على الخليج العربي ويعود أصل عائلته إلى مدينة «**شقراء**» في نجد، شمال غرب العاصمة الرياض.
- بكالوريوس هندسة مدنية.
- ماجستير ودكتوراه في «الترجمة العامة إنكليزي/عربي»، جامعة لندن (University of London).
- تجاوز سقف 1,6 مليون كلمة مترجمة من الإنكليزية إلى العربية.
- مهندس تخطيط في «أرامكو» من عام 1984 حتى عام 2004، حيث تقاعد مبكراً وتفرغ للكتابة والترجمة.
- **الإيميل**: hamad.aleisa@gmail.com

- صدرت له الكتب التالية:

(1) (ترجمة) «**وارث الريح**»، مسرحية، جيروم لورنس وروبرت لي، (2005).

(2) (تأليف) «**أسبوع رديء آخر**»، قصص قصيرة، (2006).

(3) (ترجمة) «**النصوص المحرمة**»، نصوص متمردة، مالكوم إكس وآخرون، (2007).

(4) (ترجمة) «**عقل غير هادئ**»، سيرة ذاتية مترجمة للدكتورة كيه ردفيلد جاميسون، (2008).

(5) (ترجمة) «**قضايا أدبية: نهاية الرواية وبداية السيرة الذاتية**»، نصوص ومقالات أدبية مترجمة، دانيال مندليسون وآخرون.

(6) (ترجمة) «**ضد النساء: نهاية الرجال وقضايا جندرية أخرى**»، نصوص جندرية، هانه روسين وآخرون.

(7) (ترجمة) «**قصص لا ترويها هوليوود مطلقا**»، خطب وحوارات ومقالات للمؤرخ هوارد زن.

(8) (ترجمة) «**حتى لا يعود جهيمان: حفريات أيديولوجية وملاحق وثائقية نادرة**»، توماس هيغهامر وستيفان لاكروا، منتدى المعارف، بيروت (ط-1: 2013)، (ط-2: 2013)، (ط-3: 2014).

(9) (ترجمة) «**السعودية والمشهد الإستراتيجي الجديد**»، تحليل إستراتيجي، جاشوا تيتلبام، (2014).

(10) (ترجمة) «**زمن الفتنة: شيعة ضد سنة... وسنة ضد شيعة!**»، مخطوط لم ينشر، لارس برغر وآخرون، (2014).

(11) (ترجمة) «**قبل سقوط الشاه... بقليل**»، **دراسة تاريخية/ سياسية/ اقتصادية**، أندرو سكوت كوبر، (2014).

(12) (ترجمة) «**حزب الله الحجاز: بداية ونهاية تنظيم إرهابي**»، **دراسة تاريخية/ سياسية**، توبي ماثيسن، (2014).

(13) (ترجمة) «**دور إيران في محاولة الانقلاب الفاشلة عام 1981 بالبحرين**»، دراسة وثائقية تاريخية/ سياسية، حسن طارق الحسن، (2014).

(14) (ترجمة) «**التشيع في سوريا ليس خرافة**»، بحث ميداني، البروفيسور خالد سنداوي، (2014).

(15) (ترجمة) «**من قتل رفيق الحريري؟**»، تحقيق استقصائي، نيل ماكدونالد، (2014).

(16) (ترجمة) «**التهديد الإقليمي الإيراني من منظار سعودي**»، **بحث في السياسة والعلاقات الدولية**، لارس برغر، (2014).

(17) (ترجمة) «**وسيلة وليست غاية: لماذا تناصر إيران القضية الفلسطينية؟!**»، **دراسة تاريخية/ سياسية**، تريتا بارسي، (2014).

(18) **(ترجمة)** «**من إرث أحمدي نجاد: تذمر الشعوب الإيرانية وانهيار الريال الإيراني**»، دراستان، جون برادلي وكيت منبعجي، (2014).

(19) (ترجمة) «**تمرد شيعة القطيف عام 1400 هـ**»، دراسة وثائقية تاريخية/ سياسية، توبي غريغ جونز، (2014).

(20) (ترجمة) «**إيران والإخوان: علاقات ملتبسة**»، دراسة تاريخية/ سياسية، فريدريك (فِرِدْ) هاليداي، (2014).

(20 مكرر)، (ترجمة - إعادة إصدار): «**حتى لا يعود جهيمان: حفريات أيديولوجية وملاحق وثائقية نادرة**»، توماس هيغهامر وآخرون، مدارك للنشر، دبي، الطبعة الرابعة «الشاملة»: مزيدة ومنقحة بالكامل مع دراستين جديدتين هامتين وملحقين إضافيين نادرين، (2014).

(21) (ترجمة) «**هل تراجع دور علماء الوهابية السياسي؟ عائلة آل الشيخ أنموذجا**»، بحوث ومقالات تاريخية/سياسية، ألكساندر بلاي وآخرون، مخطوط لم ينشر، (2015).

(22) (ترجمة) «**انهيار «ترتيب فيصل» وتمرد الحركة الإسلاموية في السعودية**»، بحوث ومقالات تاريخية/سياسية، ريتشارد هرير دكميجان وآخرون، مخطوط لم ينشر (2015).

(23) (ترجمة) «**نهاية عصر الجزيرة**»، مقالات وتحقيقات استقصائية، رون ساسكايند وآخرون، (2015).

مشروع «مختارات د. حمد العيسى - دراسات نادرة»

(1) (ترجمة) «**هكذا تأخون السلفيون: مصر والكويت أنموذجين**»، البروفيسور بيورن أولاف أوتفيك، دراسة تاريخية/سياسية مع ملاحق وثائقية، (2016).

(2) (ترجمة) «**ربيع الكويت: مقدمات الحكومة المنتخبة؟!**»، البروفيسور كريستيان كوتس أوريكسن، دراسة تاريخية/سياسية مع ملاحق وثائقية، (2016).

(3) (ترجمة) «**شجرة نسب السلفية الجهادية**»، البروفيسور كوينتان فيكتورفيتش، دراسة أيديولوجية مع ملاحق وثائقية نادرة، (2016).

(4) (ترجمة) «**اللعب بالنار: مشروع توريث جمال الذي أسقط مبارك وكاد أن يحرق مصر!!**»، البروفيسور جيسون براونلي وآخرون، دراسات سياسية وملاحق وثائقية، (2017).

(5) (ترجمة) «**الكويت: النظام البرلماني «الكامل»... هو الحل!**»، البروفيسور مايكل هيرب وآخرون، دراسات سياسية وملاحق وثائقية، (2017).

(6) (ترجمة) **الصراع السياسي و«التحيز للحضر» في الصحافة الكويتية المعاصرة**، د. كتيل سلفيك وآخرون، دراسات وملاحق وثائقية، عام 2018.

(7) (ترجمة) «**الأزهر والسياسة: 1952-2002**»، البروفيسور مليكة الزغل وآخرون، دراسات وملاحق وثائقية نادرة، عام 2019.

(8) (ترجمة) «**إشكالية الحضر والبدو في الكويت.. وأسباب استمرار الانقسام الحضري-البدوي حتى الآن!!**»، د. فرح النقيب وآخرون، دراسات ومقالات تاريخية وسياسية، عام 2020.

تحت الإعداد:

- (تأليف) «**حياتي في أرامكو: سيرة مهنية**».
- (ترجمة) «**مترجمة ضد مؤلفة وبالعكس: كتاب «بنات الرياض» أنموذجا**»!!
- (ترجمة) «**أزمة التوجه: سر تحول كبار المفكرين المصريين «الليبراليين» إلى «الإسلاميات» في الثلاثينيات**»، البروفيسور تشارلز دي سميث وآخرون، دراسات فكرية.
- (ترجمة): (...) **كتاب هام عن الكويت**.